



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

## أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: الاقتصاد الكمي

### العنوان

أثر الصدمات الهيكلية على التوازن الاقتصادي في الجزائر  
دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1980-2020)

من إعداد

كمال بن حامد

المناقشة بتاريخ 2024/02/07 من طرف اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة الجلفة	أستاذ	رابحي المختار
مشرفا ومقررا	جامعة الجلفة	أستاذ	العقاب محمد
مدعوا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضراً	بو عبدلي ياسين
ممتحنا	جامعة الجلفة	أستاذ	حاشي نوري
ممتحنا	جامعة الجلفة	أستاذ	بن خليف طارق
ممتحنا	جامعة تيارت	أستاذ محاضراً	بولعباس المختار
ممتحنا	جامعة تيسمسيلت	أستاذ محاضراً	كيحل عبد الباقي

السنة الجامعية: 2024/2023



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

## أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

الشعبة : العلوم الاقتصادية  
التخصص : الاقتصاد الكمي

### العنوان

أثر الصدمات الهيكلية على التوازن الاقتصادي في الجزائر  
دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1980-2020)

الأستاذ المشرف  
أ.د. العقاب محمد

من إعداد الطالب (ة)  
كمال بن حامد

السنة الجامعية: 2024/2023

## شكر وعرفان

منذ أكثر من أربع سنوات بدأت بحث الدكتوراه الخاص بي: من قراءة المقالات الأجنبية وترجمتها، وحضور الندوات، لقد كانت رحلة اكتشاف رائعة، تساءلت خلالها أحيانا كيف سيصل هذا البحث إلى خاتمة ناجحة. مع الدعم الذي جلبته العائلة والأصدقاء والزملاء، نجحت الآن!

يسعدني أن أشكركم على هذا في الصفحات الأولى من هذه الأطروحة.

المشرف على الأطروحة، الأستاذ الدكتور محمد العقاب (جامعة الجلفة)،

شكرا لك على كل محادثتنا الملهمة والمحفزة. شكرا على الإشراف المتميز.

المشرف المساعد د. بوعبدلي ياسين شكرا على نصائحك وتوجيهاتك المستمرة.

أ.د رابح بلعباس وأ.د بليار امحمد (جامعة مسيلة)،

كانت محاضراتكم سببا مهما للتقدم للمشاركة في الدكتوراه. كان من الواضح منذ البداية أنكم ستساعدوني إذا احتجت إليها. شكرا جزيلاً على كل ما تبذلونه من مساعدة في صقل المعلومات.

إلى جميع زملائي: شكرا جزيلاً لكم على مشاركة تجاربنا وأفكارنا على مدار السنوات الماضية.



فهرس

المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرفان
	الإهداء
I-III	فهرس المحتويات
V-VII	قائمة الجداول والأشكال
أ-ل	مقدمة
53-1	الفصل الأول: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مدخل للتوازن الاقتصادي
3	المطلب الأول: التوازن الاقتصادي وأهميته
8	المطلب الثاني: أشكال التوازن الاقتصادي
16	المبحث الثاني: التوازن الاقتصادي والسياسة الاقتصادية الكلية
16	المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية وأنواعها
18	المطلب الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية
31	المطلب الثالث: دور السياسة الاقتصادية في معالجة الاختلالات الاقتصادية
36	المبحث الثالث: المؤشرات الكلية للتوازن الاقتصادي
36	المطلب الأول: النمو الاقتصادي
38	المطلب الثاني: البطالة
43	المطلب الثالث: التضخم
47	المطلب الرابع: التوازن الخارجي
53	الخلاصة
100-55	الفصل الثاني: تحليل واقع الاقتصاد الجزائري بين الأزمات، الصدمات الهيكلية ومؤشرات التوازن الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1980-2020)
55	تمهيد
56	المبحث الأول: تحليل طبيعة الأزمات والصدمات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2020)
56	المطلب الأول: الأزمات والصدمات الاقتصادية

63	المطلب الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري من حيث الأزمات والصدمات الاقتصادية
72	المبحث الثاني: دور الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية في إعادة التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1980-2020)
72	المطلب الأول: مرحلة قبل الإصلاحات (1980-1989)
75	المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1990-2000)
80	المطلب الثالث: إستراتيجية الجديدة للتنمية (2001-2020)
86	المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)
86	المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي
89	المطلب الثاني: تطور التضخم
92	المطلب الثالث: تطور البطالة
94	المطلب الرابع: تطور رصيد ميزان المدفوعات
99	الخلاصة
102-162	الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الصدمات الهيكلية على التوازن الاقتصادي في الجزائر
102	تمهيد
103	المبحث الأول: مدخل نظري لأدوات القياس الاقتصادي
103	المطلب الأول: جذر الوحدة، الصدمات والتغيرات الهيكلية
111	المطلب الثاني: التكامل المشترك في وجود الصدمات والتغيرات الهيكلية
116	المبحث الثاني: البيانات، النتائج التجريبية والمناقشة
116	المطلب الأول: تحليل الصدمات الهيكلية في مؤشرات التوازن الاقتصادي
121	المطلب الثاني: تقدير معادلات التوازن الاقتصادي في ظل الصدمات والتغيرات الهيكلية
122	أولاً- نموذج النمو الاقتصادي في ظل الصدمات والتغيرات الهيكلية:
133	ثانياً- نموذج التضخم في ظل الصدمات والتغيرات الهيكلية
144	ثالثاً- نموذج البطالة في ظل الصدمات والتغيرات الهيكلية
152	رابعاً- نموذج التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) الجزائري في ظل الصدمات والتغيرات الهيكلية
161	الخلاصة
164	الخاتمة

..... فهرس المحتويات

172	قائمة المراجع
184	الملاحق
200	الملخص

فهرس الجداول

والأشكال



أولا: فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
18	مقارنة بين السياسة الاقتصادية الظرفية والهيكلية	1-1
63	تطور متوسط سعر النفط خلال الفترة (1990-1985)	1-2
81	التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2004-2001)	2-2
82	توزيع استثمارات برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2009-2005)	3-2
84	برنامج التنمية الخماسي (2014-2010)	4-2
86	تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2020-1980)	5-2
89	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة (2020-1980)	6-2
92	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2020-1980)	7-2
95	تطور ميزان المدفوعات ومكوناته في الجزائر خلال فترة الدراسة (2020-1980)	8-2
115	اتخاذ القرار في اختبارات التكامل المشترك في ظل وجود انقطاعات هيكلية	1-3
116	وصف متغيرات التوازن الاقتصادي	2-3
117	الخصائص الإحصائية لمؤشرات التوازن الاقتصادي	3-3
118	نتائج اختبار كل من (ADF) و (PP) دون انقطاعات هيكلية لمؤشرات التوازن الاقتصادي	4-3
120	اختبار جذر الوحدة لانقطاع هيكلية واحد واثنين Lee-Strazicich لمؤشرات التوازن الاقتصادي	5-3
123	وصف محددات النمو الاقتصادي	6-3
124	نتائج اختبار كل من (ADF) و (PP) دون انقطاعات هيكلية لمحددات النمو الاقتصادي	7-3
125	درجة تأخير النموذج VAR(P) لنموذج النمو الاقتصادي	8-3
126	اختبار التكامل المشترك لـ (Johansen) للنمو الاقتصادي	9-3
127	نتائج اختبار جذر الوحدة لانقطاع هيكلية Lee-Strazicich لمحددات النمو الاقتصادي	10-3
128	اختبار التكامل المشترك مع انقطاع هيكلية واحد حسب (GH) لنموذج النمو الاقتصادي	11-3

129	تقدير دالة النمو الاقتصادي مع انقطاع هيكلية في الأجل الطويل(النموذج4)	12-3
131	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي لـ Breusch-Godfrey لبواقى نموذج النمو الاقتصادي	13-3
132	نتائج اختبار ثبات (تجانس) التباين Arch لبواقى نموذج النمو الاقتصادي	14-3
133	نتائج اختبار استقرار الشكل الدالي (Ramsey Reset) لنموذج النمو الاقتصادي	15-3
135	وصف محددات التضخم	16-3
136	نتائج اختبار كل من (ADF) و (PP) دون انقطاعات هيكلية لمحددات التضخم	17-3
137	درجة تأخير النموذج VAR(P) لنموذج التضخم	18-3
138	نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Johansen لدالة التضخم	19-3
139	نتائج اختبار جذر الوحدة لانقطاع هيكلية واحد واثنين Lee-Strazicich لمحددات التضخم	20-3
140	اختبار التكامل المشترك لـ (GH) مع انقطاع هيكلية واحد لدالة التضخم	21-3
142	نتائج اختبار الارتباط الذاتي لدالة التضخم	22-3
143	نتائج اختبار عدم تجانس تباين البواقى لدالة التضخم	23-3
144	نتائج اختبار (Ramsey Reset) للنموذج التضخم	24-3
145	وصف محددات البطالة	25-3
146	نتائج اختبار جذر الوحدة لـ Lee Strazicich لمحددات البطالة	26-3
147	اختبار التكامل المشترك لـ (GREGORY-HANSEN) لدالة البطالة	27-3
148	نتائج تقدير المعلمات طويلة الأجل لدالة البطالة مع انقطاع هيكلية واحد (النموذج4)	28-3
150	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي لبواقى نموذج البطالة (LM) لـ Breusch-Godfrey	29-3
151	نتائج اختبار تجانس تباين بواقى نموذج البطالة (ARCH Test)	30-3
151	نتائج اختبار الاستقرار لـ (Ramsey Reset Test) لنموذج البطالة	31-3
155	وصف محددات رصيد ميزان المدفوعات	32-3
156	اختبار التكامل المشترك لـ (Gregory and Hansen) لدالة ميزان المدفوعات	33-3
157	تقدير معلمات دالة ميزان المدفوعات على المدى الطويل حسب النموذج4 لـ (GH)	34-3

159	نتائج اختبار الارتباط الذاتي لبواقبي دالة ميزان المدفوعات	35-3
160	نتائج اختبار عدم تجانس تباين بواقبي دالة ميزان المدفوعات	36-3

ثانيا: فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
8	النموذج الكينزي لتحليل المتغيرات الاقتصادية	1-1
9	توازن السوق	2-1
11	توازن المنتج	3-1
31	هيكل السياسة الاقتصادية الكلية	4-1
32	الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية	5-1
88	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)	1-2
90	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)	2-2
94	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة (1980-2020)	3-2
98	تطور رصيد ميزان المدفوعات ومكوناته في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)	4-2
119	الشكل البياني لمؤشرات التوازن الاقتصادي	1-3
132	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لJarque-Bere لبواقبي نموذج النمو الاقتصادي	2-3
143	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقبي دالة التضخم	3-3
150	التوزيع الطبيعي لبواقبي نموذج البطالة	4-3
152	القيم الحقيقية والمقدرة وبواقبي نموذج البطالة	5-3
159	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقبي دالة ميزان المدفوعات	6-3
160	القيم الحقيقية والمقدرة وبواقبي نموذج التوازن الخارجي	7-3

# مقدمة عامة

### تمهيد

اختلف المفكرون الاقتصاديون في كيفية تحقيق التوازن الاقتصادي خاصة في ظل التطورات، الأزمات والصدمات الاقتصادية التي تعرضت لها جل الدول سواء المتقدمة أو النامية، وتعاني هذه الأخيرة من هشاشة في بنية اقتصادياتها وذلك بسبب الأزمات والصدمات التي تتعرض لها سواء الداخلية منها أو الخارجية، وبالتالي التأثير على العديد من متغيراتها الاقتصادية الكلية، تسعى السياسة الاقتصادية لأي دولة إلى تحقيق أربعة أهداف كلية تمثل التوازن الاقتصادي بشقيه الداخلي والخارجي، والمتتمثلة في استقرار مستويات الأسعار ومحاربة البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) من خلال المحافظة على استقرار قيمة العملة أو استقرار سعر صرف العملة.

مرت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية منذ الاستقلال بعدت مراحل، حيث عرفت مرحلة التسيير الذاتي منذ سنة 1963، ثم مرحلة التسيير الاشتراكي في سنة 1971، تلتها مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات سنة 1980، وبعدها نظام توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1988، بالإضافة إلى سياسة الخوصصة، وبعد انهيار النفط سنة 1986 اضطرت الجزائر سنة 1989 لزيادة مديونياتها الخارجية والشروع في تطبيق العديد من الإصلاحات المدعومة من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما يعرف ببرامج التثبيت (الاستقرار) الاقتصادي والتعديل الهيكلي الهادفة إلى القضاء على الاختلالات ودفع عجلة النمو، وذلك من خلال تحرير التجارة الخارجية، وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي والتحرير الكامل للاقتصاد تمهيدا للانتقال إلى اقتصاد السوق. ومنذ سنة 2001 شرعت الجزائر في تطبيق برامج تنموية متتالية لم يسبق لها مثيل في تاريخها المعاصر خاصة من حيث المبالغ الضخمة المخصصة لها، تهدف في مجملها إلى استرجاع توازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية، وزيادة معدلات النمو وتحسين مستوى معيشة السكان.

للصدمات النفطية وقع حاد على الاقتصاد الجزائري بسبب أن الجزائر بلد ريعي يعتمد على النفط في تسيير اقتصاده، لقد كان الانهيار الكبير في سعر النفط في السوق الدولي للبترول خلال سنة 1986 له تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري وكشف عن ضعف المنظومة الاقتصادية في الجزائر، حيث انهار سعر البرميل الواحد ووصل إلى أقل من 13 دولار، بعدما كان 27,52 دولار للبرميل أي انخفاض بنسبة 52,87%، بالمقارنة مع السنة السابقة. انهيار أسعار البترول أدخل الدولة الجزائرية في أزمة اقتصادية تمثلت في تسجيل عجز على مستوى ميزان المدفوعات

سنة 1986 حوالي 1,49 مليار دولار الذي تسبب في إحداث اختلال هيكلية فرض على السلطات العمومية مراجعة القوانين الاقتصادية التي كان يسير عليها الاقتصاد الوطني، التي باشرت في الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات. فالصدمة البترولية سنة 1986 كشفت عن هشاشة وضعف المنظومة الاقتصادية في الجزائر بحيث أصابها اختلالات هيكلية في مؤشرات التوازن الاقتصادي. بعدها تطورت الاضطرابات المالية التي ظهرت اعتبار من منتصف 2007، على إثر أزمة قروض الرهن عالية المخاطر في الولايات المتحدة، بحدة أكبر خلال سنة 2008، وأفضت إلى حدوث الأزمة المصرفية والمالية. وتكشف الاتجاهات الرئيسية النقدية والمالية، التي ميزت تطور الاقتصاد الوطني خلال سنة 2008، عن درجة المقاومة التي أبدتها الوضعية المالية الخارجية للجزائر، وذلك في ظرف تميزت بتزايد حدة الأزمة المالية الدولية، بعد العودة إلى استقرار الاقتصاد الكلي في سنة 2000. بينما تجلت آثار الصدمة النفطية لسنة 2014 على مختلف التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري، خصوصا صندوق ضبط الموارد وكذا احتياطي الصرف، الذي تأثر بشكل كبير نتيجة هذه الأزمة. أما سنة 2020 تعرضت الجزائر والعالم لصدمتين هما صدمة كوفيد-19 والانخفاض الحاد في أسعار النفط.

اجتذب تحديد الصدمات والتغيرات الهيكلية في بيانات الاقتصاد الكلي عددا كبيرا من البحوث (Lee, and Straczich (2003, 2013)؛ Perron (1989)؛ Gregory and Hansen (1996)). ويرجع ذلك أساسا إلى ضرورة تعديل السياسات الاقتصادية مع تغير الوضع الاقتصادي بسبب الانهيار الهيكلي. وقد أحييت البحوث النظرية والتجريبية التي أجريت مؤخرا الاهتمام بالتكامل المشترك للسلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي وطبيعة الصدمات الهيكلية في نشاط الاقتصاد الكلي.

### إشكالية الدراسة:

على ضوء الطرح السابق ونظرا لأهمية الموضوع، جاءت هذه الدراسة لتبحث في طبيعة الصدمات الهيكلية والتوازن الاقتصادي من خلال مؤشرات أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، حيث يتطلب الأمر دراسة قياسية بالاعتماد على أدوات متخصصة مثل اختبار (Lee and Straczich) واختبار (Gregory and Hansen) الذي يسمح بالصدمات الهيكلية ومنه يمكن طرح التساؤل التالي:

مامدى انعكاس الصدمات الهيكلية على مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال فترة

الدراسة (1980-2020)؟

ولتفكيك جوانب هذا التساؤل في جزئيات أساسية ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ تعاني أغلب اقتصاديات العالم وخاصة الدول النامية من الاختلالات، الأزمات، وحتى الصدمات الهيكلية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، ماهي طبيعة هذه الأزمات والصدمات الهيكلية في الجزائر؟
  - ✓ مادور السياسات الاقتصادية الكلية خاصة سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي في إعادة توازن الاقتصاد الجزائري؟
  - ✓ كيف هو واقع الاقتصاد الجزائري من حيث مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي وفي ظل الصدمات والتغيرات الهيكلية؟
  - ✓ ما هي المتغيرات التفسيرية التي يمكن أن تفسر سلوك مؤشرات التوازن الاقتصادي في ظل هذه الصدمات الهيكلية؟
  - ✓ هل السياسات الاقتصادية في الجزائر ذات كفاءة للحفاظ على استقرار التوازن الاقتصادي في ظل الصدمات الهيكلية؟
  - ✓ ما طبيعة العلاقة بين مؤشرات التوازن الاقتصادي ومحدداتها في ظل الصدمات والتغيرات الهيكلية؟
- هذه التساؤلات مثيرة الاهتمام لوضعي السياسات في تصميم استراتيجيات تحقيق الاستقرار في التوازن الاقتصادي.

### فرضيات الدراسة:

سوف نعمل على اختبار هذه الفرضيات، وكإجابة أولية على التساؤلات المطروحة:

- ✓ **الفرضية الأولى:** التوازن الاقتصادي في الجزائر يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في الواقع حقيقة انعدام التوازن الهيكلي بصورة عامة؛
- ✓ **الفرضية الثانية:** فشلت السياسات الاقتصادية (البرامج التنموية) في الجزائر على استرجاع التوازنات الاقتصادية على المدى الطويل؛
- ✓ **الفرضية الثالثة:** الصدمات الخارجية خاصة الصدمات النفطية والواردات تؤثران على التوازن الاقتصادي أكثر من باقي الصدمات؛

- ✓ **الفرضية الرابعة:** بالنظر إلى التقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار الجيوسياسي التي مرت به الجزائر فإن جميع مؤشرات التوازن الاقتصادي تحتوي على انقطاع هيكلي واحد على الأقل، ذو دلالة إحصائية يتزامن مع صدمات اقتصادية، سياسية واجتماعية محددة؛
- ✓ **الفرضية الخامسة:** توجد علاقة طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين مؤشرات التوازن الاقتصادي ومحدداته في الجزائر وذلك في ظل الصدمات الهيكلية خلال الفترة (1980-2020).

### أهمية البحث:

للبحث أهمية بالغة يستمدّها من موضوع الدراسة ذاته، فمادام الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي تشكل عائدات المحروقات نسبة كبيرة من مجموع الدخل القومي وبالتالي فالسياسة الاقتصادية من خلال أهدافها تعتبر الأداة الوحيدة التي تستطيع الدولة من خلالها التدخل والعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي، فمن الضروري معرفة مدى مقدرة السياسة الاقتصادية على تحقيق أهدافها السامية المتمثلة في تحقيق التوازن الاقتصادي (النمو الاقتصادي وحلق مناصب شغل، محاربة التضخم والتوازن الخارجي (ميزان المدفوعات)) في ظل الصدمات والتغيرات الهيكلية. حيث نعتبر أن الأحداث الاقتصادية الكبرى تمثل صدمات هيكلية تحدث بشكل غير متكرر، كما أن هناك العديد من الأمثلة على الأحداث العشوائية وغير المتجانسة والنادرة التي لها تأثير كبير على التوازن الاقتصادي على سبيل المثال: صدمات النفط، الحروب، الركود المالي، تغيرات النظام السياسي، الكوارث الطبيعية (COVID-19)،،،.

### أهداف البحث:

إن الغرض من تناولنا لهذا البحث ينصب حول هدف رئيسي يتمثل في معرفة مدى أثر الصدمات الهيكلية على التوازن الاقتصادي، وذلك من خلال:

- ✓ تحديد الإطار النظري للصدمات والتغيرات الهيكلية، بالإضافة إلى التوازن الاقتصادي؛
- ✓ تحليل واقع التوازن الاقتصادي في الجزائر من خلال هذه الصدمات الهيكلية؛
- ✓ تتبع مسار الصدمات والتغيرات الهيكلية في مؤشرات التوازن الاقتصادي؛
- ✓ الوقوف على مختلف السياسات الاقتصادية التي تضمن تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل الصدمات الهيكلية؛
- ✓ تقييم استجابة مؤشرات التوازن الاقتصادي لتغير في أحد محدداتها في ظل الصدمات والتغيرات الهيكلية؛



- ✓ اختبار مدى قدرة النماذج القياسية على تفسير العلاقة الاقتصادية بين مؤشرات التوازن الاقتصادي ومحدداتها في ظل الصدمات والتغيرات الهيكلية؛
- ✓ وضع تصور نظري من شأنه تهيئة المناخ لترشيد السياسة الاقتصادية من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل الصدمات والتغيرات الهيكلية؛
- ✓ الخروج بنتائج تشرح سلوك مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر في ظل الصدمات والتغيرات الهيكلية، التي يمكن أن تساعد صناع القرار في السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق هذا التوازن؛
- ✓ وفي الأخير تقديم مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها أن تساعد صناع ومتخذو القرار في إطار السياسات الاقتصادية.

### حدود الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية معالجة موضوعية، سنركز في دراستنا على موضوع التوازن الاقتصادي وربطه بالصدمات والتغيرات الهيكلية من خلال تتبع مسار هذه الصدمات على مؤشرات التوازن الاقتصادي بتطبيقها على حالة الجزائر، أما بالنسبة للإطار الزمني فستقتصر الدراسة على عينة من حجم 41 خلال فترة الدراسة (1980-2020) لمؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري.

### دوافع اختيار الموضوع:

- يعود اختيار الباحث لهذا الموضوع لأسباب عدة منها الموضوعية ومنها الذاتية، يمكن إيجازها في النقاط التالية:
- ✓ قلة الدراسات الكمية التي تعالج الاقتصاديات الكلية، خاصة فيما تعلق بالصدمات والأزمات وعدم الاستقرار الجيوسياسي، ولعل صدمة كوفيد-19 خير دليل؛
  - ✓ تنمية المكتسبات الشخصية في موضوع الاقتصاد الكلي كالتوازن الاقتصادي، والتطرق إلى الدراسة ذات طابع كمي بحكم التخصص "اقتصاد كمي"؛
  - ✓ جميع الدراسات السابقة والأبحاث التي صادفناها أثناء القيام بإنجاز بحثنا تربط بين أدوات السياسة الاقتصادية والتوازن الاقتصادي، مع إهمال الصدمات والتغيرات الهيكلية حيث أصبحت هذه الأخير حتمية خاصة في ظل الظروف الراهنة.

### المنهج والأدوات المستعملة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على:

- ✓ المنهج الوصفي وذلك بعرض أهم مايتعلق بالموضوع من مفاهيم نظرية، بالإضافة إلى عرض واقع التوازن الاقتصادي في الجزائر، بالإضافة إلى تحليل اتجاهات مؤشرات التوازن الاقتصادي خلال فترة الدراسة؛
- ✓ المنهج الاستقرائي والاستنباطي المناسب للدراسات ذات الطابع القياسي، من خلال استعمال الأساليب والاختبارات الإحصائية التي تأخذ بعين الاعتبار الصدمات الهيكلية مثل اختبار (Lee and Straczich)، واختبار (Gregory and Hansen)، بالإضافة إلى إستعمال البرامج الإحصائية تتمثل في برنامج (Eviews10).

### الدراسات السابقة:

حضي موضوع التوازن الاقتصادي في الأدبيات باهتمام العديد من الباحثين والمهتمين، ومن بين الدراسات التي تناولت ذلك نذكر:

1. دراسة إكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم، الجزائر، 3، 2016/2017، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى أهمية السياستين النقدية والمالية، وأهمية التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وأهمية هاتين السياستين باستخدامهما لمختلف أدواتهما في معالجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وهاته الاختلالات تظهر في صورة وضعية المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وتتمثل الداخلية منها في معدلات التضخم، ومعدلات النمو الاقتصادي، معدلات البطالة وحجم الادخار الوطني، حجم الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي، أما الخارجية منها تنحصر في وضعية ميزان المدفوعات، والمديونية الخارجية وسعر الصرف. وقد تم إسقاط هذه الجوانب على الجزائر وأشارت النتائج إلى أن السياستين النقدية والمالية في الجزائر عرفتا مرحلتين مختلفتين: قبل بداية الألفية الثالثة وبعد بداية الألفية الثالثة، ففي الفترة الأولى لم تساهم السياستين النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية وبالتالي هذا يثبت عدم فعاليتها، أما بعد الألفية الثالثة والى غاية سنة 2014، ونظرا لوضعية المؤشرات الاقتصادية الكلية

والإصلاحات التي باشرتها السلطتين النقدية والمالية ساهمت في تحقيقها وعليه فالسياستين النقدية والمالية فعاليتين نسبيا نتيجة لعدم قدرة السياستين التخلص من التبعية النفطية في طريقة الحصول على النقد الأجنبي.

2. دراسة ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2017/2016، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى تحقيق الإصلاحات وبرامج الإنعاش الاقتصادي المعتمدة من قبل الجزائر خلال الفترة (1990-2014) للاستقرار الاقتصادي الكلي المستدام، وذلك من خلال تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في سلوك كل من النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة والتوازن الخارجي والتي تشكل المؤشرات الرئيسية للاستقرار الاقتصادي، ومن ثم فقد حاولت هذه الدراسة تحديد مدى قدرة الجزائر على التحكم في سلوك تلك المتغيرات وتوجيهها بالشكل الذي يخدم قوة اقتصادها، لتقييم مدى نجاح السياسات المعتمدة في تحقيق الاستدامة المنشودة. وقد توصلت الدراسة إلى أنه بقيت المتغيرات الخارجية (أسعار النفط، وفاتورة الاستيراد) الأكثر تحكما في سلوك مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي خصوصا في ظل البرامج الانفاقية الموسعة، التي زادت عمق الاعتماد على الخارج في تلبية المتطلبات الداخلية وذلك في ظل المزج غير المناسب لإستراتيجية النمو اللامتوازن والنظرية الكينزية التي تعتبر تنشيط الطلب الكلي الفعال كأساس لإحداث النمو والتنمية، هذا الأمر الذي لم ينعكس على تنشيط الآلة الإنتاجية المحلية المنوط بها تحقيق الاستقرار المستدام، مما يعني أن التحسن الملاحظ في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ظرفي سرعان ما يزول بزوال الأسباب المحدثة له.

3. دراسة وليد لعاب، دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن الهيكلي والاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية دراسة تطبيقية باستخدام نموذج التوازن التطبيقي العام في الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2018/2017، سعت هذه الدراسة إلى استخدام نموذج التوازن التطبيقي العام في تقييم واقترح حزمة من السياسات الاقتصادية الكلية لمعالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادا نفطيا، حيث قامت الدراسة بتشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري منذ سنوات السبعينات من القرن الماضي محاولة معرفة مكان الخلل التي أدت إلى حدوث اختلالات هيكلية مع محاولة تقييم السياسات المتبعة خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، كما قامت الدراسة باستقراء التجارب الناجحة لعينة من الاقتصاديات النفطية التي نجحت

إلى حد بعيد في الخروج من التبعية للقطاع النفطي، وتوصلت الدراسة بعد عدة اختبارات باستخدام برنامج GAMS إلى القيام بعملية المحاكاة واقترح حزمة من السياسات الاقتصادية التي أدت إلى إحداث تغيرات إيجابية في المتغيرات الداخلية في النموذج وفي القطاعات خارج قطاع النفط، حيث قامت بمقارنة نتائج المحاكاة مع نتائج السيناريو الأساسي.

#### 4. دراسة دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-

2004، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (2005-2006)، هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة فيما يلي: "هل تمكنت السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الاختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام؟"، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

✓ اختلال التوازن الداخلي وراجع ذلك إلى تأثير هذا الأخير بالمتغيرات الخارجية لاعتماده على الإيرادات النفطية، حيث قدرت الجباية البترولية أكثر من 60% من الإيرادات الإجمالية، والشيء الملاحظ أن نسبة زيادة الإيرادات العامة لم تلاحق زيادة النفقات العامة مما أدى إلى نتيجة تمثلت في عجز الميزانية في أغلب فترة الدراسة، وبالتالي أصبح التوازن الداخلي مختل.

✓ على مستوى التوازن الخارجي حققت الجزائر نتائج حسنة في أغلب سنوات الدراسة وتمثلت هذه النتائج في الفائض الذي حققه ميزان المدفوعات وهذا راجع إلى زيادة صادرات الجزائر خاصة المحروقات من جهة وارتفاع أسعارها من جهة أخرى، وبالتالي يصبح الاقتصاد الجزائري هشاً وعرضة للتغيرات الخارجية. وفي الأخير خلص إلى أن التوازن الاقتصادي العام للجزائر يعاني من مشكلات أساسية جوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن الهيكلي بصورة عامة والمتمثل في العجز الموازي الناتج عن زيادة النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات هذا من جهة وتقلب أسعار النفط من جهة أخرى.

#### 5. دراسة بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-

2010، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية جامعة سيدي بلعباس، 2018/2017، وتهدف هذه الدراسة في محاولة فهم مدى علاقة السياسة المالية بالتوازنات الكلية الاقتصادية في الجزائر، الذي مر بتجربة اقتصادية أصبحت فيها السياسة المالية الركيزة الأساسية للخروج من هذه الأزمة، قد

اعتمدت عليها في التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. في الجانب القياسي تم الاعتماد على علاقة التكامل المشترك كوسيلة لمعرفة العلاقة بين السياسة المالية والمجمعات الاقتصادية الكلية، ويمكن سرد أهم النتائج على النحو الموالي:

✓ تعدد أدوات السياسة المالية أعطتها أولوية هامة على باقي السياسات الأخرى ومرونة كبيرة في التأثير على التوازنات الكلية؛

✓ وجود تكامل مشترك بين السياسة المالية (الإيرادات، النفقات) والمؤشرات الكلية وذلك على المدى الطويل.

6. دراسة رسول حميد، تفعيل السياستين النقدية والمالية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2016/2017، وتهدف هذه الدراسة إلى البحث في مدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في ظل التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر للفترة (2000-2014)، وتكمن أهمية البحث في المكانة التي تحتلها السياستين النقدية والمالية عند كل الدول في إطار سياستها الاقتصادية، كما أن ربط هاتين السياستين بالاختلالات الاقتصادية زاد من أهمية البحث، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ يصعب القضاء على الاختلالات الاقتصادية دفعة واحدة طالما أن هناك تضارب بين بعض الأهداف كالبطالة والتضخم، إذ أن علاج إحدى الفجوتين قد يؤدي إلى ظهور أخرى؛

✓ توصلت السياسة النقدية إلى الحفاظ على استقرار الأسعار بفعل الاتجاه التقييدي وأهملت هدف التشغيل والنمو؛

✓ بقي التوازن الخارجي مرهونا بالتحسن في أسعار البترول، وقد أثبت الفائض في ميزان المدفوعات المسجل طيلة فترة الدراسة، خاصة وأنه سجل عجزا في سنة 2014 التي تعتبر بداية لصدمة بترولية.

7. دراسة حسين كشيبي، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية-حالة

الجزائر (2000-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة،

2011/2012، وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم كيفية تأثير السياسات النقدية والمالية على الوضعيات

المختلفة للاقتصاد للوصول إلى الحالة التوازنية للاقتصاد، والتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالشكل الذي

يضمن تحقيق حالة الاستقرار الاقتصادي، إضافة إلى ذلك محاولة إظهار الاختلالات التي يمكن أن يتعرض لها أي

اقتصاد، والآليات المتاحة للسياسة النقدية والمالية لعلاج هذه الاختلالات، وتجنب أثارها السلبية التي تؤثر على

الموارد المستقبلية لمختلف البلدان، ومن خلال الدراسة التطبيقية حول الاقتصاد الوطني بينت النتائج التالية:

سلكت السياسة النقدية والمالية اتجاهها انكماشيا طيلة فترات تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية، وقد انعكس على استقرار بعض التوازنات على حساب الأخرى، حيث اتجهت معدلات التضخم نحو الانخفاض مع استمرار الارتفاع في معدلات البطالة، وفيما يخص الاستقرار الاقتصادي الذي حققته السياسة المالية خاصة في السنوات الأخيرة لم يكن وليد الإصلاحات الاقتصادية بقدر ما كان نتيجة لزيادة حصيلة إيرادات المحروقات عقب الارتفاع المستمر لأسعار البترول في السوق الدولية. بالرغم من المساهمة المعتبرة للسياستين النقدية والمالية في استرجاع التوازنات الاقتصادية، خاصة على المستوى الخارجي، غير أنها تبقى غير فعالة نسبيا على المستوى الداخلي، ويتجلى ذلك في ارتفاع معدلات البطالة بأكثر من 15% وبأقل من 5% كمعدل نمو في الفترة (2000-2009)، كما أن ارتفاع الكتلة النقدية يجعل دائما الاقتصاد الوطني عرضة للفتوحات التضخمية. إن الطابع الريعي للاقتصاد الوطني يجعل التوازن والاستقرار الاقتصادي رهينة تقلبات أسعار قطاع المحروقات في الأسواق الدولية، مما يجعله دائما عرضة للصدمات الخارجية ومحل انتقاد دائم من قبل المؤسسات المالية الدولية.

### الفجوة البحثية:

من خلال تحليلنا للدراسات السابقة نلاحظ اهتمامها بموضوع التوازن الاقتصادي ومدى مساهمة أدوات السياسة الاقتصادية في تحقيق هذا التوازن، ومع ذلك فإن أحد القيود الأساسية للدراسات السابقة هو أنها استخدمت نماذج قد لا تكشف عن العلاقة الأساسية وكيف تغيرت بمرور الزمن، خاصة في ظل الصدمات والتغيرات الهيكلية. وبالنسبة لدراستنا الحالية فهي تتشابه مع الدراسات السابقة من ناحية موضوع التوازن الاقتصادي، ومن جهة أخرى تختلف عنها في إضافة بعد جديد وهو الصدمات والتغيرات الهيكلية التي يمكن أن تحدث على مستوى بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي، حيث تسعى هذه الدراسة إلى المساهمة في الأدبيات التجريبية حول الصدمات الهيكلية وأثرها على التوازن الاقتصادي (أهداف السياسة الاقتصادية الكلية) في الجزائر، وذلك من خلال إضافة بعد إضافي للتحليلات. تحقيقا لهذه الغاية، نهدف أولا إلى تحديد الصدمات والتغيرات الهيكلية في مؤشرات التوازن الاقتصادي باستخدام اختبار جذر الوحدة يأخذ بعين الاعتبار صدمة (تغير) هيكلية. تسببت صدمات أسعار النفط في تقلبات كبيرة أدت إلى عدم الاستقرار في التوازن الاقتصادي، وبالتالي كان لزاما لنا الاعتراف بالانقطاع الهيكلية (صدمة) في السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي. باستخدام اختبار Lee and Straczich (2003) (2013)، نؤكد كذلك على أهمية معرفة تاريخ الصدمة الهيكلية، ثانيا قمنا أيضا بالتحقيق في العلاقة بين مؤشرات

التوازن الاقتصادي ومحدداتها باستخدام اختبار (Gregory and Hansen) الذي يأخذ بعين الاعتبار الصدمة الهيكلية. وبالتالي فإن النتائج ضرورية لصانعي السياسات بشأن الظروف الاقتصادية الحرجة المستمرة وحالة عدم التوازن الاقتصادي الناجمة عن الصدمات والتغيرات الهيكلية خاصة الخارجية منها مثل صدمات أسعار النفط، وأسعار الواردات.

### أقسام الدراسة:

على ضوء ماتم تقديمه ومن أجل تحقيق الأهداف التي يسعى إليها هذا البحث، تأتي هذه الدراسة في ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتنتهي بخاتمة تتضمن أهم النتائج، تم تخصيص الفصل الأول للجانب النظري للموضوع، أما الفصل الثاني فتناول الدراسة التحليلية، في حين الفصل الثالث والأخير خصص للدراسة القياسية:

✓ تناول **الفصل الأول** الإطار النظري لكل من التوازن الاقتصادي والسياسة الاقتصادية، وتم تقسيمه إلى: **المبحث الأول**: مدخل للتوازن الاقتصادي، اهتمت النظريات الاقتصادية بتحليل التوازن ومفاهيمه، وأصبح تحقيق التوازن أداة رئيسية لتحليل السياسات الكلية، وعلى أية حال فإن الأمثلة على التوازن كثيرة في النظرية الاقتصادية. كما تتجلى أهميته أيضا من خلال رسم السياسة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، وأيضا من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، وفي **المبحث الثاني**: التوازن الاقتصادي والسياسة الاقتصادية الكلية، من خلال مفهوم السياسة الاقتصادية وأنواعها، وأدواتها، بالإضافة إلى دور السياسة الاقتصادية في معالجة الاختلالات الاقتصادية، وفي **المبحث الثالث**: المؤشرات الكلية للتوازن الاقتصادي، والتي تمثل الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة وميزان المدفوعات).

✓ في حين تعرض **الفصل الثاني** لواقع التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)، حيث تضمن **المبحث الأول**: تحليل طبيعة الأزمات والصدمات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2020)، كانت البداية بأزمة انهيار أسعار النفط 1986 وما خلفته من أثار على الاقتصاد الجزائري، الأزمة المالية العالمية 2008 على إثر أزمة القروض الرهن عالية المخاطر في الولايات المتحدة وأفضت إلى حدوث الأزمة المصرفية والمالية العالمية، انهيار أسعار النفط 2014 وما خلفته من أثار على مختلف التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري، وأخرها أزمة كوفيد-19 والتي أدت إلى كساد الاقتصاد العالمي في عام 2020، حيث تعتبر من أخطر الصدمات منذ الكساد الكبير 1929. **المبحث الثاني**: دور الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية في إعادة

التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1980-2020) وذلك من خلال تحليل هذه المخططات والبرامج التنموية وقد تمثلت في: مرحلة قبل الإصلاحات (1980-1989)، مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي) (1990-1999)، المرحلة الثانية من الإصلاحات: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، برنامج الخماسي (2010-2014)، برنامج توظيف النمو (2015-2019). وفي الأخير **المبحث الثالث**: دراسة تحليلية لمؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)، حيث للوقوف على مدى أثر الصدمات، الاختلالات والإصلاحات الاقتصادية على التوازن الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1980-2020) قمنا بعرض وتحليل مؤشرات التوازن الاقتصادي من خلال الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات).

✓ بينما خصص **الفصل الثالث** للدراسة القياسية لأثر الصدمات الهيكلية على مؤشرات التوازن الاقتصادي، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين في **المبحث الأول** التطرق لأدوات الاقتصاد القياسي المستخدمة في التحليل وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم الصدمات والتغيرات الهيكلية ومختلف الاختبارات الإحصائية في ظل الصدمات الهيكلية، و**المبحث الثاني** تمت مناقشة النتائج التجريبية، وذلك من خلال تحليل الصدمات الهيكلية في مؤشرات التوازن الاقتصادي، ثم تقدير معادلات التوازن الاقتصادي ومحدداتها في ظل الصدمات الهيكلية.

✓ وقد تم التوصل في نهاية الدراسة إلى جملة من النتائج التي ساعدت على الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، وكذا اختبار فرضياتها، وفي الأخير الخروج بجملة من الاقتراحات الهامة، بالإضافة إلى فتح آفاق جديدة للبحث.



# الفصل الأول:

الإطار النظري

للتوازن الاقتصادي

### تمهيد

اهتمت النظريات الاقتصادية بتحليل التوازن ومفاهيمه، وأصبح تحقيق هذا التوازن أداة رئيسية لتحليل السياسات الكلية، وتتجلى أهميته من خلال رسم السياسة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، وأيضاً من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي. من الصعب أن يتواجد اقتصاد ما تلقائياً في وضع التوازن لمدة طويلة، فسرعان ما يتعرض الاقتصاد الوطني للصدمات سواء الخارجية الناتجة عن موقف ميزان المدفوعات، أو الداخلية الناتجة عن ظروف الطلب الكلي. ومن هنا تبرز أهمية استخدام السياسة الاقتصادية للإسراع بعملية التكيف وتوجيهها نحو الهدف المنشود. حيث تسعى الدول التي تعاني من هذه الاختلالات والصدمات والتي تنعكس على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية (نمو اقتصادي، بطالة، تضخم، ميزان المدفوعات، الخ)، إلى إعادة النظر في السياسات الاقتصادية المنفذة من أجل زيادة مستويات قدرتها على مواجهة الصدمات والمحافظة على ضمان استقرار التوازن الاقتصادي.

سنتناول في هذا الفصل الإطار النظري لكل من التوازن الاقتصادي والسياسة الاقتصادية، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم التوازن الاقتصادي وأهميته، ونظرة كل من الفكر الكلاسيكي والكنزي للتوازن الاقتصادي، بالإضافة إلى أشكال التوازن الاقتصادي، وفي الجانب الثاني من هذا الفصل نتطرق إلى دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن الاقتصادي، من خلال أدواتها في معالجة الاختلالات والفجوات الانكماشية والتضخمية، وفي الأخير التطرق إلى المؤشرات الكلية للتوازن الاقتصادي التي تسعى السياسة الاقتصادية في أي بلد إلى تحقيقها.

### المبحث الأول: مدخل للتوازن الاقتصادي

اهتمت النظريات الاقتصادية بتحليل التوازن ومفاهيمه، وأصبح تحقيق التوازن أداة رئيسية لتحليل السياسات الكلية، كما تتجلى أهميته أيضا من خلال رسم السياسة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، وأيضا من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي.

### المطلب الأول: التوازن الاقتصادي وأهميته

#### أولا: تعريف التوازن الاقتصادي

التوازن الاقتصادي في الأصل هو تطبيق لمفهوم فيزيائي على الظواهر الاقتصادية. فهو وصف لحالة تعادلية تتكافأ فيها قوى متضادة تقوم بينها علاقات سببية، فإذا ما تغيرت إحدى القوى زيادة أو نقصانا تأثر غيرها تلقائيا أو عمدا تأثرا بعلاقة السببية أو تأثرا فيها حتى تصل إلى حالة التوازن السابقة أو تبعد عنها<sup>1</sup>. "كما يتواجد التوازن في الاقتصاد عندما تتعادل أهداف قوى متباينة، ومن ثم فعدم التوازن إنما يدل على الاختلال وتغير عن الأوضاع الجارية"<sup>2</sup>. والمتفق عليه أن التوازن بصفة عامة يعرف بأنه الوضع الذي يتسم بالاستقرار ما لم تتغير العوامل المحددة له.<sup>3</sup>

وثمة نقطة جوهرية مرتبطة بفكرة التوازن وهي مدى قابلية التوازن للاستمرار، بمعنى آخر هل التوازن يكون مستقرا أو غير مستقر. فاستمرار التوازن أو عدم استمراره إنما يعكس صلته الوثيقة باستقرار التوازن أو عدم استقراره. ولامعنى للتوازن ما لم يكن مستقرا، وبدون الاستقرار لا يمكن الجزم بوجود قوانين اقتصادية أو نماذج اقتصادية تكون ذات جدوى في توقع مسار الظواهر والعلاقات الاقتصادية<sup>4</sup>.

ومن أشهر أمثلة التوازن: توازن الدخل، توازن ميزان المدفوعات، توازن الطلب الكلي والعرض الكلي، وعلى المستوى الاقتصادي الجزئي (توازن سوق السلع، توازن المستهلك، توازن المنتج)، وعلى أية حال فإن الأمثلة على التوازن كثيرة في النظرية الاقتصادية، سنتطرق لها لاحقا.

<sup>1</sup> الموسوعة العربية على الموقع الإلكتروني: تاريخ الاطلاع: 2021/12/30: <http://arab-ency.com.sy/ency/overview/644>

<sup>2</sup> يوحين أ. ديوليو، ترجمة محمد رضا العدل ومحمدي رضوان عبد العزيز، ملخصات شوم نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة(مصر)، 1984، ص11.

<sup>3</sup> طاهر حيدر حردان، مبادئ الاقتصاد، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص18.

<sup>4</sup> محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الأمين للنشر والتوزيع، ط1، صنعاء، 2012، ص19.

ينجر عن الاختلالات الاقتصادية كل من البطالة، التضخم، وعجز في ميزان المدفوعات، الخ. ويمكن أن نرجع أسباب عدم التوازن داخل الاقتصاد إلى سببين أساسيين هما:<sup>1</sup>

- ✓ ارتفاع أو انخفاض في الطلب الكلي: إن حالة التوازن داخل الاقتصاد تتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي. أما الاختلال فينشأ بسبب ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي وهذا ماينجر عنه حدوث التضخم، أو ظهور قصور في الطلب الكلي مما يتسبب ذلك في انكماش اقتصادي.
- ✓ الاحتكار وذلك من خلال سيطرة بعض القوى المنتجة على السوق، بحيث تصبح تتحكم في تحديد الأسعار والأجور في ظل انخفاض مرونة بعض عوامل الإنتاج.

### ثانيا: أهمية التوازن الاقتصادي

يستمد التوازن الاقتصادي أهميته من أنه يحرك الاقتصاد باتجاه دائم نحو تحقيقه، إلا أنه لا يصل إليه بسبب وجود قوى ديناميكية دائما لاتسمح بالوصول إلى تلك الحالة والحفاظ عليها، كما تتجلى أهميته أيضا من خلال رسم السياسة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، وأيضا من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي (سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي).

### 1-أهمية التوازن الاقتصادي في رسم السياسات الاقتصادية:

جاء الفكر الكنزوي الذي أظهر أهمية وفعالية السياسة المالية كسياسة تثبيت استجابة لصدمة الطلب الكلي كما أن الاستخدام المتزامن للأدوات من أجل إنجاز أهداف متعددة في وقت واحد هي طريقة أكثر فعالية وأضمن نجاحا، بدلا من استخدام أدوات محددة لأغراض وأهداف محددة الأمر الذي أدى إلى تنامي الاعتقاد بتشابك وتعقد الحياة الاقتصادية مما أدى في النهاية إلى اللجوء للحلول الشمولية، وهو مايفسح المجال أمام استخدام النماذج الاقتصادية. ويتحقق التوازن الاقتصادي للسياسة المالية عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها إلى الاقتصاد الوطني مساوية على الأقل للتي حجت عن الدخل الوطني نتيجة اقتطاع الأموال، فإذا انخفض الدخل الوطني نتيجة زيادة الاقتطاعات العامة فهذا يعني أن النفقات العامة قد تجاوزت حدها الأعلى، أما إذا زاد الدخل الوطني فهذا يعني أننا

<sup>1</sup> سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومو، الجزائر، 2013، ص 165.

نميل إلى الحد الأدنى لحجم الإنفاق العام والاقطاعات العامة، الأمر الذي يدل على أن التوازن الاقتصادي الذي تحققه السياسة المالية العامة يعظم مردود النظام الاقتصادي ويساهم في تحقيق التوازنات الاقتصادية<sup>1</sup>.

### 2- أهمية التوازن الاقتصادي في التخطيط الاقتصادي:

ومن أكثر جوانب الإصلاح الاقتصادي تعقيدا إتقان منهجية التخطيط الاقتصادي الوطني. وقد استخدمت طريقة التوازن بنجاح لسنوات عديدة في التخطيط الاقتصادي الوطني كشكل من أشكال الإثبات العلمي للتخطيط. وتساعد هذه الطريقة على تحقيق تنسيق المهام المخطط لها على جميع مستويات التخطيط - بدءا بالمؤسسة وانتهاء بأجهزة التخطيط المركزية. وتساعد الأرصد على تحديد النسب اللازمة في تنمية الفروع والمناطق الفردية في البلد وتنفيذ التوزيع المخطط للموارد المادية والعمالية والمالية للمجتمع. كل هذا يحدد الدور الحاسم لطريقة التوازن في صياغة الخطة الاقتصادية الوطنية الموحدة، مع مراعاة متطلبات قانون التنمية المخطط لها والقوانين الاقتصادية الأخرى<sup>2</sup>.

### 3- أهمية التوازن الاقتصادي في الإصلاح الاقتصادي:

يعتبر تحقيق التوازن الاقتصادي دعامة أساسية في برامج التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي حسب رأي العديد من المحللين الاقتصاديين، فتعتبر سياسات التثبيت والتكيف (التصحيح) الهيكلي التي انتهجتها العديد من الدول النامية ضرورية من أجل إعادة التوازن الاقتصادي. اكتسب مفهوم الإصلاح الاقتصادي الاهتمام الأكبر لدى خبراء صندوق النقد الدولي، وحسب البنك الدولي في تقرير له سنة 1988 وضع حدود عملية الإصلاح الاقتصادي، على أنها تحتوي المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، وتشمل عملية الإصلاح على القطاع العام وكل المؤسسات التي تقدم منافع عامة ومملوكة للدولة، ويتضمن مختلف الإجراءات المتعلقة بتحرير الأسعار في قطاع معين ولسلعة معينة. ظهرت عدة مصطلحات ومسميات مرادفة للإصلاحات الاقتصادية التي تم تبنيها من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين مثل برامج التعديل الهيكلي، برامج التثبيت، إعادة الهيكلة، التغيير الهيكلي، التصحيح

<sup>1</sup> دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص153.

<sup>2</sup> P. Krylov , (1968), The Balance Method of Planning, Problems in Economics, v11, p11-17.

الهيكلية، الخ. حيث تعمل عدد من السياسات الكلية إلى تصحيح الاختلالات المالية والنقدية وإزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي بهدف الحفاظ على مستوى معين من الأداء الاقتصادي<sup>1</sup>.

### ثالثا: التوازن الاقتصادي في النظرية الاقتصادية

#### 1- التوازن الاقتصادي عند الكلاسيك

الفكر الكلاسيكي هو مجموعة آراء وأفكار الطبيعيين وكذلك آدم سميث وساي ودافيد ريكاردو وجيمس ميل... الخ. ويقوم الفكر الكلاسيكي على عدة مبادئ منها الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ذلك أن التوازن الاقتصادي يتحقق آليا وهذا بفضل آليات التصحيح الذاتي والمتمثلة في مرونة الأجور والأسعار، لذا يجب على الدولة أن لا تتدخل في الاقتصاد لأن تدخلها سيعيق الصيرورة الطبيعية للنظام، ولقد رأوا أن تدخلها يكون إلا في حدود ضيقة جدا<sup>2</sup>.

إن نقطة انطلاق النظرية الكلاسيكية للتوازن الاقتصادي الكلي في الفترة القصيرة تبدأ من الإنتاج، بحيث تفترض هذه النظرية بأن حجم الإنتاج يعتمد فقط على عنصر العمل باعتبار أن عنصر رأس المال ثابتا، وبما أن حجم العمل هو الذي يحدد حجم الإنتاج، فيتم البحث عن توازن سوق العمل من خلال عرض العمل والطلب عليه، الذي يتحدد فيه حجم اليد العاملة المستخدمة في فترة ما<sup>3</sup>. ويؤكد الكلاسيكيون بأنه يمكن أن تحدث بعض الاختلالات الجزئية في التوازن بين عرض بعض المنتجات الخاصة والطلب عليها، ولكن دور آلية الأسعار يكفل تصحيح هذه الاختلالات.

#### 2- التوازن الاقتصادي عند كينز

بعد أزمة الكساد الكبير 1929 شهدت اقتصاديات الرأسمالية نوع من الاستقرار، حيث عجزت النظرية الكلاسيكية في معالجة هذه الحالة. مم دفع "كينز" إلى تبني نظرية مغايرة تقوم على قلب المفهوم الكلاسيكي للتوازن الاقتصادي، حيث رفض قانون ساي للأسواق، لذلك رأى أن مستوى التشغيل والإنتاج إنما يتوقف على الطلب

<sup>1</sup> بوخرص عبد الحفيظ وزواق الحواس، دراسة تحليلية لتجربة الإصلاح الاقتصادي في تركيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 05، 2018، ص 66.

<sup>2</sup> بريشي عبد الكريم، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة مابين 1990-2014، العدد 03، مجلة التكامل الاقتصادي، 2015، ص 118.

<sup>3</sup> بريش السعيد، الاقتصاد الكلي: نظريات- نماذج- تمارين محلولة، ط 1، دار العلوم، عنابة (الجزائر)، 2007، ص 73.

الكلبي الفعال وأن التوازن لا يتحقق تلقائياً بل عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأعطى للسياسة المالية بالإضافة إلى السياسة النقدية أهمية محورية في إدارة وتوجيه هذا النشاط. وقد توصل إلى أن النظام الرأسمالي يعجز أن يولد في ذاته سبل إنعاشه والقضاء على البطالة وهو يمر بحالة الكساد الدوري، أو سبل تجنبه لخطر التضخم وهو يمر بمرحلة التشغيل الكامل، كما أشار إلى أن الدولة هي الجهاز الوحيد الذي يستطيع تحقيق التوازن<sup>1</sup>.

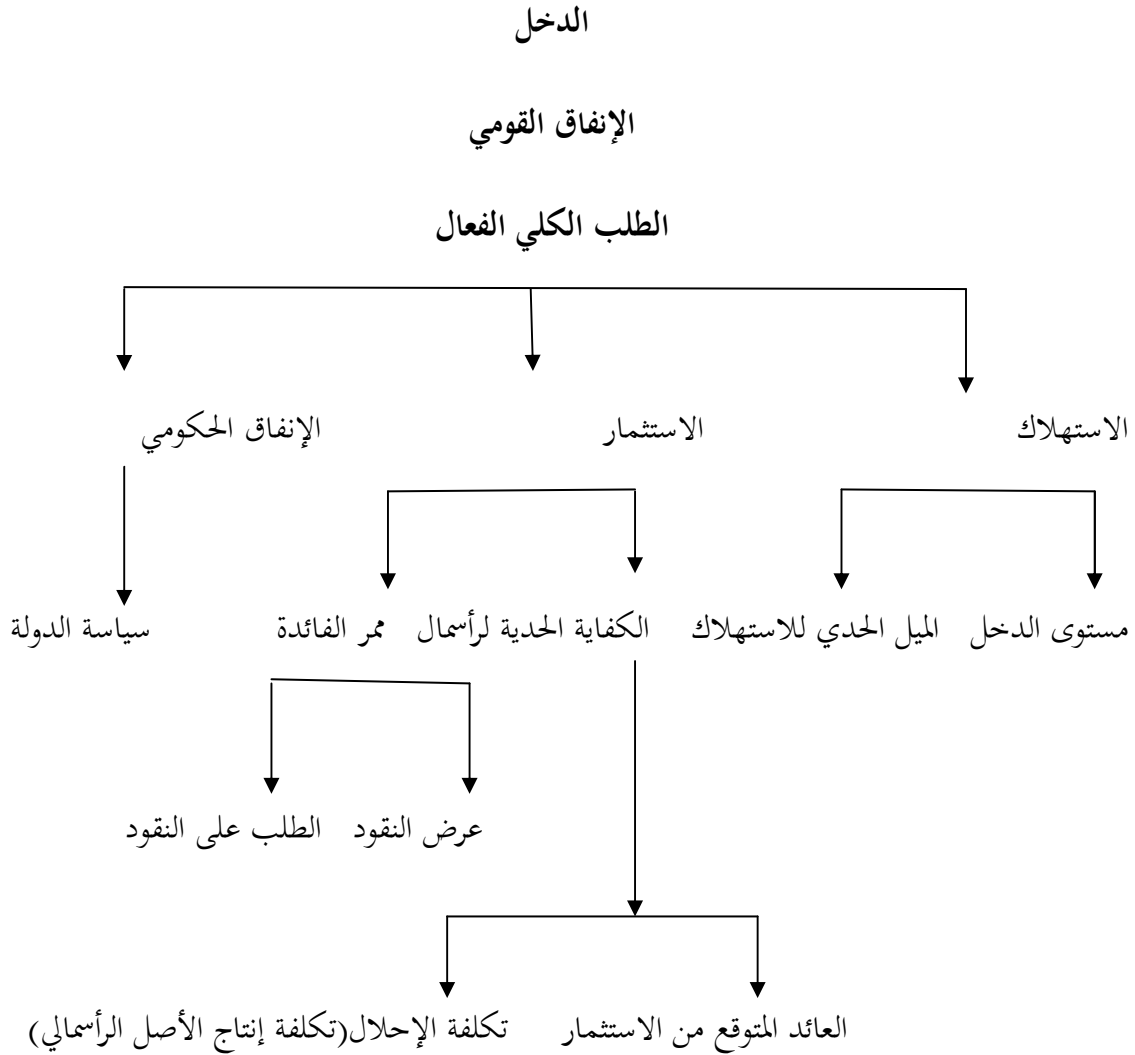
تعتبر نظرية كينز بمثابة ثورة حقيقية في الفكر النقدي الاقتصادي، حيث أنها قامت على فروض تخالف الفروض التي قام عليها التحليل الكلاسيكي، فالنظرية الكينزية تركز على أهمية الدور الذي تتبعه النقود على مستوى النشاط الاقتصادي. بمعنى أن التغيرات في كمية النقود يمكن أن تؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية سواء عمالة، إنتاج، استثمار، ادخار أو استهلاك مما يؤثر على التوازن الاقتصادي<sup>2</sup>. ويفسر كينز التغير في المستوى العام للأسعار الناتج عن تغير كمية النقود على أنه مجرد انعكاس مستوى العمالة والدخل القومي، لذلك فقد بدأت نظريته بتحليل الطلب الكلي الفعال الذي يعتبر المحور الأساسي للدخل ومن ثم التوازن الاقتصادي<sup>3</sup>. والشكل الموالي يوضح نموذج كينز في تحليله للمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مستوى الدخل وعلى مستوى التوظيف.

<sup>1</sup> بريشي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 118.

<sup>2</sup> محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ط1، 2003، ص 56.

<sup>3</sup> حباية عبد الله، الاقتصاد المصرفي - النقود - البنوك التجارية - البنوك الإسلامية - السياسة النقدية - الأسواق المالية - الأزمة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 89.

الشكل رقم (1-1): النموذج الكينزي لتحليل المتغيرات الاقتصادية



المصدر: محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ط1، 2003، ص56

المطلب الثاني: أشكال التوازن الاقتصادي:

أولاً-التوازن على المستوى الجزئي وعلى المستوى الكلي:

1-التوازن على المستوى الجزئي:

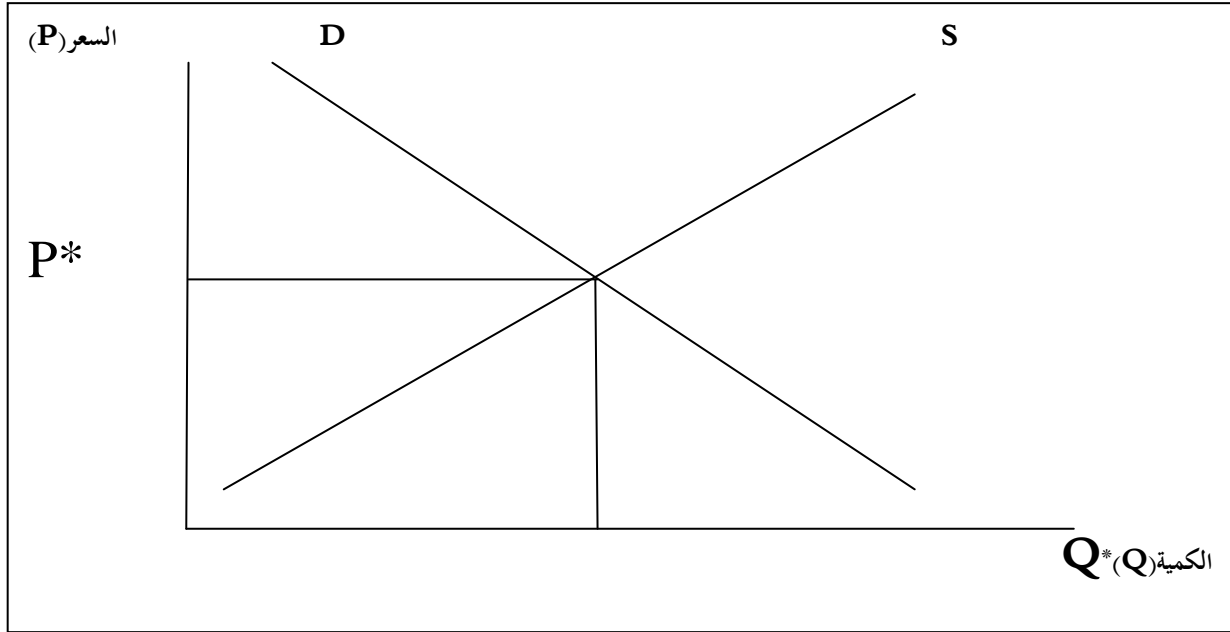
يهتم التوازن على المستوى الجزئي بتحليل السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية المنتجة والمستهلكة بهدف تعظيم أهدافها المتمثلة في تعظيم الأرباح وتعظيم أقصى منفعة وفي ظل هذا التحليل فالطلب على السلع والخدمات يشكل النشاط الرئيسي للوحدات الاقتصادية المنتجة وبالتقاء الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة في السوق.



فالنتيجة تنعكس على السوق إما بالتوازن أو عدم التوازن، وكنماذج للتوازن على المستوى الجزئي نجد كل من توازن السوق، توازن المنتج وتوازن المستهلك.

**1-1- توازن السوق:** يقصد بتوازن السوق توازن الطلب ( $D$ ) والعرض ( $S$ )، أي تساوي الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة من سلعة عند سعر محدد وفي زمن محدد، وعندها لا يكون هناك اتجاه نحو التغيير<sup>1</sup>. إن سعر السلعة في السوق لا يتحدد حسب رغبة المنتج، بل يتفاعل كل من الطلب والعرض في السوق، فالمنتج قد يحدد سعرا تقديريا للسلعة إلا أن هذا السعر قد لا يصمد أمام معطيات السوق، فقد يكون الطلب على السلعة اقل من العرض أو العكس، عندئذ لا بد أن يتغير السعر، ففي حال كان الطلب أكبر من العرض فإن سعر سيرتفع، وفي حال كان الطلب اقل من العرض فإن السعر سينخفض، ويبقى الطلب والعرض في حالة تغير نتيجة تغير السعر إلى أن يتساوي الطلب مع العرض ويستقر السعر. ويسمى السعر الذي يحقق التوازن بين العرض والطلب سعر التوازن. والشكل التالي يوضح التوازن<sup>2</sup>.

الشكل رقم (1-2): توازن السوق



المصدر: عابد فضيلة ورسلان حضور، الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2008/2007، سوريا، ص348.

<sup>1</sup> عابد فضيلة ورسلان حضور، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2008/2007، سوريا، ص347.

<sup>2</sup> عابد فضيلة ورسلان حضور، المرجع نفسه، ص348.

1-2- توازن المنتج: يتمثل توازن المنتج في الإجابة على نوعين من التساؤلات<sup>1</sup>:

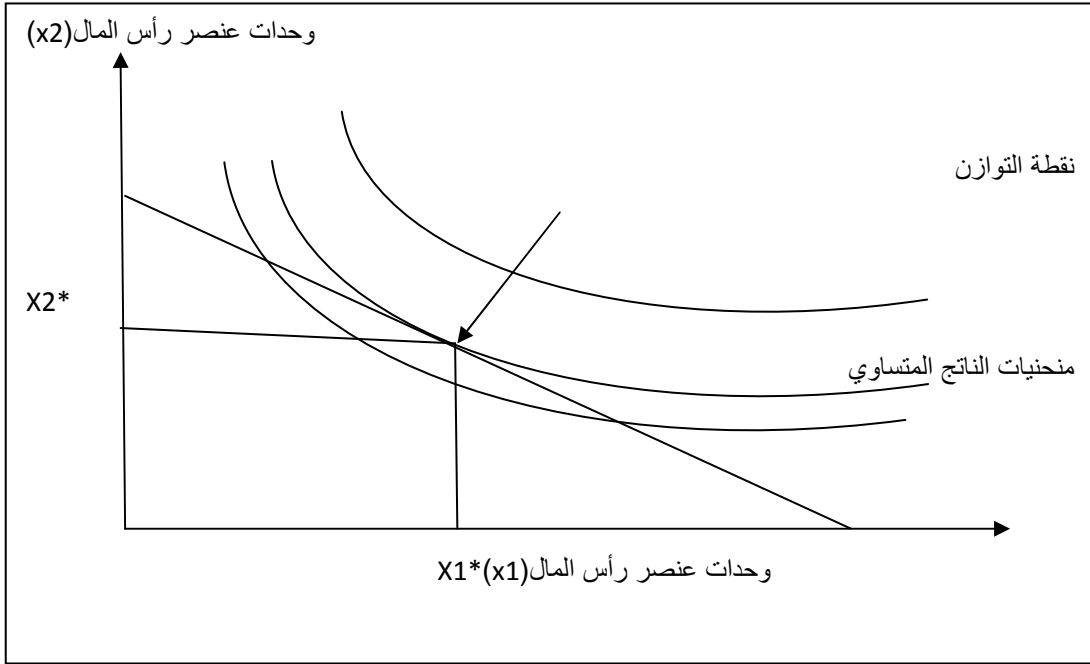
✓ الحالة الأولى: ماهي توليفة عناصر الإنتاج التي يمكن أن تعظم الإنتاج في ظل قدر معين من التكاليف؟

✓ الحالة الثانية: ماهي أدنى توليفة من عناصر الإنتاج التي تمكن المنتج من تحقيق مستوى إنتاجي معين؟

وبالتالي فإنه يقصد بالتوازن في الحالة الأولى تحقيق أقصى مستوى إنتاجي في ظل التكاليف المتاحة والأسعار السائدة لعوامل الإنتاج، وتتمثل المشكلة التي تواجه المنتج الذي يكون لديه قدر معين من الموارد المالية-أي التكاليف- في الوصول إلى أعلى منحنى ناتج متساوي ممكن، مما يعني تحقيق أقصى ناتج في ظل التكاليف المحددة والأسعار السائدة لعوامل الإنتاج، ويتحقق ذلك بالجمع بين خريطة منحنيات الناتج المتساوي التي توضح مستويات مختلفة من الإنتاج، وخط التكلفة المتكافئ الذي يوضح الإمكانيات المتاحة للمؤسسة في ظل الموارد المالية المتاحة والأسعار السائدة لعوامل الإنتاج، ويتحقق وضع التوازن عندما يمس خط التكلفة المتكافئ أعلى منحنى ناتج متساوي ممكن كما هو موضح في الشكل رقم (1-3). وبصفة عامة يمكن القول أن المؤسسة تعظم إنتاجها عندما توزع إنفاقها بين عوامل الإنتاج المختلفة بالطريقة التي تكون عندها الإنتاجية الحدية للوحدة النقدية المنفقة على أحد عوامل الإنتاج، متساوية مع الإنتاجية الحدية للوحدة النقدية المنفقة على أي عنصر إنتاجي آخر. أي تتعادل الإنتاجية الحدية لكل وحدة نقدية منفقة فيما بين كافة عوامل الإنتاج.

<sup>1</sup> علي عبد الوهاب نجا وعفاف عبد العزيز عايد، الاقتصاد الجزئي: توازن السوق-تحليل سلوك المستهلك-نظرية الإنتاج-نظرية التكاليف-الاحتكار-المنافسة الاحتكارية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 178-180.

الشكل رقم (1-3): توازن المنتج



المصدر: علي عبد الوهاب نجا وعفاف عبد العزيز عايد، الاقتصاد الجزئي: توازن السوق-تحليل سلوك المستهلك-نظرية الإنتاج-نظرية التكاليف-الاحتكار-المنافسة الاحتكارية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 179

ويقصد بالتوازن في الحالة الثانية تحقيق مستوى إنتاجي معين بأدنى تكلفة ممكن، ويتحقق ذلك من خلال الجمع بين منحنى الناتج المتساوي الذي يعبر عن مستوى الإنتاج المستهدف تحقيقه، وخطوط التكلفة المتكافئة التي توضح مستويات مختلفة من التكاليف، ويتحقق وضع التوازن عندما يمس منحنى الناتج المتساوي أدنى خط تكلفة متكافئ، وبالتالي فإنه عند نقطة التوازن يكون ميل منحنى الناتج المتساوي مساويا لميل خط التكلفة المتكافئ، وتتحقق نفس شروط التوازن السابقة.

**1-3- توازن المستهلك:** ويقصد به الحالة التي يوزع فيها المستهلك دخله على السلع المختلفة على نحو يحقق له الحد الأقصى من الإشباع، وتعتبر النظرية الاقتصادية أن المستهلك رشيد اقتصاديا، بمعنى يسعى إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن أو تعظيم منفعته من السلع والخدمات التي يرغب في استهلاكها في حدود ما يتوفر له من دخل متاح وبذلك يكون قد حقق التوازن، وطبقا لنظرية المنفعة الحدية فإن المستهلك يحقق التوازن عندما تتعادل المنفعة المكتسبة مع المنفعة المضحية بها من النقود التي ينفقها للحصول على السلعة. وبما أن الحياة العملية للمستهلك تشمل عدة

سلع، فإن التوازن يتحقق عندما تكون نسبة قيمة المنفعة الحدية لكل سلعة سعرها، مساوية لقيمة المنفعة الحدية للنقود المضحى بها، أما توازن المستهلك لاستخدام فكرة منحنيات السواء فيحقق إذا أخذنا في الاعتبار الافتراضات التالية:<sup>1</sup>

✓ ثبات الدخل النقدي للمستهلك؛

✓ توفر سلعتين في السوق؛

✓ ثبات أسعار السلعتين؛

✓ لكل مستهلك منحى سواء لا يتغير في تلك الفترة؛

ولتحقيق توازن المستهلك لابد من توفر شرطان أساسيان هما:

✓ ميل منحى السواء يساوي ميل خط الميزانية.

✓ مجموع الإنفاق على السلع المشتراة يساوي الدخل النقدي للمستهلك.

### 2- التوازن على المستوى الكلي:

يمكن أن يحدث التوازن عندما يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي، حيث يمثل العرض الكلي الناتج الداخلي الإجمالي أي النشاط الاقتصادي لدولة(ما) خلال فترة معينة أي مجموع السلع والخدمات المنتجة في دولة(ما) خلال فترة زمنية معينة عادة السنة، أما الطلب الكلي فهو مجموع الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية،، الخ. إلا أن هذا التوازن يختلف من سوق إلى أخرى، فهناك التوازن في سوق السلع والخدمات والتوازن في سوق العمل والتوازن في السوق النقدية. كما يختلف حسبما إذا كان الاقتصاد مغلقا أي لا يتعامل مع الخارج أو مفتوحا على الخارج<sup>2</sup>. إن شرط تحقيق التوازن الكلي قد يتحقق بالرغم من وجود اختلالات في التوازنات الجزئية شريطة أن تتعادل مجموع الفوائض المنبثقة عن تلك الاختلالات حيث يتجه كل من الإنتاج والتوظيف والأسعار إلى الانخفاض في الأسواق التي تعاني من فائض في العرض، في الوقت الذي يتجه للارتفاع في الأسواق التي تواجه تضحما<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>زناقي سيدي احمد، السياسة النقدية لتحقيق استقرار اقتصادي حالة الجزائر 2003-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، ص103.

<sup>2</sup>بريش السعيد، مرجع سابق، ص72.

<sup>3</sup>صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، الكويت، 1988، ص115.

### ثانياً-التوازن القصير الأجل والتوازن الطويل الأجل:

يقصد بالتوازن قصير الأجل بالحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل إلى المزيد من التغيير على الأقل في الزمن القصير مع إمكانية تغيير المخزون لاحقاً، الذي يعمل هو الآخر على تغيير التدفقات مما يؤدي إلى اختلال التوازن السلعي والتدفقي الكامل أي أن التوازن في المدى القصير يتجاهل التغييرات السلعية لضآلتها نسبياً مع مقارنتها مع الحجم الكلي للسلع. أما التوازن على المدى الطويل يتحقق عندما يكون توزيع مجموع المواد بحيث تصبح الإيرادات الإنتاجية الحدية النسبية متعادلة في جميع الزيادات البديلة من جهة، إضافة إلى تمكن المؤسسات من استخدام مواردها في المجالات الأقل تكلفة بحيث يتعادل الناتج العيني الحدي لقيمة كل وحدة نقدية في مجموعها<sup>1</sup>.

### ثالثاً-التوازن الساكن والتوازن الحركي:

يمكن تعريف التوازن الساكن على أنه الوضع الذي يحدث عند نقطة معينة في وقت معين من الزمن. ومن أمثلة هذا التوازن توازن العرض والطلب على سلعة معينة في وقت محدد، ويتميز هذا التحليل بسهولة وبساطته وأهميته في نفس الوقت باعتباره نقطة انطلاق بالتحليل الاقتصادي إلى مستويات أكثر تعقيداً أو تشابكاً<sup>2</sup>. على الرغم من انتشار التحليل الساكن إلا أنه تعرض لبعض الانتقادات مثل: بأنه لا يصف العملية أو الطريقة التي تتحرك بمقتضاها المتغيرات من وضع توازني إلى آخر، وأيضاً هذا التحليل لا يشير إلى الوقت الذي تستغرقه المتغيرات في حركتها من وضع توازني لآخر، بالإضافة إلى أنه لا يوفر الثقة في الوصول إلى وضع توازني جديد فقد تنحرف المتغيرات عن الوضع التوازني الجديد، وحينئذ ينشأ توازن غير مستقر، ويؤدي التحليل الساكن إلى نتائج خاطئة مادام التوازن الجديد لم يتحقق<sup>3</sup>. وللتغلب على أوجه القصور السابقة للتحليل الساكن، فقد يستخدم التحليل الحركي.

ويمكن تعريف التحليل الحركي أو الديناميكي بأنه دراسة الظواهر الاقتصادية في ظل حركتها عبر الزمن، أي إدخال عنصر الزمن في متغيرات النموذج الاقتصادي، وهو يلائم الحالات التي يكون فيها توازن الظواهر الاقتصادية في حالة اختلال وتقلبات مستمرة، فالمتغيرات المستمرة في الظروف المؤثرة على متغيرات النموذج الاقتصادي لاتضمن

<sup>1</sup> عبد الله محمود الحوامدة، النظرية الاقتصادية والاقتصاد الإداري، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص15.

<sup>2</sup> محمد أحمد الأفتندي، مرجع سابق، ص14.

<sup>3</sup> مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1999، ص29-30.

وصولها إلى حالة استقرار كما أننا لانعرف ما إذا كان هناك توازن أم لا. فالتوازن في ظل التحليل الديناميكي ماهو إلا حالة خاصة أو نقطة بداية أو نهاية، وقد ينتهي إلى توازن مستقر أو غير مستقر<sup>1</sup>.

### رابعاً-التوازن الناقص والتوازن الكامل:

يقصد بالتوازن الناقص هو ذلك التوازن الذي يكون قبل الوصول إلى التشغيل الكامل، أي أن هذا التوازن يتحقق بالرغم من وجود بعض عوامل الإنتاج عاطلة وهذا ما ركز عليه كينز أين قسم التشغيل إلى مستويات واعتبر أن التشغيل الكامل هو واحداً من هذه المستويات غير أن هذا النوع صعب التحقيق وخاصة في ظل سيطرة الاحتكارات التي تهدف دائماً إلى الوصول إلى مستويات من الإنتاج والذي يحقق بدوره أقصى ربح ممكن بغض النظر عن الآثار المترتبة عن ذلك والتي تنعكس على الاقتصاد الوطني. وفي حالة ما إذا عجزت آلية السوق على تخصيص الموارد عن طريق تنسيق بين قرارات المنتجين والمستهلكين تجنبا لسوء توزيع الموارد، فهنا تتدخل الدولة لإعادة توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات بصورة تضمن دفع الاقتصاد إلى مركز التوازن، الذي يسمح باستغلال كل الموارد المتاحة وعندها نكون أمام التوازن الكامل<sup>2</sup>.

### خامساً-التوازن الداخلي والتوازن الخارجي:

ينحصر التوازن الاقتصادي في مجالين أساسيين هما التوازن الداخلي والتوازن الخارجي ويعتبر تحقيق التوازن الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السياسة الاقتصادية عموماً والسياسات النقدية والمالية خصوصاً.

يقصد بالتوازن الداخلي "تحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة والحفاظ على مستوى الأسعار المحلية"<sup>3</sup>. ويتمثل أيضاً في التساوي بين الطلب الكلي على السلع والخدمات وبين العرض الكلي لهذه السلع والخدمات وبمعنى آخر تحقق التوازن في الأسواق الثلاثة وفي نفس الوقت (سوق السلع والخدمات، سوق النقد، سوق الأوراق المالية). إن اختلال التوازن الداخلي يعد من الجوانب الهامة في تحليل وتشخيص الاختلالات الاقتصادية، ومن

<sup>1</sup> محمد أحمد الألفندي، مرجع سابق، ص15.

<sup>2</sup> عبد الله محمود الحوامدة، مرجع سابق، ص16.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص115.

ثم توجيه السياسة الاقتصادية المناسبة إلى ما يحقق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل، وهناك مجموعة من العوامل تؤدي إلى ظهور حالة عدم التوازن الداخلي وهي:<sup>1</sup>

- ✓ فجوة الاستهلاك-الإنتاج
- ✓ فجوة الادخار-الاستثمار
- ✓ توازن الموازنة العامة
- ✓ التوازن النقدي.

أما بالنسبة للتوازن الخارجي فيقصد به توازن ميزان المدفوعات، ويجمع الاقتصاديين بشكل عام على أن تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي يعد من أهم الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيقها.

ويتم في ميزان المدفوعات تسجيل المعاملات التي تتم بين أفراد داخل الدولة وأفراد خارجها، وتشتمل تلك المعاملات انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة من بلد إلى آخر، وينقسم ميزان المدفوعات إلى جانبين أحدهما دائن والأخر مدين. حيث يشمل الصادرات من السلع والخدمات في الجانب الدائن باعتبارها بنودا موجبة أو متحصلات، بينما تسجل الواردات من السلع والخدمات في الجانب المدين باعتبارها بنودا سالبة أو مدفوعات، وعند دخول رؤوس الأموال داخل دولة ما من بقية دول العالم توضع في الجانب الدائن باعتبارها متحصلات، في حين خروج أي أموال من الدولة إلى الخارج يسجل على أنها مدفوعات أي في الجانب المدين. وسواء أكان ميزان المدفوعات في حالة عجز أو فائض فإن الدول عليها أن تتخذ عددا من الإجراءات الإصلاحية بهدف عودة ميزان المدفوعات لحالة التوازن.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> دراوسي مسعود، مفهوم التوازن والاستقرار في الفكر الاقتصادي، مع إشارة خاصة للتوازن الاقتصادي العام في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، الجزائر، ص143.

<sup>2</sup> محمد عبد الحميد شهاب، مرجع سابق، ص25.

### المبحث الثاني: التوازن الاقتصادي والسياسة الاقتصادية الكلية

من الصعب أن يتواجد اقتصاد ما تلقائياً في وضع التوازن لمدة طويلة، فسرعان ما يتعرض الاقتصاد الوطني للصدمات سواء الخارجية الناتجة عن موقف ميزان المدفوعات، أو الداخلية الناتجة عن ظروف الطلب الكلي. ومن هنا تبرز أهمية استخدام السياسة الاقتصادية للإسراع بعملية التكيف وتوجيهها نحو الهدف المنشود.

### المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية وأنواعها

#### أولاً: مفهوم السياسة الاقتصادية

قدمت عدة تعاريف للسياسة الاقتصادية وتصب في مجملها في كونها، "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة"<sup>1</sup>. كما عرفها "Xavier Greffe" على أنها مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه<sup>2</sup>.

ويمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة الاقتصادية على أنها وسيلة تتخذها الدولة من أجل تحقق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية من خلال الاعتماد على مجموعة من الأدوات والإجراءات التي من شأنها تحقيق هذه الأهداف المرجوة.

#### ثانياً: أنواع السياسة الاقتصادية

يمكن التمييز بين عدة أنواع من السياسة الاقتصادية وذلك حسب الأجل، حيث هناك السياسة الاقتصادية الظرفية، والسياسة الاقتصادية الهيكلية.

#### 1- السياسة الاقتصادية الظرفية:

وتعرف أيضاً بسياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتهدف إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل، تتمثل هذه السياسات في كل من السياسات المالية والنقدية بما في ذلك سياسات سعر الصرف، تهدف

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية-تحليل جزئي وكلي-مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1998، ص208.

<sup>2</sup> Xavier Greffe, comprendre la politique économique, Economica, paris, 1995, p6.



لحفظ التوازنات على المدى القصير<sup>1</sup>. وعلى سبيل المثال عندما يتزايد الطلب الكلي بسرعة مفرطة، قد يلجأ صناع السياسات إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بخفض الطلب، وبالمثل عندما ينكمش الطلب الكلي على نحو متواصل، يمكن للحكومات أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بتشجيع زيادة الإنفاق، وتعرف هذه الإجراءات أيضا بإدارة الطلب<sup>2</sup>. وتتمثل هذه السياسات في<sup>3</sup>:

✓ **سياسة الضبط:** فتعني مجموعة التصرفات المهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه (تقليل الضغوط الاجتماعية، السياسات المضادة للازمة).

✓ **سياسة الإنعاش:** تهدف إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية مستخدما العجز الموازي، حفز الاستثمار، الأجور والاستهلاك، تسهيل القروض... الخ.

✓ **سياسة الانكماش:** هي سياسة تهدف إلى التقليل من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية.

✓ **سياسة التوقف ثم الذهاب:** هي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي، وتستخدم هذه السياسة عادة الإنفاق الحكومي في التأثير على النشاط الاقتصادي.

### 2- السياسة الاقتصادية الهيكلية:

تعرض الاقتصاديات أحيانا لمشكلات أعمق وأطول أمدا من مجرد تزايد الطلب المفرط أو عدم كفايته، وهي ترجع عادة للسياسات الحكومية أو ممارسات القطاع الخاص التي تحول دون إنتاج السلع والخدمات على نحو يتسم بالكفاءة والعدالة، ألا وهي مشكلات العرض، وقد يقتضي حل هذه المشكلات إجراء تعديلات في هيكل الاقتصاد<sup>4</sup>. وتعرف أيضا بسياسات الإصلاح الهيكلي، تستهدف إحداث تغييرات على مستوى الهيكل الاقتصادي، وتتميز بكونها تعمل على المدى الطويل، تعمل على تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل وآثارها نوعية، تمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قريبا من خلال تأطير آلية الخوصصة، سيادة قانون

<sup>1</sup> عبد الغفور مزيان وأحمد سلامي، فعالية السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل العولمة المالية-دراسة تحليلية باستعمال منهج البرمجة المالية للفترة (2000-2022)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 03/2017، ص 86.

<sup>2</sup> خالد عبد القادر، ماهي السياسات الهيكلية؟، عودة إلى الأسس، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2013، ص 46.

<sup>3</sup> هشام لبزة ومحمد الهادي ضيف الله، شكل التوازن الاقتصادي في ظل سياسي الانكماش المالي والنقدي دراسة حالة الجزائر 1990-2016، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 04، 2019، ص 105.

<sup>4</sup> خالد عبد القادر، مرجع سابق، ص 46.

المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعيداً من خلال: دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، وفي الدول النامية والتي أغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فمن الملاحظ أن هذه السياسات تعارض سياسات الإنعاش التي تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي<sup>1</sup>.

عموماً يمكننا تلخيص أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسة الاقتصادية في الجدول التالي:

الجدول رقم(1-1): مقارنة بين السياسة الاقتصادية الظرفية والهيكلية

السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية	
الأجل الطويل	الأجل القصير	المدة
تستهدف الهيكل الاقتصادي	استرجاع التوازنات وتحقيق الاستقرار	الهدف
نوعية	كمية	الآثار
جانب العرض	جانب الطلب	مستوى التأثير

المصدر: عايب وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص77.

### المطلب الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية

للتغلب على بعض الاختلالات الاقتصادية يتم استخدام العديد من أدوات السياسات الاقتصادية التي تسعى للتغلب على هذه الاختلالات أو تحقيق أهداف معينة، مثل توفير فرص عمل، رفع معدلات النمو الاقتصادي، تحقيق الاستقرار في الأسعار أو التوازن الخارجي.

#### أولاً: السياسة النقدية

**1-تعريف السياسة النقدية:** تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، وقد قدمت عدة تعريف منها:

<sup>1</sup>عبد الغفور مزيان وأحمد سلامي، مرجع سابق، ص86.

✓ تعرف السياسة النقدية على أنها "مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية"<sup>1</sup>.

✓ وتعرف على أنها "مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمد عليها الدولة من خلال السلطة النقدية، بهدف التحكم في عرض النقود، بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصا، والاستقرار الاقتصادي عموما"<sup>2</sup>.

ومهما اختلفت هذه التعاريف في صياغتها لمضمون السياسة النقدية، فإن هدفها واحد وهو تنظيم العملة في الاقتصاد الوطني بإتباع إجراءات معينة لبلوغ الأهداف المرجوة للسياسة النقدية خاصة والسياسة الاقتصادية عامة، ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي وفي الأخير التوازن الاقتصادي.

### 2- أدوات السياسة النقدية

تسمى السياسة النقدية إلى إدارة النقد والائتمان بالاعتماد على نوعين من الوسائل (الأدوات) الكمية (غير المباشرة) والأدوات النوعية (المباشرة)، وستتناول هذه الأدوات على النحو التالي:

#### 2-1- الأدوات الكمية (غير مباشرة):

تعتمد الأدوات غير المباشرة على استخدام السوق للتعديل النقدي بهدف التأثير على عرض وطلب النقود بطريقة تسمح بإدراك الأهداف الوسيطة المتعلقة أساسا بالمجمعات النقدية، يسمح اللجوء إلى هذه الأدوات لقوى السوق أن تعمل على تخصيص القروض ومن أهم هذه الأدوات: معدل إعادة الخصم، وسياسة السوق المفتوحة، ومعدل الاحتياط القانوني.<sup>3</sup>

✓ **معدل إعادة الخصم:** وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها، والافتراض منه باعتباره الملاذ الأخير للإقراض، ويسمى أيضا سعر البنك. وتعتبر عملية إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة. وهناك علاقة بين معدل إعادة الخصم وأسعار الفائدة ذات طابع إيجابي في اتجاه واحد، وتؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم إلى خفض حجم النقود في المجتمع، ولهذا تلجأ البنوك المركزية عند إرادتها التأثير على تقليص عرض النقود إلى رفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق المالية، ومنه

<sup>1</sup> مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007، ص 63.

<sup>2</sup> رحيم حسين، الاقتصاد المصري (مفاهيم، تحاليل، تقنيات)، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، ط1، 2008، ص 89.

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005، ص 83.

عدم تشجيع الاقتراض من البنوك التجارية، وبالتالي انخفاض الائتمان، ويتم خفض هذا المعدل عند الرغبة في زيادة حجم الائتمان<sup>1</sup>.

✓ **سياسة السوق المفتوحة:** تتمثل سياسة السوق المفتوحة في تدخلات البنك المركزي على مستوى السوق المالية من خلال شراء أو بيع الأوراق المالية بغرض الحد من أو التوسع في العرض النقدي حسب حاجة الاقتصاد. فعندما يكون الاقتصاد في حاجة إلى سيولة (يترجم ذلك بنقص السيولة لدى البنك) يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية من السوق، وفي الحالة المعاكسة يطرح سندات حكومية لامتناع السيولة الفائضة، لاسيما في ظروف التضخم. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التدخلات غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر، ولذلك يشترط على البنك المركزي أن يكون قادرا على مواجهة أو تحمل الخسائر عندما يياشر عمليات السوق المفتوحة، إذ يحتمل أن تنخفض أسعار الأوراق التي يشتريها بنسبة معتبرة، كما أنه يبيع أحيانا أوراق مالية بأسعار منخفضة عن قيمتها الاسمية<sup>2</sup>.

✓ **معدل الاحتياطي النقدي القانوني:** إن تدخل البنك المركزي بسياسة الاحتياطي النقدي الإلزامي، يقضي بضرورة قيام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع لديه، وهذا الاحتفاظ يختلف عن الرصيد السائل الذي تبقيه البنوك التجارية لمواجهة طلبات السحب المحتملة من طرف المودعين. يستعمل البنك المركزي هذه السياسة لإحداث التوازن النقدي المحلي، ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وفي حالة الانكماش يخفض هذه النسبة، حتى يسمح للبنوك التجارية التوسع في منح الائتمان، كما تعتبر سياسة تغير معدل الاحتياطي النقدي القانوني من أكثر الأدوات الكمية الفعالة للمصرف المركزي، خاصة في الدول المتخلفة أين يستحيل استخدام عمليات السوق المفتوحة لضيق أو انعدام أسواق النقد أو المال، كما أن تغير سعر إعادة الخصم محدودة الأثر لضيق الأسواق في هذه الدول<sup>3</sup>.

### 2-2- الأدوات النوعية (المباشرة):

تستخدم أدوات السياسة النقدية النوعية للتأثير على نوعية الائتمان وكلفته وليس على حجمه، وتميز هذه السياسة بين الاستعمالات المختلفة للائتمان التي تمنح لقطاعات الاقتصاد القومي وفقا لأهميتها بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتي تتمثل فيما يلي<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، المرجع نفسه، ص 87.

<sup>2</sup> رحيم حسين، مرجع سابق، ص 111.

<sup>3</sup> بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2006، ص 127.

<sup>4</sup> مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 65.

- ✓ **السقوف التمويلية:** تعمل هذه السياسة على الحد من التوسع في التمويل الإجمالي وجعله في حدود المستوى المخطط له، وذلك من خلال وضع سقف تمويلي للبنوك التجارية، وعلى من يتجاوزه إيداع مبلغ يعادل قيمة التجاوز لدى البنك المركزي، أو تفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير السلطة النقدية.
- ✓ **تنظيم القروض الاستهلاكية:** وذلك بوضع حد أقصى من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية وذلك للأموال التي تستخدمها هذه الأخيرة في شراء السلع الاستهلاكية، أو بتحديد مدة قصوى للمبيعات المؤجلة من أجل تخفيض عدد الأقساط والرفع من قيمة القسط.
- ✓ **تخصيص التمويل:** وذلك من خلال ضمان البنك المركزي للتوزيع الهادف للأموال المقرضة وتوجيهها وفق خطة الدولة التي تحدد الأولويات كتوجيه الأموال القطاعات ذات الأولوية مثل القطاع الزراعي والقطاعي.
- ✓ **الإقناع الأدبي:** وهي الحالة التي يقوم فيها البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة دون لجوئه إلى إصدار أوامر وتعليمات رسمية، وتتوقف هذه السياسة على مدى قدرة البنك المركزي في الإقناع ومدى تقبل البنوك التجارية بالتعامل معه وثقتها في إجراءاته.

### 3- أهداف السياسة النقدية:

يمكن تقسيم أهداف السياسة النقدية إلى أهداف نهائية وأهداف وسيطة، ويقصد بالهدف الوسيط كل هدف من شأنه أن يكون سبيلا في حد ذاته لتحقيق هدف نهائي. وتمثل الأهداف النهائية لكل سياسة نقدية في تحقيق استقرار الأسعار، والتوازن الخارجي، والنمو الاقتصادي، والتشغيل الكامل. بينما تتمثل الأهداف الوسيطة في ثلاثة أهداف: أهداف كمية (مجاميع نقدية أو الائتمان)، ومعدل الفائدة، ومعدل الصرف.<sup>1</sup> وعلى العموم تستهدف السياسة النقدية تحقيق جملة من الأهداف التالية:<sup>2</sup>

### 3-1- استقرار سعر العملة:

الهدف من مراقبة الائتمان المصرفي هو العمل على استقرار قيمة العملة الوطنية، وذلك من خلال الحد من التوسع المفرط في عرض النقد وأثره الضار على قيمة العملة الوطنية، وبنفس الوقت يلتزم البنك المركزي بالحفاظ على حجم مناسب من الاحتياطيات الدولية وعدم التوسع المفرط في إقراض الحكومة لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية.

<sup>1</sup> رحيم حسين، مرجع سابق، ص102.

<sup>2</sup> هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2009، ص260.

### 3-2- استقرار مستوى الأسعار:

يرى البعض أن استقرار الأسعار هو الهدف المركزي للسياسة النقدية من خلال مراقبة الائتمان المصرفي، لأن التغير في الأسعار يؤدي إلى إحداث أضرار جسيمة.

### 3-3- تشجيع النمو الاقتصادي:

تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان وكلفته في دفع النمو الاقتصادي الذي يعني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد، ويستطيع البنك المركزي إحداث تغيرات في حجم الاحتياطات الكلية للبنوك التجارية وقدرتها في خلق الائتمان والتأثير على حجم الائتمان المصرفي، فالسياسة النقدية التوسعية تستطيع الإبقاء على سعر فائدة منخفض مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والاستثمار والنمو الاقتصادي.

### 3-4- تحسين ميزان المدفوعات:

تلعب السياسة النقدية دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات، وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد وإتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وتخفيض واردته. وما سبق يمكننا القول بأنه لا يمكن الاعتماد على السياسة النقدية لوحدها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وإنما يستلزم القيام بعدة إصلاحات مع مساندة هذه السياسة (النقدية) بالسياسة المالية التي تعتبر من الأدوات الهامة للدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي.

## ثانيا: السياسة المالية

### 1- تعريف السياسة المالية

تعرف السياسة المالية على أنها "دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام بكافة مرافقه ولذلك فهي تتضمن تكييفها كميًا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وتكييفها نوعيًا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة"<sup>1</sup>. كما تعرف على أنها "مجموعة من السياسات والإجراءات والتعليمات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بهدف تحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص212.

<sup>2</sup> هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص201.

ويمكن أن نعطي تعريف شامل للسياسة المالية بأنها "مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية ومالية وسياسية، وذلك عن طريق استخدام الأدوات المتاحة لديها وتمثل في الإنفاق الحكومي، الإيرادات العامة والموازنة العامة".

### 2- أدوات السياسة المالية:

تعمل السياسة المالية على تحقيق أهدافها من خلال أدواتها، والمتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العامة والعجز الموازي، وفيما يلي شرح لذلك.

**2-1- النفقات العامة:** وتعرف على أنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها قصد إشباع حاجة عامة<sup>1</sup>. كما تعبر أيضا عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو حكومات الولايات، وهي أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي<sup>2</sup>.

**2-2- الإيرادات العامة:** وتعرف على أنها مجموعة الدخول النقدية التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة بمختلف أصنافها لتحقيق التوازن على المستوى الاجتماعي والاقتصادي. ولقد ظهرت عدة تقسيمات لها وأهمها تقسيم الإيرادات من حيث الدورية(العادي وغير العادي) وتقسيم على اعتبار الإيجار من عدمه، ومن بين الإيرادات التي تتصف بطابع الإيجار<sup>3</sup>:

- ✓ الضرائب التي تمثل أهم شكل من أشكال الإيرادات العامة؛
- ✓ الغرامات المالية التي تفرضها المحاكم وتذهب إلى خزينة الدولة والتي تفرض لمعاقبة شخص ما بقصد منعه من تكرار القيام بالعمل مشابه؛
- ✓ التعويضات وهي مبالغ واجب دفعها للدولة على سبيل التعويض عن أضرار معينة لحقت بها سواء كانت من أفراد و/أو هيئات خاصة في الداخل أو من دولة أجنبية ومن أمثلتها التعويضات التي تحصل عليها الدولة من أضرار الحرب؛

<sup>1</sup> كماش محمد ودادن عبد الغني، تحليل تطور النفقات العامة للدولة، مجلة الباحث العدد 01، 2002، ص 71.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 179.

<sup>3</sup> محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 5، ص 116-117.

✓ القروض الإجبارية وهي القروض التي تلجأ إليها الدولة إلى إجبار الأفراد على التنازل عن جزء من دخولهم لفترة معينة، مع التزام الدولة بعد انتهاء هذه الفترة برد هذا الجزء إلى الأفراد، وقد تعفي الدولة نفسها-بموجب سلطتها-من دفع أي فائدة على هذا القرض.

وأما بالنسبة للإيرادات التي لا تتصف بصفة الإجبار:

✓ الإيرادات التي تحصل عليها الدولة كمقابل خدمة أو سلعة تقدمها؛

✓ الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من ملكية الخاصة بها؛

✓ القروض الاختيارية التي لا تقوم على عنصر الإجبار.

**2-3-الموازنة العامة:** وهي بيان تفصيلي يوضح تقديرات إيرادات الدولة ومصروفاتها معبرا عن ذلك في صورة وحدات نقدية تعكس في مضمونها خطة الدولة لسنة مالية مقبلة. وهذا البيان يتم اعتماده من قبل السلطة التشريعية في الدولة ويعرف القانون الجزائري الميزانية العامة للدولة على أنها "تشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة، المحدد سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"<sup>1</sup>. ومن التعريف يتضح مايلي:

✓ تتكون الميزانية من إيرادات ونفقات نهائية: وهي مجموعة من المبالغ المالية المقدرة للنفقات السنة المعنية بالميزانية؛

✓ محددة بموجب قانون المالية: أي أن الميزانية العامة عبارة عن قانون واجب التنفيذ بعد إقراره من السلطة التشريعية.

ويمثل العجز في الميزانية العامة الفارق السلبي لموازنة توسعية من خلال زيادة النفقات التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي دون أن يرافقها زيادة في الإيرادات، ويمكن تلخيص أسباب العجز فيمايلي<sup>2</sup>:

✓ تبني الدولة عجز الميزانية كسياسة اقتصادية تستعملها لعلاج حالات معينة من التوازن في الاقتصاد؛

✓ حالات الركود الاقتصادي، وضعف معدلات التنمية الاقتصادية المستلزم لانخفاض مستويات الدخل العام، وعدم

كفاءة الدولة في جمع المال العام وتحصيله؛

✓ التوسيع في دور الدولة للإنفاق العام، وذلك من خلال زيادة متطلبات واحتياجات المواطنين؛

<sup>1</sup> المادة رقم 06 من القانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية.

<sup>2</sup> بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس، 2018/2017، ص99.



- ✓ ضعف النمو الاقتصادي وتقلص مداخيل الدولة؛
- ✓ نمو الوعي العمال من خلال النقابات العمالية والمطالبة برفع الأجور، وتحسين المستوى المعيشي؛
- ✓ سوء تقدير النفقات السنوية من جهة، وظهور نفقات استثنائية كالحروب والكوارث الطبيعية.

وبصفة عامة يمكن أن ندرج هذه الأسباب في سببين رئيسيين:

- ✓ زيادة الإنفاق الحكومي،
- ✓ تقلص الموارد العامة.

### 3- أهداف السياسة المالية:

إن الأهداف الرئيسية للسياسة المالية تتجلى فيما يلي<sup>1</sup>:

**3-1- التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية:** إن تزايد الحاجات الإنسانية التي يقابلها ندرة من الموارد الاقتصادية يطرح صعوبة تحقيقها، لذا تتدخل الدولة عن طريق السياسة المالية لتوجيه عوامل الإنتاج نحو السلع والخدمات المرغوب فيها وبالكميات المطلوبة. ذلك أن توجيه عوامل الإنتاج قد يكون بين القطاعات الإنتاجية، أو بين المناطق الجغرافية. إذ يمكن للدولة أن تحقق ذلك بمنح امتيازات جبائية مثلا للقطاعات أو المناطق التي ترغب في ترقيتها.

**3-2- تحقيق العدالة الاجتماعية:** إن التوزيع الأولي للدخل والذي يكون عن طريق السوق لا يحقق العدالة، لذا تستخدم الدولة السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل الوطني بين فئات المجتمع لضمان عدالة التوزيع، ولكي لا يتركز الدخل في أيدي فئة قليلة من السكان. وذلك بفرضها ضرائب مرتفعة على أصحاب المداخيل العالية وإعفاء أصحاب المداخيل المنخفضة.

**3-3- تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** تساهم السياسة المالية بشكل كبير في المحافظة على استقرار الاقتصاد الوطني، ومعالجة أي خلل قد يطرأ سواء تعلق بالكساد أو بالتضخم.

<sup>1</sup> بريشي عبد الكريم، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ما بين 1990-2014، العدد 03، مجلة التكامل الاقتصادي، 2015، ص 119، 120.

### ثالثا: السياسة الخارجية

ظهر هذا النوع من السياسات بسبب زيادة أحجام التجارة الخارجية وتأثيرها على النشاط الاقتصادي لكل دول العالم، حيث تستخدم الدولة نوعين من السياسات في هذا المجال: وهي السياسة التجارية والتي تهدف للتأثير على حجم التجارة سواء التي تميل إلى تحرير التجارة أو التي تهدف إلى وضع قيود عليها، النوع الآخر وهي سياسات الصرف والتي تؤثر على سعر صرف العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية وهناك العديد من أنظمة الصرف بعضها يميل إلى الحرية بترك سعر الصرف يتحدد حسب قوى العرض والطلب، وبعضها يتضمن السعي نحو إيجاد سعر صرف ثابت<sup>1</sup>. ويمكن تحديد نوعين من سياسات التجارة الدولية، سياسة حماية التجارة الخارجية وسياسة حرية التجارة والتي نوجزهما كمايلي:

#### 1- سياسة حماية التجارة الدولية:

وتتمثل في التدابير والإجراءات التي تضع قيودا على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة منها حماية الصناعات الناشئة، تقليل الواردات وبالتالي تخفيض من العجز في ميزان المدفوعات، الحماية من الإغراق في للأسواق الوطنية من الدول الأجنبية المصدرة لسلع رخيصة... الخ، ومن أهم أدوات السياسة التجارية الحمائية مايلي<sup>2</sup>:

✓ **الرقابة على الصرف الأجنبي:** والذي يعني احتكار الدولة لشراء النقد الأجنبي وبيعه وبالتالي وضع قيود تنظيم التعامل في النقد الأجنبي؛

✓ **الرسوم الجمركية:** وهي ضريبة تفرضها الدولة على سلعة بمناسبة عبورها الحدود الوطنية، ودخولها إقليمها الجمركي في شكل واردات، أو خروجها منه في شكل صادرات، ويكون مجموع الرسوم المطبقة في الدولة خلال فترة زمنية معينة التعريف الجمركية، وهي عبارة عن قائمة توضح لدى كل دولة، الرسوم الجمركية بأنواعها المختلفة التي تفرض على مختلف السلع الداخلة في التجارة الدولية للبلد. وتوجد أنواع كثيرة من الرسوم الجمركية مثل الرسوم النوعية، القيمة والمركبة، وأيضا الرسوم المالية والحمائية؛

<sup>1</sup> محمد عبد الحميد شهاب، التحليل الاقتصادي الكلي، طبعة 1440-1441، ص 27.

<sup>2</sup> دلال بن سميعة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 146-147.

- ✓ **نظام الحصص:** وهو ذلك النظام الذي يتحدد بمقتضاه كمية السلع المسموح باستيرادها أو تصديرها، وبالتالي فإن الدولة تحدد مع بداية كل سنة مالية الكمية الكلية التي سيسمح باستيرادها من السلعة ثم يتم توزيع نسب الاستيراد بين الدول المصدرة لهذه السلعة، حيث تحصل كل دولة على نسبة مئوية من الكمية المسموح باستيرادها من السلعة خلال المدة المحددة؛
- ✓ **نظام حصر الاستيراد:** وهو من القيود الكمية المباشرة على الواردات ويكون مصاحب لنظام الحصص وتراخيص الاستيراد، حيث تعد قوائم محددة يمنع استيرادها نهائيا خلال فترة معينة، وتراجع من فترة لأخرى من خلال لجان متخصصة، مثل لجان ترشيد الاستيراد؛
- ✓ **إعانات التصدير والإغراق:** وهي تلك المساعدات والمنح المالية التي تقدم للصادرات بهدف تشجيعها وتمكينها من الوقوف أمام المنافسة في الأسواق العالمية، أما سياسة الإغراق فتتمثل في مجموعة من الإجراءات العامة والخاصة التي تتم بموجبها بيع السلع في الخارج بأسعار أقل من الأسعار المحلية؛
- ✓ **اتفاقيات التجارة والدفع:** يتم العمل طبقا لاتفاقيات الدفع بنظام المقاصة أي تسوية ديون أحد الأطراف قبل الطرف الآخر مقابل الحقوق التي تنشأ قبل الثاني نتيجة لعمليات التبادل التجاري الدولي، ويقترن باتفاقيات الدفع، اتفاقيات التجارة حيث أن كل اتفاق يحدد أنواع السلع التي تتبادل طبقا للاتفاق، وينص على ضرورة تسوية الرصيد المتبقي بعد مدة معينة مع انتهاء أجل الاتفاق الذي يتحدد عادة بمدة سنة.

### 2- سياسة حرية التجارة الدولية:

- وهي السياسات السائدة في الوقت الراهن في ظل اتفاقية الجات (GAT) وفي إطار المنظمة العالمية للتجارة، وتمثل في الإجراءات والتدابير التي تعمل على تخفيض القيود على التجارة الخارجية لتحقيق حزمة من الأهداف نذكر منها<sup>1</sup>:
- ✓ تتضمن حرية التجارة تطبيق الحجم الأمثل للمشاريع نتيجة اتساق السوق وذلك بزيادة الإنتاج والتصدير وتخفيض التكاليف؛
  - ✓ تعظيم الصادرات في إطار إتباع إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير ومن ثمة تحقيق هدف التوازن الخارجي بدرجة أفضل بكثير من السياسة الحمائية؛
  - ✓ منع الاحتكارات وتشجيع التنافس الدولي مما يؤدي إلى انتعاش حركة التجارة الدولية.

<sup>1</sup> ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، 2016/2017، ص 19.

أما على صعيد الأدوات فهي تختلف تماما عن تلك المطبقة في سياسة تقييد التجارة الخارجية، حيث نجد:

- ✓ التخفيض التدريجي للرسم الجمركي وتخفيض الحواجز والقيود التعريفية: وتصبح التعريفات الجمركية في هذه الحالة أداة تشجيع للتبادل التجاري الدولي؛
- ✓ إزالة القيود الكمية المباشرة: من خلال إلغاء نظام الحصص وحظر الاستيراد وغيرها من القيود الكمية المباشرة؛
- ✓ تحرير سعر الصرف وتعويم العملة: والمقصود به إلغاء الرقابة على الصرف وترك قوى السوق (العرض والطلب) كمحدد رئيسي لقيمة العملة الوطنية؛
- ✓ إقامة المناطق الحرة: حيث تعمق سياسة تحرير التجارة الدولية نتيجة عدم سريان الإجراءات الجمركية والإدارية عليها؛
- ✓ حوافز التصدير: وتنطوي على مجموعة من الإعفاءات الضريبية والجمركية للسلع الموجهة للتصدير.

### رابعاً: السياسة الداخلية

تستخدم سياسات الدخول في محاربة التضخم، ويطلق على تلك السياسات اسم سياسات الأجور والأسعار، فعندما ترتفع معدلات التضخم بشكل واسع وسريع تتدخل الحكومة به للرقابة على الأجور والأسعار، وتلقى مثل تلك السياسات المعارضة بسبب أن تدخل الحكومة بهذه السياسات تؤدي للحد من كفاءة الأسواق<sup>1</sup>.

### خامساً: سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي

#### 1- سياسة التثبيت:

هي إجراءات تطبيق في المدى القصير ويتكفل بها صندوق النقد الدولي، تهدف أساساً إلى الضغط على الطلب وتقليصه وذلك بإتباع سياسة مالية ونقدية انكماشية من خلال مايلي<sup>2</sup>:

- ✓ تقليص الإنفاق العام والتشفي في الميزانية العامة؛
- ✓ تخفيض قيمة العملة الوطنية؛
- ✓ الحد من الإصدار النقدي والضغط على الكتلة النقدية.

<sup>1</sup> محمد عبد الحميد شهاب، مرجع سابق، ص 27.

<sup>2</sup> ميهوب مسعود، مرجع سابق، ص 21.

2- سياسة التعديل الهيكلي:

هذه المرحلة يتكفل بها البنك الدولي عبر مجموعة من الإجراءات التي تهدف في المديين المتوسط والطويل إلى زيادة عرض المنتجات الموجهة للتصدير، وتحقيق فائض من العملة الصعبة يخصص لتسديد الديون الخارجية، وذلك من خلال مايلي<sup>1</sup>:

✓ **تحرير الأسعار:** وهو إجراء لإبعاد التدخل في آليات العرض والطلب، فتدخل الدولة من منظور المؤسسات المالية الدولية في جهاز الأسعار سبب تشويه الأسعار النسبية مما أدى إلى كبح الحوافز لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل، لذلك نجد أن هذه المؤسسات ضد سياسة الحد الأدنى للأجور وضد الدعم السلمي ودعم مستلزمات الإنتاج والقروض المدعومة بأسعار فائدة منخفضة.

✓ **تحرير التجارة الخارجية:** تعد من بين المسائل الهامة ضمن برنامج التعديل الهيكلي، فتقييد التجارة من شأنه إعاقة المنافسة وما يتبعها من انخفاض في الإنتاجية وعدم مواكبة التكنولوجيات الحديثة، كما أنه يعزل الأسواق المحلية عن الدولية مما يؤدي إلى تشويه هيكل الأسعار المحلية وضعف تخصيص الموارد، فإتاحة الفرصة لآليات المنافسة للعمل -حسب الهيئات الدولية- من شأنه جعل الدول أكثر قدرة في مواجهة مشكلاتها والتأقلم مع الصدمات الخارجية، ووجود سياسة تجارية متفتحة سينعكس في شكل زيادة في معدلات النمو والتوسع الصناعي، وهذا لا يتأتى إلا حين تنخفض الرسوم الجمركية على الواردات والتخلي نهائياً على مبدأ حماية الصناعات المحلية حتى ولو أدى ذلك إلى الضرر بتلك الصناعات وزيادة الطاقات العاطلة(عوض دعم مؤسسات مفلسة).

✓ **الخصوصية:** في إطار تبني التعديل الهيكلي وتحول دور الدولة من إنمائي إلى تصحيحي برزت الخصوصية كإحدى الخيارات المهمة في إصلاح القطاع العام، فعلى أساسها يتم إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص، وذلك للتخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعم المنشآت الاقتصادية المفلسة وتوجيه الاهتمام نحو البحث العلمي وتطوير البنية القاعدية ذات الأهمية الإستراتيجية، بالإضافة إلى تطوير سوق مالية نشطة تسهل حركية رؤوس الأموال مما يرفع من القدرات التمويلية للمؤسسات وتزيد إنتاجيتها، يضاف إلى ذلك خلق مناخ استثماري مناسب يشجع على اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

<sup>1</sup> ميهوب مسعود، المرجع نفسه، ص22.

### 3- أهداف سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي

بالنظر إلى الظروف التي أدت إلى تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، تتمثل أهداف سياسات التكيف الاقتصادي بحسب الصندوق والبنك فيما يلي<sup>1</sup>:

✓ تحقيق التوازن المالي الداخلي: من خلال إجراء تخفيض جوهري في عجز الموازنة العامة للدولة، بما يعيد التوازن المالي المحلي، بحيث يصل عجز الموازنة إلى نسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي؛

✓ الوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار: ويكون في هذه الحالة تحقيق معدل منخفض ومقبول من التضخم هدفا هاما من أجل إزالة التشوهات السعرية، والوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار؛

✓ إعادة التوازن الخارجي وتحسين وضع ميزان المدفوعات: من خلال تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية، وتنمية الصادرات في إطار العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد القومي ومن ثم إعادة هيكلة الصادرات التي تؤدي بدورها إلى اتساع وتنويع قاعدة الإنتاج حيث يكون التصدير هو المحرك للنشاط الاقتصادي، ويؤدي ذلك بالضرورة إلى تعزيز المنافسة الدولية للصناعات المحلية في إطار إتباع الاقتصاد القومي سياسة الإنتاج من التصدير واتخاذ سبيل التصدير الموجه للخارج؛

✓ زيادة معدل النمو الاقتصادي: من خلال سياسات الاستثمار، وتطبيق سياسة الخصخصة بالتحول من نظام يقوم بصفة أساسية على القطاع العام إلى نظام يعطي مكان الصدارة للقطاع الخاص، أي يكون القطاع الخاص هو القطاع القائد لعملية التنمية، وتصحيح أسعار السلع والخدمات، على أن يتوافق ذلك مع المزيد من التحول إلى سياسة الإنتاج من أجل التصدير التي تؤدي في مجموعها إلى تحقيق تنمية اقتصادية ذات توجه خارجي، بعد إعادة هيكلة الاقتصاد القومي وإحداث مجموعة من الإصلاحات التي تضمن على المدى المتوسط والطويل تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع مع مرور الزمن، واكتمال الإصلاحات المطلوبة.

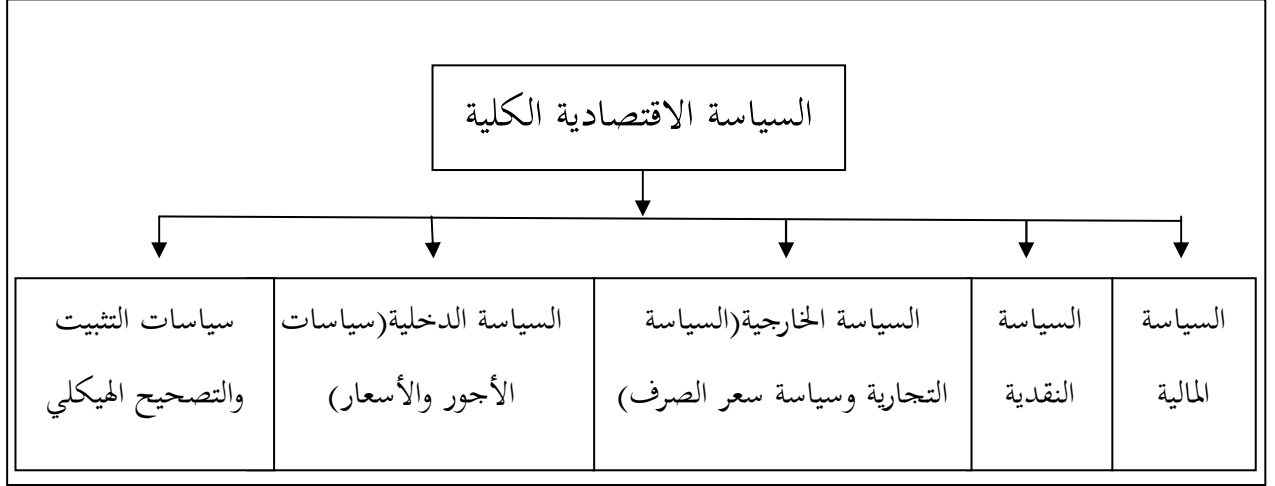
ويلاحظ أن برنامج سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي يركز في الأجل القصير على إحداث قدر كبير من الإصلاحات النقدية والمالية والقليل من الإصلاحات الهيكلية، وفي الأجل المتوسط والطويل يركز على قدر كبير من الإصلاحات الهيكلية وقليل من الإصلاحات النقدية والمالية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> رامي كاسر لايقة، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف الاقتصادي على الدول النامية: حالة سوريا، أطروحة دكتوراه، جامعة تشرين، 2014، ص20.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص218.

ومما سبق يمكن توضيح هيكل السياسة الاقتصادية الكلية من خلال مجموعة الأدوات والسياسات كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-4): هيكل السياسة الاقتصادية الكلية



المصدر: من إعداد الطالب

### المطلب الثالث: دور السياسة الاقتصادية في معالجة الاختلالات الاقتصادية

إن الحديث عن مفهوم التوازن الاقتصادي يستدعي ضرورة تحليل مفهوم كل من الفجوات التضخمية والانكماشية، حيث أنه يضمن الاستقرار في مستوى الدخل والأسعار عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، والذي يتحقق عند مستوى مقبول من البطالة. ولتحقيق ذلك يستلزم استعمال كل من السياسة النقدية والمالية من أجل معالجة تلك الفجوات.

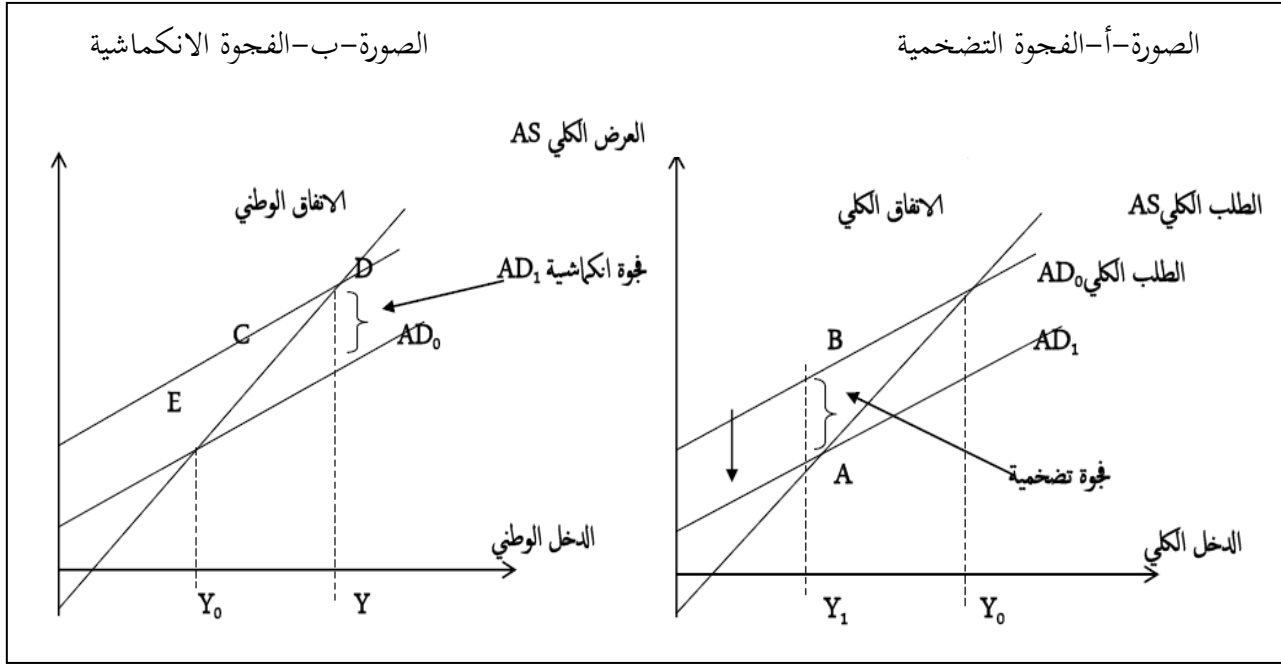
أولاً: مفهوم الفجوات الانكماشية والفجوات التضخمية

#### 1- مفهوم الفجوة الانكماشية:

في هذه الحالة يعمل الاقتصاد أقل من طاقته وهذا معناه أن بعض قطاعات الاقتصاد الوطني تعاني من ركود وهو ما يسمى بالفجوة الانكماشية، توجد هذه الفجوة عندما يكون مستوى الطلب الكلي ( $AD$ ) في الاقتصاد يقل

عن مستوى التوظيف الكامل، فإن التوازن يتحقق عند مستوى أقل من الدخل مع وجود نسبة معينة من البطالة والمسافة الموجودة بين الطلب الكلي والعرض الكلي (CD) تمثل الفجوة الانكماشية<sup>1</sup>.

الشكل رقم (1-5): الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية



المصدر: مصطفى سلمان وآخرون، مرجع سابق، ص 190.

## 2- مفهوم الفجوة التضخمية:

عندما يكون الاقتصاد في مستوى أعلى من طاقته الكاملة أي بمستوى يفوق الإنتاج الكامل، فإن الأفراد والمشروعات سيحاولون شراء المزيد من السلع والخدمات تفوق ما يمكن إنتاجه باستخدام الكامل للموارد بمعنى آخر القيمة النقدية الموجودة في قطاعات الاقتصاد تفوق قيمة الإنتاج الكامل، والنتيجة هي وجود فائض في الطلب الكلي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي ظهور التضخم أو ما يسمى بالفجوة التضخمية<sup>2</sup>. المسافة بين الطلب الكلي والعرض الكلي في الشكل السابق والممثلة في المسافة (BA) تمثل فائض الطلب الكلي أو الفجوة التضخمية، وللقضاء على هذه الفجوات يتم تطبيق السياسات النقدية والمالية والتي من شأنها التأثير على منحنى الطلب الكلي.

<sup>1</sup> زناقي سيدي احمد، السياسة النقدية لتحقيق استقرار اقتصادي حالة الجزائر 2003-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، ص 117.

<sup>2</sup> زناقي سيدي احمد، المرجع نفسه، ص 117.



ثانيا: دور السياسة النقدية والمالية في معالجة الفجوة الانكماشية

### 1- دور السياسة النقدية في معالجة الفجوة الانكماشية

توصلنا سابقا أن الفجوة الانكماشية تنتج بسبب انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي ( $AD < AS$ )، ويمكن القضاء على هذه الفجوة عن طريق تحفيز وزيادة الطلب الكلي، أي بإتباع سياسة نقدية توسعية. يمكن شرح ذلك من خلال مايلي<sup>1</sup>:

✓ **عمليات السوق المفتوحة:** يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من الأفراد والبنوك التجارية والمؤسسات المختلفة، حيث أن عملية الشراء هذه ستؤدي إلى ارتفاع كمية النقد المتداول في الاقتصاد، مما يعمل على زيادة القوة الشرائية للأفراد وزيادة حجم الإنفاق الاستثمائي الذي يقوم به قطاع الأعمال، وبالتالي يرتفع حجم كل من الإنفاق الاستهلاكي (C)، والإنفاق الاستثمائي (I)، مما يعمل على زيادة الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى العرض الكلي.

✓ **سعر الخصم:** يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم، مما يعني تشجيع البنوك التجارية على الاقتراض وبكميات أكبر من البنك المركزي، وتقوم البنوك التجارية بتخفيض سعر الفائدة على الودائع والقروض مما يعني انخفاض حجم الأموال المودعة في البنوك، وارتفاع حجم القروض (بسبب انخفاض تكلفة الإقراض). وفي الأخير يرتفع حجم الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثمائي (I)، مما يعني ارتفاع الطلب الكلي وتستمر هذه العملية حين ارتفاع الطلب الكلي إلى مستوى العرض الكلي.

✓ **الاحتياطي القانوني:** يقوم البنك بخفض نسبة الاحتياطي القانوني، مما يعني ارتفاع قدرة البنوك التجارية على توليد الائتمان.

### 2- دور السياسة المالية في معالجة الفجوة الانكماشية

يمكن للسياسة المالية أن تؤدي دور فعال في إزالة الفجوة الانكماشية وهذا بالتأثير على مكونات الإنفاق المستقل، إما بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، أو زيادة الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الضرائب. وذلك بإتباع الإجراءات التالية<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> بوري محي الدين، مرجع سابق، ص 126، 127.

<sup>2</sup> بريشي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 121.

- ✓ زيادة متنوعة في النفقات الحكومية تكون مصممة لرفع مستوى الإنفاق الإجمالي في الاقتصاد ويتم ذلك في صور متعددة، كتوزيع مثلا منح مباشرة للمستهلكين؛
- ✓ تخفيض معدلات الضرائب وزيادة الإعفاءات الضريبية بتخفيض الضريبة على الدخل لكافة أفراد المجتمع، وهذا مما يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح ومن ثم زيادة الاستهلاك الخاص. وبالتالي يزيد حجم الطلب الكلي إلى مستوى التشغيل التام وعليه تزول الفجوة الانكماشية؛
- ✓ منح حوافز جبائية للمستثمرين بتخفيض الضريبة على الأرباح، وذلك من أجل رفع حجم الإنتاج، وبالتالي تشجيع الاستثمار الخاص. ويمكن للدولة أن تجري التخفيض بالنسبة لبعض الأنشطة أو بعض القطاعات دون البعض الآخر، أو بنسب تختلف من قطاع لآخر تبعاً لما تراه من أفضلية توجيه الاستثمارات إلى مختلف القطاعات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال.

ثالثاً: دور السياسة النقدية والمالية في معالجة الفجوة التضخمية

### 1- دور السياسة النقدية في معالجة الفجوة التضخمية

توصلنا سابقاً أن الفجوة التضخمية تنتج بسبب ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي ( $AD > AS$ )، ويمكن القضاء على هذه الفجوة عن طريق تخفيض الطلب الكلي، أي بإتباع سياسة نقدية انكماشية. يمكن شرح ذلك من خلال مايلي<sup>1</sup>:

✓ **عمليات السوق المفتوحة:** وتتضمن قيام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية إلى الأفراد والبنوك التجارية والمؤسسات المختلفة، حيث أن عملية البيع هذه ستؤدي إلى انخفاض كمية النقد المتداول في الاقتصاد، مما يعمل على تخفيض القوة الشرائية للأفراد وتقليل حجم الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به قطاع الإنتاج، وبالتالي ينخفض كل من الإنفاق الاستهلاكي (C)، والإنفاق الاستثماري (I)، مما يعمل على تخفيض الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى العرض الكلي.

✓ **سعر الخصم:** يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم مما يعني انخفاض في حجم القروض المتوفرة لدى البنوك التجارية، والتي بدورها ترفع سعر الفائدة على الودائع والقروض، مما يعني ارتفاع حجم الأموال المودعة في البنوك، وانخفاض حجم القروض (بسبب ارتفاع تكلفة الإقراض)، ويؤدي هذا إلى انخفاض حجم الإنفاق

<sup>1</sup> بوري محي الدين، مرجع سابق، ص 126، 127.

الاستهلاكي (C)، والإنفاق الاستثماري (I)، مما يعني انخفاض الطلب الكلي، وتستمر هذه العملية حين عودة الطلب الكلي إلى مستوى التوازن.

✓ الاحتياطي القانوني: يقوم البنك برفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يعني انخفاض قدرة البنوك على توليد الائتمان، ونتيجة لارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني ينخفض الإنفاق الاستهلاكي (C)، والإنفاق الاستثماري (I)، إلى أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.

## 2- دور السياسة المالية في معالجة الفجوة التضخمية

تستخدم الدولة السياسة المالية الانكماشية لمحاربة الفجوة التضخمية، عن طريق تخفيض حجم الإنفاق العام أو زيادة معدلات الضرائب، والتي تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

- ✓ رفع معدلات الضرائب على الدخل الشخصية لتقليل القوة الشرائية للأفراد والذي يؤدي إلى تخفيض الدخل المتاحة، وكذلك رفع الأسعار التصاعدية للضرائب مع مراعاة التوازن الاقتصادي والاجتماعي معاً؛
- ✓ رفع معدلات الضرائب غير المباشرة لأنها تسمح بتقليل القوة الشرائية ولأنها تؤدي إلى الضغط على الاستهلاك نتيجة ارتفاع أثمان السلع؛
- ✓ زيادة إصدار السندات الحكومية التي يكتب فيها الجمهور لامتناس جانب من القوة الشرائية الإضافية للحد من التضخم، كما يمكنها أن تلجأ إلى سياسات أخرى كالادخار الإجباري.

<sup>1</sup> بريشي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 121.

### المبحث الثالث: المؤشرات الكلية للتوازن الاقتصادي

تعاني أغلب اقتصاديات العالم وخاصة الدول النامية لاختلالات، أزمات، وصددمات هيكلية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، مما يؤدي إلى انخفاض الأداء الاقتصادي واختلال التوازن الاقتصادي لهذه الدول، وتنعكس هذه الاختلالات على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية.

### المطلب الأول: النمو الاقتصادي

#### أولاً- مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه

#### 1- مفهوم النمو الاقتصادي

يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه "الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلالها، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الناتج القومي والعكس صحيح"<sup>1</sup>. وأيضا يمكن تعريفه بأنه الزيادات المضطردة في الدخل أو الناتج الوطني الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل الوطني الحقيقي، ويميل الاقتصاديون غالبا، إلى قياسه بمعدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي، وهذا الأخير يساوي معدل نمو الدخل الوطني الإجمالي مطروحا منه معدل النمو في السكان. ولهذا فإن النمو الاقتصادي يعني أن معدل النمو في الدخل الوطني الإجمالي الحقيقي يجب أن يكون أكبر من معدل نمو السكان<sup>2</sup>. ويرتبط النمو الاقتصادي بدراسة العوامل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، أو إلى زيادة الإنتاج الذي يمكن الحصول عليه باستخدام الموارد الإنتاجية المتاحة بصورة معقولة، وتتمثل هذه العوامل فيمايلي<sup>3</sup>:

✓ الزيادة الفعلية في رصيد المجتمع من رأس المال الذي يتحقق عن طريق الاستثمار الصافي؛

✓ زيادة حجم القوة العاملة؛

✓ التحسن المستمر في طرق الإنتاج وأساليبه (التحسن التقني)، سواء عن طريق التحسن في الآلات أو في نوعية

القوى العاملة.

<sup>1</sup> عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص371.

<sup>2</sup> عبد الفتاح عبد السلام أبو حبيب، التحليل الاقتصادي الكلي النظرية والسياسات الاقتصادية، منشورات جامعة الجبل الغربي الجماهيرية العربية الليبية العظمى، 1993، ص504.

<sup>3</sup> عبد الفتاح عبد السلام أبو حبيب، المرجع نفسه، ص504.

وهذه العوامل الأخيرة عرضة للتغير في الأمد الطويل، وستتغير بنسب متفاوتة. وبالتالي يجب معرفة الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد أثناء عملية التغير، ودراسة العوامل التي تعمل على زيادة أو تخفيض أو إبطاء عملية النمو، كما يجب دراسة الكيفية التي يمكن بها استغلال الطاقة الإنتاجية استغلالاً أمثل في ظل نمو مستقر.

### 2-أنواع النمو الاقتصادي:

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي<sup>1</sup>:

**2-1-النمو الطبيعي:** وهو عبارة عن النمو الناتج عن انتقال المجتمع من الإقطاعية نحو الرأسمالية من خلال عمليات موضوعية منتظمة في أربعة مراحل:

✓ المرحلة الأولى: عن طريق إتباع التقسيم الاجتماعي للعمل أي التحول من الزراعة إلى الصناعات اليدوية ثم إلى الصناعات الكبرى،

✓ المرحلة الثانية: من مرحلة تجميع رأسمال بهدف القيام بالتجارة الخارجية إلى الصناعة،

✓ المرحلة الثالثة: الدخول إلى السوق وزيادة عملية المبادلات، من خلال زيادة كميات الإنتاج بهدف تعظيم المدخيل،

✓ المرحلة الرابعة: تشكيل سوق محلي يضم كل من العرض والطلب وذلك بنية تشكيل سوق وطني واسع. إن هذا النوع من النمو نجح أكثر في الدول المتقدمة.

**2-2-النمو غير المستقر(العابر):** هو ذلك النمو الذي يحدث نتيجة تغيرات مفاجئة وغير مبرجة فينتج من جرائها نمو ويختفي بزوالها، هذا النوع من النمو نجده غالباً في الدول النامية التي تعرف عدم مرونة البنى الاجتماعية والثقافية مما يعطل من أثر المضاعف والمعجل وبالتالي يحقق لنا نمو من غير تنمية.

**2-3-النمو المخطط:** إن هذا النوع من النمو يتوقف على عملية تخطيط مدركة، بحيث أن زيادة معدلات النمو من عدمها تتوقف على قدرات المخططين في إعداد هذه الخطط الاقتصادية كما تتوقف أيضاً على واقعية الخطط المرسومة. بالإضافة إلى متابعة التنفيذ ومشاركة الجمهور في العملية.

<sup>1</sup> طالب سومية شهيناز، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجليلي ليايس-سيدي بلعباس، 2016/2017، ص45.

المطلب الثاني: البطالة

أولاً: مفهوم البطالة وطرق قياسها

يمكن تعريف البطالة على أنها "حالة عدم توافر العمل لشخص راغب في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته وذلك نظراً لحالة سوق العمل"<sup>1</sup>، وأيضاً هي الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداماً كاملاً أو أمثلاً، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان من المفترض الوصول إليه<sup>2</sup>. وحسب منظمة العمل الدولية يمكن تعريف العاطلين عن العمل بأنهم الأشخاص الذين هم في سن العمل، القادرون عليه، الباحثون عليه، ويقبلونه عند الأجر السائد، لكنهم لا يجدونه<sup>3</sup>. وتقاس البطالة من قبل الجهات الرسمية انطلاقاً من نسبة العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية<sup>4</sup>:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} * 100$$

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون، إذا:

الفئة النشطة = العاملون + الناشطون

ويقصد بالعاملون كل من يشتغل عملاً بدوام كامل أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة.

أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم.

أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم:

✓ الأفراد دون سن معينة: وهم الأفراد الذين دون السن العمل القانوني وهو 15-16 فما فوق؛

<sup>1</sup> عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

<sup>2</sup> حلبي جلال، الأبعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصري تداعياتها وأساليب مواجهتها رؤية مستقبلية، عين شمس، مصر، 2008، ص 5.

<sup>3</sup> سميرة العابد وزهية عبار، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث، ع 11، الجزائر، 2012، ص 75.

<sup>4</sup> رحيمي عيسى وآخرون، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وأثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، عدد 00، جامعة الطارف، 2018، ص 145.

✓ الأفراد فوق سن معينة: وهي التقاعد أو المعاش، وهو 65 سنة فما فوق؛

الأفراد من فئات معينة:

✓ الفئات غير القادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرضى والعجزة وطلبة المدارس؛

✓ الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه؛

✓ الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسبب حالة اليأس التي تصيبهم نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة لهم.

### ثانياً-أنواع البطالة:

يمكن تصنيف البطالة حسب الأنواع التالية<sup>1</sup>:

**1-البطالة الاحتكاكية:** تحدث هذه البطالة نتيجة للتنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل، ومن الجلي أن نقص المعلومات إنما يعني عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض، أي انتفاء الصلة بين طالبي الوظائف ومن يعرضون هذه الوظائف.

**2-البطالة الهيكلية:** يقصد بها ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني، وتؤدي لإيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين والراغبين في العمل والباحثين عنه، وقد تحدث البطالة الهيكلية نتيجة لحدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو راجعة أساسا لتغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطين جديدة كذلك من الممكن للتكنولوجيا أن تؤدي إلى بطالة هيكلية، كما من الممكن أن تحدث بسبب وقوع تغيرات محسوسة في قوة العمل ومن أمثلة ذلك دخول الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة، وفي هذه الحالة قد لا يحدث توافق بين مؤهلاتهم وخبراتهم من ناحية، وماتتطلبه الوظائف المتاحة من ناحية أخرى،

<sup>1</sup> ناجي بن حسين وآخرون، البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية، المجلد 01، العدد 01، مجلة الاقتصاد والمجتمع، 2002، ص 120-121.

**3-البطالة الدورية:** ينتج هذا النوع عن تعاقب الدورات الاقتصادية بين مرحلتي الرواج والركود التي تتميز بتقلص الطلب الاستهلاكي مما يجبر أصحاب الأعمال التخفيض من الإنفاق الاستثماري وما يترتب عليه من تخفيض لساعات العمل في مرحلة أولى ثم تسريح العمال في مرحلة ثانية، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة.

**4-البطالة المقنعة:** تعبر عن تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيء تقريبا، وبحيث إذا سحبت من مناصب عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض وينتشر هذا النوع من البطالة خصوصا في قطاع الخدمات العمومية بسبب زيادة التوظيف الحكومي.

**5-البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:** وهناك تصنيف آخر للبطالة حسب إرادة الشخص المتعطل عن العمل وهي البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية، فالأولى هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض إرادته واختياره حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به، إما لعزوفه عن العمل أو تفضيله لوقت الفراغ مع وجود مصدر آخر للدخل، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن، أما البطالة الإجبارية فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري أي من غير إرادته أو اختياره وهي تحدث عن طريق تسريح العمال أي الطرد من العمل بشكل قسري رغم أن العامل راغب في العامل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد.

### ثالثا-أسباب البطالة:

تعدد أسباب البطالة فمنها ماهو اقتصادي، سياسي واجتماعي، يمكن شرح ذلك من خلال الأسباب التالية<sup>1</sup>:

#### 1-الأسباب الاقتصادية:

- ✓ زيادة عدد الموظفين مع قلة الوظائف المعروضة، وهي من المؤثرات التي تنتج عن الركود الاقتصادي في قطاع الأعمال، وخصوصا مع زيادة أعداد خريجي الجامعات، وعدم توفير الوظائف المناسبة لهم؛
- ✓ الاستقالة من العمل والبحث عن عمل جديد، وهي بطالة مؤقتة والتي تشمل كل شخص تخلى عن عمله الحالي بهدف البحث عن عمل غيره، ولكنه يحتاج إلى وقت طويل للحصول على عمل، لذلك يصنف في فترة بحثه بأنه عاطل عن العمل؛

<sup>1</sup> رحيمي عيسى وآخرون، مرجع سابق، ص 147.



- ✓ استبدال العمال بوسائل تكنولوجية كالحاسوب والتي أدت إلى زيادة المنفعة الاقتصادية على الشركات بتقليل نفقات الدخل للعمال، ولكنها أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة؛
- ✓ الاستعانة بموظفين من خارج المجتمع، وهي التي تربط بمفهوم العمالة الوافدة سواء في المهن الحرفية، أو التي تحتاج إلى استخدام خبراء من الخارج، مما يؤدي إلى الابتعاد عن الاستعانة بأي موظفين أو عمال محليين.

### 2- الأسباب الاجتماعية: ومن أهم الأسباب الاجتماعية مايلي:

- ✓ ارتفاع معدلات النمو السكاني مع انتشار الفقر، والذي يقابله عدم وجود وظائف أو مهن كافية للقوى العاملة؛
- ✓ غياب التنمية المحلية للمجتمع، والتي تعتمد على الاستفادة من التأثيرات الايجابية التي يقدمها قطاع الاقتصاد للمنشآت؛
- ✓ عدم الاهتمام بتطوير قطاع التعليم، مما يؤدي إلى غياب نشر الثقيف الكافي، والوعي المناسب بقضية البطالة بصفتها من القضايا الاجتماعية المهمة؛
- ✓ زيادة أعداد الشباب القادرين على العمل مع شعورهم باليأس، بسبب عدم حصولهم على وظائف أو مهن تساعدهم في الحصول على الدخل المناسب لهم؛
- ✓ غياب التطوير المستمر لأفكار المشروعات الحديثة، والتي تساعد على تقديم العديد من الوظائف للأفراد القادرين على العمل.

### 3- الأسباب السياسية: ومن أهمها مايلي:

- ✓ انخفاض القدرة على دعم قطاع الأعمال من جانب الحكومات الدولية؛
- ✓ انتشار الحروب والأزمات الأهلية في الدول؛
- ✓ غياب تأثير التنمية السياسية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية.

### رابعا- آثار البطالة:

- لا يمكن إهمال البطالة لما لها من آثار اقتصادية، اجتماعية وحتى سياسية، حيث تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض والمشكلات الاجتماعية، كما أنها تمثل تهديدا على الاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> رجبى عيسى وآخرون، المرجع نفسه، ص149.

1- الآثار الاقتصادية للبطالة:

- ✓ انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل من جراء تعطل أعداد من العاملين عن العمل والإنتاج؛
- ✓ ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع لأن الرواج لدى أي مجتمع مرتبط بأن هناك إنتاجا لدى أفراد، والإنتاج مرتبط بالعمل؛
- ✓ تكلفة إعادة العاطلين وتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل؛
- ✓ خسارة الإنفاق على التعليم حيث أن التعليم الذي انفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاقا غير مجدي أثناء فترة التعطل عن العمل.

2- الآثار الاجتماعية:

- ✓ فالبطالة قد تقود بعض الأشخاص للقيام بأعمال غير شرعية لإعالة أنفسهم وأسرهم فوق البطالة نفسه ربما يقود بعض الأشخاص لارتكاب الجرائم، البطالة تؤدي إلى نشوء إحباط نفسي سيء لدى العاطل وتخلق لديه جوا نفسيا مضطربا؛
- ✓ التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للقوة المتعطلة عن العمل والمتمثلة في الرعاية الصحية والتعليم والإطعام والإيواء؛
- ✓ تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يمتلك الشباب عوامل توفير السكن وغير ذلك مما يترك آثار سيئة على الإناث والذكور.

3- الآثار السياسية:

- ✓ تؤدي تداعيات البطالة نتيجة إلى تأثير الوضع السياسي والأمني العام إلى تداعيات خطيرة ومنها ما يتعلق بمبدأ الشفافية حيث أن انتشار البطالة يؤدي إلى اختفاء مفهوم الشفافية والنزاهة؛
- ✓ البطالة من الممكن أن تؤدي إلى التطرف والإرهاب؛
- ✓ تؤدي البطالة إلى الهجرة الخارجية سواء بطرق شرعية أو بطرق غير شرعية بحثا عن فرص العمل وفرص أحسن للعيش؛
- ✓ ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة؛
- ✓ اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار للدولة وتغيير الحكومات فيها.



حيث سلة السلع تشمل وحدات معينة من الغذاء والملابس والسكن والخدمات الأخرى ومن ثم فإن معدل التضخم وفقا لمؤشر CPI هو:

$$\text{معدل التضخم} = 100 * (\text{CPI}(t-1) / (\text{CPI}(t-1) - \text{CPI}(t)))$$

## 2-أنواع التضخم

هناك عدة أنواع من التضخم بحسب عدد من المعايير وذلك على النحو التالي<sup>1</sup>:

### 2-1- معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار: يمكن وفق هذا المعيار تقسيم التضخم إلى نوعين هما:

- ✓ **التضخم الظاهر:** ويسمى أيضا بالتضخم المفتوح، وترتفع في إطاره الأسعار بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أي تدخل من جانب الدولة.
- ✓ **التضخم المكبوت:** هو التضخم الذي تحدد الدولة فيه سقفا للأسعار لمنعها من الاستمرار في الارتفاع، ومن ثم الحد من حركات الاتجاهات التضخمية لتجنب آثارها غير المواتية.

### 2-2- معيار حدة التضخم:

- ✓ **التضخم الجامح:** وهو أخطر أنواع التضخم تأثيرا على الاقتصاد الوطني، إذ ترتفع الأسعار بشكل مستمر وسريع يصعب السيطرة عليها مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وخفض الأجور الحقيقية للعمالة.
- ✓ **التضخم غير الجامح:** ويكون أقل خطورة حيث ترتفع الأسعار بمعدلات أقل، ويكون علاجه في متناول السلطات النقدية (البنك المركزي).
- ✓ **التضخم الزاحف:** ويسمى أيضا التضخم المعتدل، ويحدث عندما ترتفع الأسعار بنسبة معتدلة سنويا لاتشكل ضررا اقتصاديا حيث تستقر عند مستويات منخفضة وتسجل رقما أحاديا، فعندما تزيد الأسعار بنسبة معتدلة يدفع ذلك المستهلكين لزيادة مشترياتهم على الفور في محاولة لتجنب ارتفاع الأسعار في المستقبل مما يعزز جانب الطلب الكلي.

<sup>1</sup>رانيا الشيخ عطا طه، التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية العدد 18، صندوق النقد العربي، 2021، ص 10-14.

2-3- معيار مصدر الضغط التضخمي: ينقسم التضخم بحسب مكوناته المختلفة إلى أربعة أنواع رئيسية تشمل:

- ✓ **تضخم دفع الطلب:** ينتج التضخم في هذه الحالة بسبب ارتفاع مستوى الطلب (الإنفاق الكلي) في المجتمع وبقاء الإنتاج عند نفس المستوى، بحيث يعجز القطاع الإنتاجي عن تلبية الزيادة في الطلب الكلي، فيختل التوازن الكلي، وينعكس ذلك على مستوى الأسعار التي تتجه نحو الارتفاع.
- ✓ **تضخم دفع النفقة:** في هذه الحالة تنتج الضغوط التضخمية عن ارتفاع تكلفة الإنتاج لأي مكون يدخل في إنتاج السلع (المواد الخام، الوقود، الأجور أو غيرها)، بالتالي يلجأ المنتجون إلى رفع أسعار هذه السلع والخدمات لتغطية الارتفاع في مدخلات الإنتاج.
- ✓ **التضخم المستورد:** عندما تتعرض العملة المحلية لضغوط نتيجة انخفاض قيمتها أمام العملات الأجنبية، ترتفع بشكل كبير أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية. في هذه الحالة يتحمل المستهلكون كلفة هذا الانخفاض في قيمة العملة عند قيامهم باستهلاك سلعة أو خدمة مستوردة بالكامل أو بها مكون مستورد. يزداد تأثيرا هذا المكون كلما ارتفعت نسبة مدخلات الإنتاج المستورد من الخارج في هياكل الإنتاج المحلي.

ثانيا: أسباب التضخم

رغم تعدد أسباب التضخم إلا أن معظم النظريات المفسرة للتضخم تحاول تفسيره وإرجاع أسبابه لعوامل متعددة أهمها<sup>1</sup>:

**1- ارتفاع الطلب الكلي وانخفاض العرض الكلي:** تؤدي كثرة الطلب على مختلف السلع والخدمات إلى ارتفاع أسعار تلك السلع، وهذا ما يساهم بدرجة كبيرة في ارتفاع معدلات التضخم، كما أن انخفاض العرض الكلي له دور مهم في إحداث الفجوة التضخمية، ومن بين أهم أسباب انخفاض العرض الكلي هو نقص الثروة الإنتاجية إضافة إلى سياسة الإنفاق العام وزيادة النقد المتداول.

**2- زيادة الكتلة النقدية:** تؤدي الزيادة في الكتلة النقدية إلى المساهمة في اتساع الفجوة التضخمية، إضافة إلى أن الزيادة في كمية النقد تؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع الاستثمار، وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي إلى حد غير مرغوب فيه، والذي يعتبر من مسببات حدوث الفجوة التضخمية.

<sup>1</sup> بوعافية سمير ورحالي بلقاسم، دراسة تحليلية تنبؤية لمستويات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 1، 2018، ص 39.

**3- ارتفاع التكاليف الإنتاجية:** يرجع التضخم حسب نظرية "تضخم التكاليف" إلى عدة عوامل لها تأثير على تكلفة الإنتاج، وذلك من خلال تأثيرها على تكلفة عناصر الإنتاج، حيث ترجع أسباب التضخم إلى عوامل مؤسسية غير نقدية تتعلق بالبنية الهيكلية للاقتصاد والتطور غير المتوازن في قطاعاته، إضافة إلى الصراع على توزيع الثروة وانعكاسات ذلك على تكلفة عناصر الإنتاج وعلى المستوى العام للأسعار.

**4- الحصار الاقتصادي اتجاه دول أخرى:** تمارس من قبل قوى خارجية، كما حصل للعراق وكوبا من قبل أمريكا، ونتيجة لذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة.

**5- زيادة الفوائد النقدية:** لقد رجح بعض الباحثين مؤخرًا أن الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الإنتاجية أو الحقيقية من أحد أكبر أسباب التضخم، كما بين ذلك جوهان فيليب في كتابه "كارثة الفوائد". وهذا ليس بالغريب فالاقتصادي كينز عبر عن ذلك بقوله في كتابه "ثروة الأمم": "يزداد الازدهار الاقتصادي في الدولة كلما اقتربت قيمة الفائدة من الصفر.

### ثالثًا: الآثار الاقتصادية للتضخم

للتضخم آثار وأبعاد اقتصادية كبيرة يمكن ذكرها على النحو التالي<sup>1</sup>:

**1- أثر التضخم على القوة الشرائية للنقود:** يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية، وينعكس ذلك في إضعاف ثقة الأفراد بالعملة الوطنية. كما يؤدي إلى اتجاه الأفراد إلى إنفاق دخولهم على الاستهلاك الحاضر وشراء السلع المعمرة والعقارات والعملات الصعبة خوفاً من ارتفاع أسعارها مستقبلاً مما يضعف عملية الادخار، وبالتالي تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة.

**2- أثر التضخم على الادخار:** ينتج عن التضخم ارتفاع القدر المخصص من موازنات الأسر والشركات والحكومات على الإنفاق على الاستهلاك، من ثم تقليل قدرتها على الادخار والاستثمار في المستقبل.

<sup>1</sup> رانيا الشيخ عطا طه، مرجع سابق، ص 6-9.

**3- أثر التضخم على ميزان المدفوعات:** يؤثر التضخم سلبيًا على ميزان المدفوعات خاصة في الدول التي تسجل معدلات مرتفعة من التضخم، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى انخفاض قدرة صادرات الدولة على المنافسة مقارنة بأسعار السلع المنافسة لها دوليًا، فتقل الصادرات بالنسبة لتلك الدولة، مما يحدث عجزًا في ميزان المدفوعات.

**4- تأثير التضخم على توزيع الثروة:** يُحدث التضخم تفاوتًا في توزيع الدخل لصالح أصحاب الثروات، حيث تلجأ البنوك المركزية عادة إلى محاربة التضخم عن طريق رفع أسعار الفائدة لخفض مستويات الطلب، فيما يتضرر جراء التضخم العمال والموظفون نظرًا لانخفاض القيمة الحقيقية لأجورهم ورواتبهم حال ارتفاع معدل التضخم. يهدد هذا التفاوت الاستقرار الاقتصادي الضروري لدفع عجلة التنمية.

**5- أثر التضخم على هيكل الإنتاج:** يوجه التضخم رؤوس الأموال إلى الأنشطة الاقتصادية التي لاتفيد النهضة الاقتصادية في مراحلها الأولى، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية، على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي هي أساس تحقيق النمو الاقتصادي.

### المطلب الرابع: التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات)

أولاً: ميزان المدفوعات وأهميته

#### 1- مفهوم ميزان المدفوعات

عرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية الدول<sup>1</sup>. ويعرف أيضا على أنه ورقة إحصائية تسجل فيه كل المعاملات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة<sup>2</sup>. وتسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي سواء معاملات منظورة (سلع) أو معاملات غير منظورة (خدمات) أو تحويلات وحركة العمالة أو حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص166.

<sup>2</sup> Josette peyrard, gestion financière internationale, 5ème édition, vuibert, paris, 1999, p40.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، ط1، القاهرة، 2003، ص156.

رغم تعدد تعاريف ميزان المدفوعات لكنها تتفق جميعا في معنى واحد وهي أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن نطاق كونه عبارة عن سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي، بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية جرت العادة أن تكون سنة.

### 2- أهمية ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات واحدا من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة للدولة، حيث تكمن أهميته فيما يلي<sup>1</sup>:

✓ **يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة:** هيكل المعاملات الاقتصادية تعكس قوة الاقتصاد وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فيها العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف... الخ.

✓ **يظهر القوى المحددة لسعر الصرف:** إن ميزان المدفوعات يعكس العرض والطلب عن العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلعة المتبادلة، الشيء الذي يؤدي لمتابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة، ونتائج سياستها الاقتصادية.

✓ **يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة:** حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي، أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومة المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات، والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة.

✓ **يقيس الوضع الخارجي للدولة:** حيث أن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي، هي نتيجة اندماجها في الاقتصاد الخارجي، وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.

✓ **يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات:** تتعلق بالمبادلات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير، أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل لتغطية هذه الالتزامات.

✓ **موازن المدفوعات تعكس درجة نمو اقتصاد الدولة:** دراسة ميزان مدفوعات دولة ما يمكننا من التعرف على درجة نمو تلك الدولة، فالدولة المتقدمة الصناعية تكون السلع المصنوعة جزءا كبيرا من صادراتها أمام الواردات فتتكون غالبا من المواد الخام والسلع الغذائية، عكس الدول النامية التي تكون معظم صادراتها من المواد الأولية

<sup>1</sup> طوال هبة وآخرون، سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة البناء الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 4.



وغالبا ما تعتمد في تصديرها على عدد محدود جدا من المواد الخام وربما تكون مادة واحدة، أما عن وارداتها فإنها تتكون غالبا من السلع المصنوعة وأحيانا بعض المواد الغذائية.

### ثانيا: مكونات ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من الحسابات التالية<sup>1</sup>:

**1- الحساب الجاري (حساب العمليات الجارية):** ويشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات وينقسم إلى:

✓ **الميزان التجاري (ميزان التجارة المنظورة):** يشمل صادرات وواردات السلع فقط، أي ما يدخل ضمن التجارة المنظورة فقط، وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات.

✓ **ميزان الخدمات (ميزان التجارة غير منظورة):** تسجل فيه جميع الصادرات والواردات من الخدمات، أي أنه يضم عمليات التجارة غير المنظورة مثل خدمات النقل، التأمين، السياحة، الخدمات المالية، الخ التي تقوم بها الدولة مع دول أخرى.

✓ **حساب التحويلات من طرف واحد:** يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل فهي عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد لا يترتب عنها على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد، وتشمل الهبات، المنح، الهدايا والمساعدات وأية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.

### 2- حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية):

يضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يترتب عليها انتقال رأس المال سواء من دولة لأخرى، وينقسم إلى قسمين:

✓ **حساب رأس المال طويل الأجل:** يشمل العمليات الرأسمالية التي تفوق مدتها سنة كالقروض الطويلة الأجل، والاستثمارات المباشرة، والأوراق المالية (أسهم وسندات).

✓ **رؤوس الأموال القصيرة الأجل:** يشمل العمليات الرأسمالية التي تقل مدتها عن السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية القصيرة الأجل، والقروض القصيرة الأجل... الخ.

<sup>1</sup> بسدات كريمة، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، العدد 02، المجلد 03، 2016، ص 244.

### 3- ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي (حساب التسويات الرسمية):

الغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات وذلك عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية كالذهب، العملات القابلة للتحويل، حقوق السحب الخاصة، تتم تسوية المدفوعات عن طريق العملات الأجنبية أو الذهب، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب أو عملات قابلة للتحويل إلى الخارج أو بطلب قرض، كما يمكنها في حالة وجود فائض بزيادة احتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة من الخارج أو تقديم قروض.

### 4- حساب السهو والخطأ:

يستخدم هذا الحساب لضمان التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات في حالة وجود خلل بسبب الخطأ في تقسيم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات. عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة وعتاد.

### ثالثاً: الاختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات متوازناً دائماً من الناحية المحاسبية، غير أن هذا التوازن مهدد بالتلاشي في حالة حدوث ظروف معينة من شأنها إحداث اختلال فيه سواء في شكل عجز أو فائض.

### 1- مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات:

يمكن القول أن هناك خلل في ميزان المدفوعات إذا كان الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين أي وجود فائض، حيث أن وجود فائض مستمر في ميزان المدفوعات يعتبر أمر غير مرغوب فيه من الناحية الاقتصادية لأنه يؤدي إلى تجميد جزء من الدخل القومي، كما يمكن أن يكون هناك خلل في ميزان المدفوعات عندما تكون قيمة الجانب المدين أكبر من قيمة الجانب الدائن أي وجود عجز<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> إيمان عطية ناصف وهشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الفتح للتجديد الفني، الإسكندرية، 2008، ص 300.

### 2- أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات:

يرجح العديد من الاقتصاديين الاختلال في ميزان المدفوعات لعدة أسباب منها داخلية ومنها خارجية يمكن حصرها فيمايلي<sup>1</sup>:

✓ **السياسات الاقتصادية للدولة:** فالسياسات الحرة المنفتحة التي مارستها غالبية الدول الصناعية معتمدة على أجهزة إنتاجية مرنة وحرية التجارة الخارجية كان لها انعكاسات وخيمة على موازين المدفوعات لهذه الدول، وامتدت تأثيراتها إلى مختلف البلدان المشاركة الرئيسية، كما أن تقلب أي بند في ميزان المدفوعات في ظل السياسات الاقتصادية المعنية وعند معدلات معينة قد ينعكس بمعدلات تراكمية أكبر في كافة البنود الأخرى لهذا الميزان.

✓ **ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته لتغيرات الأسواق المحلية والدولية:** حيث يمكن التمييز بين علاقات متوازنة ومندمجة وعلاقات مشوهة ومشتتة فيما بين مواقع قطاعية ومكانية غير منظمة، ففي حالة اقتصاديات النامية يتراكم العجز بسبب عدم قدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على توفير الفوائض الإنتاجية التنافسية إلى الأسواق الخارجية للإيفاء بخدمات الديون المستحقة، هذا بالإضافة إلى ارتفاع مستلزمات الإنتاج من السلع الوسيطة المستوردة غالبا يعمل على تقليل القيمة المضافة فتستمر هذه القيمة منخفضة وغير قادرة على تحقيق التراكم الرأسمالي لمواجهة متطلبات التنمية من جانب ولتسديد الالتزامات المالية الخارجية حسب شروطها.

✓ **الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:** تنعكس إيجابا أو سلبا على التعاملات الاقتصادية الواردة في ميزان المدفوعات الدولية، فمثلا في فترات الحروب والصراعات العسكرية والسياسية في البلدان النامية يوجه جزء كبير من موارد البلد الاقتصادية الطبيعية والبشرية والمالية والإنتاجية لصالح النشاطات غير المدينة، مما ينعكس بهبوط الإنتاج والتصدير وتزايد الاستيراد والديون الخارجية وتقلص الاستثمارات المحلية وهروب القوى العاملة الماهرة ورؤوس الأموال الاستثمارية، وكل ذلك ينعكس عادة على عجز ميزان المدفوعات الدولية.

✓ **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** في حالة تقييم سعر الصرف العملة بأكبر من قيمتها الحقيقية يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات من وجهة نظر الدول الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على

<sup>1</sup> بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر(1990-2016)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2019/2018، ص62، 65.

تلك السلع والخدمات وحدوث خلل في ميزان المدفوعات نتيجة لانخفاض الصادرات وارتفاع الواردات، ويؤدي التضخم في كثير من الأحيان إلى اختلال ميزان المدفوعات وهو المسؤول الأول عن اختلال نظام المدفوعات.

✓ **تغير مستويات الأسعار المحلية والعالمية:** ومضمون ذلك أنه في حالة ارتفاع الأسعار داخليا فان المنتجات الوطنية تصبح أسعارها مرتفعة نسبيا من وجهة نظر المستهلك الأجنبي، الأمر الذي ينعكس في انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية، وفي الوقت نفسه تصبح المنتجات الأجنبية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستهلك الوطني، الأمر الذي ينعكس في زيادة الطلب الوطني على المنتجات الأجنبية وبالتالي زيادة الواردات، وعلى العكس بالنسبة للموجات الانكماشية التي تؤدي إلى انخفاض مستويات الأسعار المحلية.

✓ **اتساع فجوة الموارد المحلية:** تعاني البلدان النامية من فجوة كبيرة بين معدل الاستثمار القومي ومعدل الادخار، وهذه الفجوة تتزايد لأسباب متعددة منها تزايد السكان بنسبة أكبر من تزايد الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد الاستهلاك في الميل الحدي والمتوسط، والذي ينعكس على الادخار المحلي من حيث الانخفاض، مما يؤثر على نسبة المكون المحلي للاستثمار، ويزيد من الاعتماد على المكون الأجنبي الذي ينعكس على الاقتراض بالزيادة، مما يؤدي إلى زيادة الاستيراد من العدد والآلات والسلع الوسيطة، وهذا من شأنه أن يزيد من العجز في ميزان المدفوعات.

✓ **هروب الأموال إلى الخارج:** تؤثر ظاهرة هروب الأموال إلى الخارج في البلدان النامية بصورة مباشرة على ميزان المدفوعات، لأنها تجعل البلد الذي يهرب منه رأس المال في عوز دائم لرؤوس الأموال اللازمة للقيام بالاستثمارات، ولاستيراد السلع الضرورية، والوفاء بأعباء خدمة الدين، وقد تؤدي هذه الظاهرة إلى انخفاض معدلات الإنتاج والدخل والاستهلاك، مما يؤثر بدوره على الوضع في ميزان المدفوعات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العجز فيه.

### الخلاصة:

اختلف مفهوم التوازن الاقتصادي في المدارس الاقتصادية حيث يقوم الفكر الكلاسيكي على أن التوازن الاقتصادي يتحقق آليا وهذا بفضل آليات التصحيح الذاتي والمتمثلة في مرونة الأجور والأسعار. وبعد أزمة الكساد الكبير 1929 عجزت النظرية الكلاسيكية في معالجة هذه الحالة. مم دفع الفكر الكينزي إلى تبني نظرية مغايرة تقوم على قلب المفهوم الكلاسيكي للتوازن الاقتصادي، حيث رفض "كينز" قانون ساي للأسواق، وأن التوازن لا يتحقق تلقائيا بل عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وبدأت نظريته بتحليل الطلب الكلي الفعال الذي يعتبر المحور الأساسي للدخل ومن ثم التوازن الاقتصادي. ومن أشهر أمثلة التوازن: توازن ميزان المدفوعات، توازن الطلب الكلي والعرض الكلي، وعلى المستوى الاقتصادي الجزئي (توازن سوق السلع، توازن المستهلك، توازن المنتج)، وعلى أية حال فإن الأمثلة على التوازن كثيرة في النظرية الاقتصادية.

من الصعب أن يتواجد اقتصاد ما تلقائيا في وضع التوازن لمدة طويلة، فسرعان ما يتعرض الاقتصاد للصدمات سواء الخارجية الناتجة عن موقف ميزان المدفوعات، أو الداخلية الناتجة عن ظروف الطلب الكلي. ومن هنا تبرز أهمية استخدام السياسة الاقتصادية للإسراع بعملية التكيف وتوجيهها نحو الهدف المنشود، ويمكن التمييز بين السياسة الاقتصادية الظرفية (وتعرف أيضا بسياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتهدف إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل)، والسياسة الاقتصادية الهيكلية (وتعرف أيضا بسياسات الإصلاح الهيكلي، تستهدف إحداث تغييرات على مستوى الهيكل الاقتصادي، وتتميز بكونها تعمل على المدى الطويل). وتستخدم أدوات السياسة الاقتصادية خاصة النقدية والمالية في معالجة كل من الفجوات التضخمية والانكماشية. وبالرغم من اختلاف النظم والسياسات الاقتصادية من دولة إلى أخرى، إلا أنها تتفق جميعا في مجموعة من الأهداف الاقتصادية الكلية تمثل التوازن الاقتصادي بشقيه الداخلي والخارجي.

تعاني أغلب اقتصاديات العالم وخاصة الدول النامية من الاختلالات، الأزمات، وحتى الصدمات الهيكلية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، ماهي طبيعة هذه الأزمات والصدمات الهيكلية، مادور السياسات الاقتصادية الكلية خاصة سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في إعادة توازن الاقتصاد الجزائري، كيف هو واقع الاقتصاد الجزائري من حيث مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلية، كل هذا سنحاول الإجابة عليه في الفصل الموالي.

## الفصل الثاني:

تحليل واقع الاقتصاد الجزائري بين

الأزمات، الصدمات الهيكلية

ومؤشرات التوازن الاقتصادي

خلال فترة الدراسة

(1980-2020)

## تمهيد

مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بعدة أزمات وصدمات اقتصادية، وبحكم أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، فأغلب الأزمات والصدمات كانت نفطية، من انهيار أسعار النفط 1986 وما خلفته من آثار على الاقتصاد الجزائري، الأزمة المالية العالمية 2008، إلى انهيار أسعار النفط 2014، وأخرها أزمة كوفيد-19 والتي أدت إلى كساد الاقتصاد العالمي في عام 2020، حيث تعتبر من أخطر الصدمات منذ الكساد الكبير 1929. وقد أظهرت هذه الأزمات والصدمات العديد من الاختلالات الداخلية والخارجية، مما اضطر الجزائر منذ سنة 1989 الشروع في تطبيق العديد من الإصلاحات المدعومة من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما يعرف ببرامج التثبيت (الاستقرار) الاقتصادي والتعديل الهيكلي الهادفة إلى القضاء على الاختلالات ودفع عجلة النمو وإعادة التوازن الاقتصادي. ومنذ سنة 2001 شرعت الجزائر في تطبيق برامج تنموية متتالية لم يسبق لها مثيل في تاريخها المعاصر خاصة من حيث المبالغ الضخمة المخصصة لها، تهدف في مجملها إلى استرجاع توازنها الاقتصادية الداخلية والخارجية، وزيادة معدلات النمو وتحسين مستوى معيشة السكان. وللوقوف على مدى أثر الصدمات، والإصلاحات الاقتصادية على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1980-2020) قمنا بعرض وتحليل التوازن الاقتصادي من خلال أهداف السياسة الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات).

## المبحث الأول: تحليل طبيعة الأزمات والصدمات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2020)

الصدمات الاقتصادية هي أحداث عشوائية لا يمكن التنبؤ بها ولها تأثير واسع النطاق على الاقتصاد وتسببها أشياء خارج نطاق النماذج الاقتصادية. يمكن تصنيف الصدمات الاقتصادية على أنها تؤثر في المقام الأول على الاقتصاد من خلال جانب العرض أو الطلب. ويمكن أيضا تصنيفها حسب أصلها داخل قطاع معين من الاقتصاد (داخلية) أو تأثيرها عليه (خارجية)، وهناك نوع آخر من الصدمات التي تحدث تأثيرا في بيانات السلاسل الزمنية وهي ما يعرف بالصدمات الهيكلية وهو ما يهمننا في هذا البحث.

### المطلب الأول: الأزمات والصدمات الاقتصادية

#### أولا- مفهوم الصدمات

الصدمة الاقتصادية تعني "السبب الأساسي في حدوث الأزمة، أما مفهوم الأزمة فيعني وجود خلل يؤثر تأثير مادي على النظام بأكمله وهذا الخلل ناجم عن حدث مفاجئ، وقد يشار إلى الأزمة إذا لم يسيطر عليها في بدايتها بالكارثة، إذ أن الكارثة هي حدث مفاجئ ناجم عن فعل الطبيعة، أو هي تغير مفاجئ وحاد، أو يمكن القول أنها صدمة عارضة أو عشوائية، ونستنتج من ذلك أن الصدمة هي بداية لحدوث الأزمة وآثارها انهييار التوازن"<sup>1</sup>.

ويمكن أن نشير للصدمة الاقتصادية على أنها أي تغيير في متغيرات أو علاقات الاقتصاد الكلي الأساسية التي لها تأثير كبير على نتائج الاقتصاد الكلي ومقاييس الأداء الاقتصادي، مثل البطالة والاستهلاك والتضخم. ميزان المدفوعات،، غالبا ما تكون الصدمات غير متوقعة وعادة ما تكون نتيجة لأحداث يعتقد أنها خارج نطاق المعاملات الاقتصادية العادية. والصدمات الاقتصادية لها آثار واسعة النطاق ودائمة على الاقتصاد، ووفقا لنظرية دورة الأعمال الحقيقية (RBC)، يعتقد أنها السبب الجذري للركود والدورات الاقتصادية.

<sup>1</sup> محمد صالح سلمان، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة (1980-2005) دراسة قياسية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص142.



## ثانيا: أنواع الصدمات الاقتصادية

يمكن تصنيف الصدمات الاقتصادية على أنها تؤثر في المقام الأول على الاقتصاد من خلال جانب العرض أو الطلب. ويمكن أيضا تصنيفها حسب أصلها داخل قطاع معين من الاقتصاد أو تأثيرها عليه. وأخيرا، يمكن اعتبار الصدمات إما صدمات حقيقية أو اسمية، اعتمادا على ما إذا كانت ناشئة عن تغيرات في النشاط الاقتصادي الحقيقي أو تغيرات في القيم الاسمية للمتغيرات المالية، وعليه يمكن توضيح أهم أنواع الصدمات:

### 1- صدمات الطلب والعرض: ويمكن شرحهما من خلال مايلي:<sup>1</sup>

✓ **صدمات الطلب:** تحدث صدمات الطلب عندما يكون هناك تحول مفاجئ وكبير في أنماط الإنفاق الخاص، إما في شكل إنفاق استهلاكي من المستهلكين أو إنفاق استثماري من الشركات. ويمكن أن يؤدي الانكماش الاقتصادي في اقتصاد سوق تصدير رئيسية إلى إحداث صدمة سلبية للاستثمار التجاري، ولا سيما في الصناعات التصديرية. يمكن أن يتسبب انهيار أسعار الأسهم أو المساكن في صدمة سلبية للطلب حيث تتفاعل الأسر مع فقدان الثروة عن طريق خفض الإنفاق الاستهلاكي بشكل حاد. كما أن صدمات العرض للسلع الاستهلاكية مع الطلب غير المرن على الأسعار، مثل الغذاء والطاقة، يمكن أن تؤدي أيضا إلى صدمة الطلب عن طريق خفض الدخل الحقيقية للمستهلكين. يشير خبراء الاقتصاد أحيانا إلى صدمات جانب الطلب على أنها "صددمات غير تكنولوجية".

✓ **صددمات العرض:** هي حدث يجعل الإنتاج عبر الاقتصاد أكثر صعوبة أو أكثر تكلفة أو مستحيلا بالنسبة لبعض الصناعات على الأقل. يمكن أن يؤدي ارتفاع تكلفة السلع الأساسية المهمة مثل النفط إلى ارتفاع أسعار الوقود بشكل كبير، مما يجعل استخدامه لأغراض تجارية مكلفا. يمكن للكوارث الطبيعية أو الأحداث الجوية، مثل الأعاصير أو الفيضانات أو الزلازل الكبرى، أن تحفز صدمات الإمدادات أيضا، وكذلك الأحداث التي من صنع الإنسان مثل الحروب أو حوادث الإرهاب الكبرى. يشير خبراء الاقتصاد أحيانا إلى أغلب صدمات جانب العرض باعتبارها "صددمات تكنولوجية".

<sup>1</sup>Somer Anderson, Economic Shock, Investopedia, Updated July 31, 2021  
<https://www.investopedia.com/terms/e/economic-shock.asp>

**2- الصدمات العارضة أو العشوائية:** يظهر هذا النوع من الصدمات نتيجة للظروف الطارئة التي تحدث بسبب الكوارث الطبيعية كالزلازل، أو كوارث الحروب، وتلحق هذه الكوارث خسائر فادحة بالمنشآت الحيوية في البلد، وهذا النوع من الصدمات مؤقت، يزول عند انتهاء تلك الكوارث، ولكنها تظهر اختلال في التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة<sup>1</sup>.

**3- الصدمات الداخلية والخارجية:** أسباب الصدمات متنوعة ومعقدة، ويمكن أن تكون داخلية أو خارجية أو كليهما<sup>2</sup>:

✓ **الصدمات الداخلية:** تتضمن إتباع سياسات مالية ونقدية غير ملائمة من شأنها إحداث اختلالات اقتصادية كبيرة (كالعجز الكبير في الحساب الجاري والمالية العامة وارتفاع مستويات الدين الخارجي والعام)؛ واعتماد سعر صرف ثابت عند مستوى غير ملائم، مما قد يضر بالتنافسية ويقود إلى حالة مزمنة من عجز الحساب الجاري وتآكل الاحتياطيات الرسمية؛ وضعف النظام المالي الذي يمكن أن يخلق دورات انتعاش وركود في النشاط الاقتصادي. كذلك يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي و/أو ضعف المؤسسات إلى حدوث الأزمات عن طريق مفاومة جوانب الضعف في الاقتصاد.

✓ **الصدمات الخارجية:** وهي الصدمات التي تتراوح بين الكوارث الطبيعية والتقلبات الكبيرة في أسعار السلع الأولية، وهي أسباب شائعة للأزمات، وخاصة في البلدان منخفضة الدخل ذات القدرة المحدودة على الاستعداد لمثل هذه الصدمات والتي تعتمد على مجموعة ضيقة من منتجات التصدير. وبالإضافة إلى ذلك، ففي اقتصاد تتزايد فيه العولمة، يمكن أن تؤدي التغيرات المفاجئة في مزاج السوق إلى تقلب التدفقات الرأسمالية. وحتى البلدان ذات الأساسيات الاقتصادية السليمة يمكن أن تتضرر بشدة من أثر الأزمات والسياسات الاقتصادية في البلدان الأخرى. وجائحة كوفيد-19 هي مثال آخر لصدمة خارجية تؤثر على البلدان في مختلف أنحاء العالم. ومن أبرز الأحداث التي تؤدي إلى هذا النوع من الصدمات هي<sup>3</sup>:

• **تغير عوائد الصادرات:** تواجه العديد من البلدان صدمات خارجية (سلبية وإيجابية) تؤدي إلى حدوث كساد وذلك بسبب انخفاض عوائد الصادرات، وخاصة عندما يكون البلد معتمدا على تصدير سلعة واحدة فقط

<sup>1</sup> محمد يحيى الرقيق، الاتجاهات النقدية والعوامل المؤثرة في سرعة التداول النقدي في الجمهورية اليمنية "دراسة تحليلية قياسية" دراسة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2006، ص 207.

<sup>2</sup> تعريف صندوق النقد الدولي على الرابط التالي: <https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Lending>

<sup>3</sup> محمد صالح سلمان، مرجع سابق، ص 143.

أو عدد قليل من السلع كالنفط أو القطن أو النحاس إذ تحدث هذه الصدمات نتيجة انخفاض الإيرادات من العملة الأجنبية، أو ارتفاع عوائد الصادرات.

- **التضخم المستورد:** تعتمد الكثير من البلدان بشكل أساسي على السلع المستوردة وخاصة النفط الذي بارتفاع أسعاره يحدث انخفاض في الدخل الحقيقي في البلدان المستوردة للنفط بسبب كون الطلب على النفط غير مرن مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات ونفس الأمر ينطبق على عدد من السلع الأخرى.
- **ارتفاع تكاليف الاقتراض من الخارج:** كما حدث عام 1982 بعد أن رفضت بعض الدول تسديد ما بذمتها من ديون خارجية كالمكسيك مما أدى إلى تفجر أزمة المديونية الخارجية وارتفاع تكاليف الاقتراض من الخارج.
- **تغير مستوى الهبات والمعونات الأجنبية:** أحيانا يتغير مستوى المساعدات والهبات التي تحصل عليها الدولة من الدول المانحة عن مستواها السابق كما حصل لمصر بعد حرب الخليج الأولى حيث حصلت مصر على مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية.

**4- الصدمات الموسمية:** أكثر من يتعرض لهذا النوع من الصدمات تلك الدول التي تعتمد على تصدير السلع في موسم معين، وتعاني من التركيز السلعي في تصدير هذه السلع، وهذا النوع من الصدمات قصيرة الأجل وتؤثر على ميزان المدفوعات لفترة زمنية معينة خلال السنة<sup>1</sup>.

**5- الصدمات الدورية:** يرتكز هذا النوع من الصدمات في الاقتصاديات المفتوحة والتي تشكل فيها التجارة الخارجية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، ويتعرض الاقتصاد العالمي لفترات من الكساد والازدهار فتؤثر على صادرات هذه الدول سلباً وإيجاباً بشكل كبير<sup>2</sup>.

**6- الصدمات الحقيقية:** وتحدث عند اعتماد تكنولوجيا جديدة، أو منتج جديد، أو حدوث ظروف سيئة أو جيدة، أو ظهور مصادر جديدة للمواد الأولية، أو تقلبات في أسعار المواد الأولية، وتتعرض العديد من الدول إلى هذا النوع

<sup>1</sup> محمد يحيى الرقيق، مرجع سابق، ص 208.

<sup>2</sup> نسيم بن يحيى، طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمة الطلب، صدمات العرض) وسبل علاجها، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 05، جانفي 2015، ص 136.

من الصدمات، وتحدث عندما يكون حدث مفاجئ في سوق السلع والخدمات مما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي إما بالزيادة أو النقصان.<sup>1</sup>

**7-الصدمات المالية:** الصدمة المالية هي تلك التي تنشأ من القطاع المالي للاقتصاد. ولأن الاقتصاديات الحديثة تعتمد اعتمادا عميقا على تدفق السيولة والائتمان لتمويل العمليات العادية وكشوف المرتبات، فإن الصدمات المالية يمكن أن تؤثر على كل صناعة في الاقتصاد. إن انهيار سوق الأسهم، أو أزمة السيولة في النظام المصرفي، أو التغيرات التي لا يمكن التنبؤ بها في السياسة النقدية، أو الانخفاض السريع في قيمة العملة من شأنه أن يكون أمثلة على الصدمات المالية. الصدمات المالية هي الشكل الرئيسي للصدمات الاسمية، على الرغم من أن آثارها يمكن أن يكون لها بوضوح تأثير خطير على النشاط الاقتصادي الحقيقي.<sup>2</sup>

**8-الصدمات التكنولوجية:** تنتج الصدمة التكنولوجية عن التطورات التكنولوجية التي تؤثر على الإنتاجية. إن إدخال أجهزة الكمبيوتر وتكنولوجيا الإنترنت وما ينتج عنها من زيادة في الإنتاجية عبر العديد من المهن المختلفة هو مثال على صدمة تكنولوجية إيجابية. وكثيرا ما يستخدم الاقتصاديون مصطلح التكنولوجيا بمعنى أوسع بكثير، بحيث أن العديد من الأمثلة المذكورة أعلاه للصدمات الاقتصادية، مثل ارتفاع أسعار الطاقة، سوف تندرج أيضا تحت فئة الصدمات التكنولوجية. ومع ذلك غالبا ما يشير الناس أيضا إلى الصدمات الناشئة على وجه التحديد من قطاع التكنولوجيا على أنها صدمات تكنولوجية.<sup>3</sup>

**9-الصدمات الهيكلية:** يمكن تفسير الصدمات الهيكلية من خلال الانقطاع الهيكلي (structural break) الذي يمكن أن يحدث على مستوى بيانات السلاسل الزمنية، وعليه يمكن تعريف الانقطاع الهيكلي على أنه تحول مفاجئ في بيانات السلاسل الزمنية. ويمكن أن ينطوي هذا التغيير على تغيير في المتوسط أو تغيير في المعلمات الأخرى للمسار الذي ينتج السلسلة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>Gordon Robert, Macroeconomics, Sixth Edition, New York: Harper Collins, (1993), P202.

<sup>2</sup>Somer Anderson, op cite.

<sup>3</sup>Somer Anderson, Ipid.

<sup>4</sup>ManiklalAdhikary, Anindya Bhattacharya, Trade-Off Between Defense and Development: A Time Series Study in India, Handbook of Research on Military Expenditure on Economic and Political Resources, 2018, P 448-471

إن موضوع الصدمات والتغيرات الهيكلية له أهمية كبيرة في تحليل السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي. يحدث التغيير الهيكلي في بيانات السلاسل الزمنية لعدد من الأسباب، بما في ذلك الأزمات الاقتصادية، والتغيرات في الترتيبات المؤسسية، وتغييرات السياسات، وتحولات النظام من بين أسباب أخرى. والأهم من ذلك، إذا كانت التغيرات الهيكلية موجودة في مسار توليد البيانات ولكنها لم تدرج في مواصفات اختبار جذر الوحدة، فقد تكون النتائج منحازة نحو عدم الرفض الخاطئ لفرضية عدم الاستقرار ((Perron(1989)؛ Perron(1997)؛ Leybourne and Newbold(2003)). والنتيجة المترتبة على مثل هذه النتيجة تعني ضمنا أن أي صدمة سواء كانت في الطلب أو العرض أو ناجمة عن السياسات للمتغير سوف تخلف تأثيرات على المتغير في الأجل الطويل جدا. وقد يؤثر هذا أيضا على الدقة في التنبؤ<sup>1</sup>.

غالبا ما تكون للسلاسل الزمنية الاقتصادية اتجاهات أو مكونات موسمية واضحة وتباينات زمنية متفاوتة. في حين يمكن في بعض الأحيان القضاء على هذه المكونات عن طريق التحولات البسيطة، لا يزال هناك أهمية أخرى مصدر عدم انتظام النشاط، أي الأحداث التي تسبب اضطرابات في النظم الاقتصادية في فترات زمنية معينة. فعلى سبيل المثال، عادة ما تغير الحروب الظروف الاقتصادية في بعض المناطق أو البلدان بشكل ملحوظ. أيضا تشريع ضريبي جديد قد يكون له تأثير كبير على بعض المتغيرات الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فإن صدمات أسعار النفط في 1974/1973 و 1980/1979 هي الأحداث التي تسببت في حدوث تغييرات جذرية في بعض المتغيرات (لا سيما سعر البنزين). وقد تكون هذه الأحداث مصادر للصدمات الهيكلية في النظم الاقتصادية<sup>2</sup>.

في الاقتصاد القياسي والإحصاء، يعد الانقطاع الهيكلي تغيرا غير متوقع بمرور الزمن في معلمات نماذج الانحدار، مما قد يؤدي إلى أخطاء تنبؤ ضخمة وعدم موثوقية النموذج بشكل عام<sup>3</sup>. وقد شاع David Hendry هذه المسألة، حيث جادل بأن عدم استقرار المعاملات كثيرا ما تسبب في فشل التنبؤات، وبالتالي يجب

<sup>1</sup> Lydia Ndirangu and Conrado García and Ciliaka Gitau, Evidence of Structural Breaks in Kenya Macroeconomic Variables, A paper prepared for the CSAE Conference, 2014, p2.

<sup>2</sup> Helmut Lütkepohl, (2005), New Introduction to Multiple Time Series Analysis, Springer, Germany, P182.

<sup>3</sup> Hansen, Bruce, E, The New Econometrics of Structural Change: Dating Breaks in U.S. Labour Productivity." Journal of Economic Perspectives, 15 (4), 2001, p117-128.

علينا اختبار الاستقرار الهيكلي بشكل روتيني. الاستقرار الهيكلي - أي الثبات الزمني لمعاملات الانحدار - هو قضية مركزية في جميع تطبيقات نماذج الانحدار الخطي<sup>1</sup>.

تستخدم نماذج السلاسل الزمنية لمجموعة متنوعة من الأسباب - التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وفهم النتائج السابقة، وتقديم اقتراحات السياسة، وأكثر من ذلك بكثير. إن عدم استقرار المعلمة يقلل من قدرة النموذج على تحقيق أي من هذه الأهداف. وقد أظهرت البحوث ما يلي:

- ✓ قد تبين أن العديد من المؤشرات الاقتصادية الهامة والمستخدم على نطاق واسع لها انقطاعات هيكلية.
- ✓ الفشل في التعرف على الانقطاعات الهيكلية يمكن أن يؤدي إلى استنتاجات غير صالحة وتوقعات غير دقيقة.
- ✓ يمكن أن يؤدي تحديد الانقطاعات الهيكلية في النماذج إلى فهم أفضل للآليات الحقيقية التي تقود التغييرات في البيانات.

تؤثر الصدمات الاقتصادية على التفضيل السياسي. إن تجربة الصدمات السلبية مثل فقدان الوظائف تجعل الأفراد يفضلون سياسات إعادة التوزيع والسياسات الاجتماعية الأوسع نطاقاً. تشير بعض الأدلة إلى أن الصدمات الاقتصادية السلبية تتسبب في فقدان الأفراد للثقة في الأنظمة السياسية، على الرغم من أن هذا التآكل في الثقة غالباً ما يكون مؤقتاً، ويرتد بمرور الزمن. قد يغير جزء ضئيل من الناخبين أنماط تصويتهم استجابة للصدمة، والتي يمكن أن تشمل دعم المرشحين والسياسات المناهضة للمؤسسة أو الشعبوية أو اليسارية أو التي تتوقف عن المشاركة في العملية الانتخابية. ترتبط الصدمات الاقتصادية الإيجابية بزيادة الثقة في المؤسسات الحكومية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Ahmed, Mumtaz; Haider, Gulfam; Zaman, Asad, Detecting structural change with heteroskedasticity. Communications in Statistics – Theory and Methods. 46(21), October 2016, pp 10446–10455.

<sup>2</sup> Margalit, Yotam, Political Responses to Economic Shocks, Annual Review of Political Science. 22 (1), 2019, 277–295

## المطلب الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري من حيث الأزمات والصدمات الاقتصادية

أولاً: أزمة 1986 وأثرها على الاقتصاد الجزائري:

لقد كان الانهيار الكبير في سعر النفط في السوق الدولي للبتروول خلال سنة 1986 له تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري وكشف عن ضعف المنظومة الاقتصادية في الجزائر، حيث انهار سعر البرميل الواحد ووصل إلى أقل من 13 دولار، والجدول الآتي يوضح التذبذب الكبير في أسعار النفط خلال الفترة (1985-1990).

الجدول رقم (1-2): تطور متوسط سعر النفط خلال الفترة (1985-1990) الوحدة: دولار/برميل

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
سعر البرميل	27,52	12,97	17,37	14,24	31,17	66,18

Source :Opec Annual Statistical Bulletin 2005at:www.opec.org

يتضح من خلال الجدول انخفاض أسعار النفط سنة 1986 إلى 12,97 دولار للبرميل بعدما كان 27,52 دولار للبرميل أي انخفاض بنسبة 52,87%، بالمقارنة مع السنة السابقة، لكن سرعان ما استعاد عافيته بعد الأزمة ليصل 66,18 دولار للبرميل سنة 1990. ولعل أهم الأسباب التي كانت وراء وقوع الأزمة النفطية لسنة 1986 هي<sup>1</sup>:

**1-عدم التزام أعضاء الأوبك بحصصها:** في بداية الثمانينات طبقت الأوبك نظام الحصص للضغط على الأسعار بما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي وحددت سقف الإنتاج بـ 17 مليون برميل يومي، إلا أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحددة ورفعت إنتاجها، فعلى سبيل المثال رفعت نيجيريا وليبيا حصصهما بزيادة قدرها 200000 برميل في اليوم كما أبرمت السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج يقدر بـ 1,25 مليون برميل في اليوم؛

**2-المنافسة:** إن ظهور دول جديدة منتجة للبتروول وبطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا والنرويج إلى جانب الاستكشافات والتنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية كل ذلك أدى إلى تراجع نسبة سيطرة دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط، حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15% من إجمالي الاستهلاك العالمي؛

**3-اللجوء إلى مواد بديلة:** عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 تحولت العديد من الدول الصناعية لتعويض النفط بمصادر طاقة جديدة بديلة كالفحم، ففي كندا مثلاً تراجعت نسبة استهلاك النفط من 41% سنة 1979

<sup>1</sup> بروكي عبد الرحمان وعبد الرحمان عبد القادر، الأزمات النفطية وآليات إدارتها في الجزائر "دراسة مقارنة للأزمة النفطية 1986 والأزمة النفطية 2015"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إدارة الأزمات في الوطن العربي -الواقع والتحديات- يومي 10،09 ديسمبر 2015، جامعة أحمد دراية ادرار، ص 3.

إلى 30% سنة 1985، في مقابل ذلك ارتفع استهلاك الفحم خلال نفس السنة من 8% إلى 13% سنة 1985.

انهيار أسعار البترول أدخل الدولة الجزائرية في أزمة اقتصادية تمثلت في تسجيل عجز على مستوى الميزان التجاري سنة 1986 حوالي 1,39 مليار دولار الذي تسبب في إحداث اختلال هيكلي فرض على السلطات العمومية مراجعة القوانين الاقتصادية التي كان يسير عليها الاقتصاد الوطني، التي باشرت في الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات، وقد تزامنت مع المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، ومع تغير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لامركزي وفق قانون 86-12 الرامي إلى الإصلاحات التالية<sup>1</sup>:

✓ تقليص دور الخزينة المتعاطم في تمويل الاستثمارات المنصوص عليه في قانون 1971 مع دعم الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية؛

✓ بموجب هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة قنوات لتمويل المعتمدة على الادخار العام، وإعادة توجيهه نحو الاستثمار الحقيقي؛

✓ تجسيد دور البنك المركزي كسلطة نقدية مع تعزيز وظائفه الرئيسية كدوره كبنك البنوك، وإن كانت هذه المهام تسيير وفق توجيه الحكومة المتمثلة في السلطة التنفيذية.

أثر الأزمة كان عميق في الاقتصاد الجزائري مما جعل السلطات العمومية آنذاك تواصل سياسة الإصلاحات الاقتصادية مع إعطاء الأولوية لوحدة الاقتصاد الجزئي، والتي راهنت عليها الدولة الجزائرية كبديل لاقتصاد الربيع، والتي دفعت السلطات العمومية إعادة النظر في القوانين الاقتصادية وخاصة التي تسيير المؤسسات الاقتصادية، وعلى أثرها تم تشريع قانون استقلالية المؤسسات الاقتصادية بما فيها قطاع البنوك سنة 1988. الذي جاء ينص على المبادئ التالية<sup>2</sup>:

✓ تعزيز دور البنك المركزي في تسيير المعروض النقدي من الكتلة النقدية لغرض التحكم في قيمة العملة والحفاظ على الأسعار؛

✓ منح استقلالية للمؤسسات الاقتصادية، وأيضا منح استقلالية للبنوك التجارية المشكلة للقطاع المصرفي؛

<sup>1</sup> بيج عبد القادر، تحديات الاقتصاد الجزائري أمام صدمات تقلبات أسعار النفط بين أزمة 1986-2015، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي ميلة، العدد 01، المجلد 02، 2018، ص 401.

<sup>2</sup> بيج عبد القادر، المرجع نفسه، ص 402.



- ✓ السماح للمؤسسات الإقراض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل.
- وتمثلت أغلب الآثار الاقتصادية جراء انهيار أسعار البترول سنة 1986 على الاقتصاد الجزائري فيما يلي<sup>1</sup>:
- ✓ انخفاض الإيرادات البترولية بمقدار 20% بسبب انهيار أسعار البترول التي انخفضت من 60% إلى 70% مما جعل الجزائر عاجزة عن تمويل مشاريعها التنموية؛
- ✓ إصابة الميزان التجاري وميزان المدفوعات باختلالات هيكلية، حيث وصل حجم التضخم إلى 42%، وانخفضت طاقة المصانع إلى مادون 50%؛
- ✓ تدهور المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، من حيث ضعف الجهاز الإنتاجي كما وكيفاً؛
- ✓ أصيب الاقتصاد الجزائري بحالة من الانكماش والركود الاقتصادي، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي سنتي 1986 و 1987 إلى معدل 1% بعدما كان 3,5% في سنة 1985، ونقص مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 0,4%، مع انخفاض الاستثمار بـ 4,2%، وتدني المخزون من المواد الإنتاجية بنسبة 159,6%، وهبوط الواردات بنسبة 16,4%، وانخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة من 122 ألفاً إلى 74 ألف منصباً أي بنسبة 40%؛
- ✓ ارتفاع حجم الدين العمومي خاصة منه المديونية الخارجية، بحيث انتقلت نسبة خدمة المديونية من الناتج المحلي الخام من 8,27% سنة 1986 إلى 21,7% سنة 1971، مما كان له الأثر السلبي على مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تحمل السياسة المالية والعجز الموازي آنذاك، كما انحارت عوائد الصادرات بأكثر من 42,13% ووصلت إلى 7,43 مليار دولار سنة 1986؛
- ✓ بروز أدنى قيمة في عجز الميزان التجاري سنة 1986، ثم عجز آخر نهاية سنة 1989 بسبب الأوضاع المالية السيئة التي كانت تعيشها الجزائر، وخاصة فيما كان يتعلق بتراكم المديونية وحلول مواعيد الاستحقاق، إضافة إلى عدم قدرة إجمالي الصادرات على تغطية الواردات الكلية؛
- ✓ عرفت العملة المحلية أيضاً تدهور في قيمتها خاصة وأن سعر الصرف كان يتحدد إدارياً أثناء فترة الثمانينات، حيث ارتفع سعر الصرف من 1 دولار = 4,31 دينار جزائري سنة 1981 إلى 7,60 دينار سنة 1989. كما تميزت هذه الفترة بظهور سوق موازية للعملة الأجنبية، فاق سعر صرف الدينار بها نظيره في السوق الرسمية،

<sup>1</sup> بروكي عبد الرحمان وعبد الرحمان عبد القادر، مرجع سابق، ص 4.

إضافة إلى انخفاض الاحتياطيات من الصرف الأجنبي بنسبة 66% ما بين سنتي 1985 و 1989 وهو ما زاد من الضغط على قيمة الدينار الجزائري.

فالصدمة البترولية سنة 1986 كشفت عن هشاشة وضعف المنظومة الاقتصادية في الجزائر بحيث أصابها اختلالات هيكلية سواء في الميزان التجاري أو في ميزان المدفوعات، التضخم، النمو الاقتصادي، التشغيل.

### ثانيا: الأزمة المالية 2008 وأثرها على الاقتصاد الجزائري:

تطورت الاضطرابات المالية التي ظهرت اعتبار من منتصف 2007، على إثر أزمة القروض الرهينة عالية المخاطر في الولايات المتحدة، بحدة أكبر خلال سنة 2008، وأفضت إلى حدوث الأزمة المصرفية والمالية الأخطر منذ الكساد العظيم في سنوات 1930.

تكشف الاتجاهات الرئيسية النقدية والمالية، التي ميزت تطور الاقتصاد الوطني خلال سنة 2008، عن درجة المقاومة التي أبدتها الوضعية المالية الخارجية للجزائر، وذلك في ظرف تميزت بتزايد حدة الأزمة المالية الدولية. بعد العودة إلى استقرار الاقتصاد الكلي في سنة 2000، كانت الاداءات الاقتصادية والمالية للجزائر بين 2001 و 2008 مدعمة، كما يشهد على ذلك الأداء القوي للنمو الاقتصادي خارج المحروقات، الذي تجر برامج الإنعاش ودعم النمو، كما كانت أيضا الاداءات المالية الكلية للجزائر من جانبها جد متميزة. خلال سنة 2008 المتميزة بتزايد حدة الأزمة المالية، واصلت الجزائر ادائها الاقتصادية الجيدة، بغض النظر عن الركود في قطاع المحروقات، الذي سجل سنته الثالثة على التوالي من انخفاض القيمة المضافة. كان النمو خارج المحروقات الذي يجره برنامج الاستثمارات العمومية يفوق 6% للسنة الثانية على التوالي، بينما بقي التضخم تحت السيطرة (4,4%) على أساس متوسط سنوي مقابل 3,5% في 2007)، وذلك بالرغم من ظرف التضخم المستورد المتصل بقفزة التضخم على المستوى العالمي. فيما يخص تدعيم الاستقرار المالي في الجزائر، أعطى الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 اوت 2003 لبنك الجزائر صلاحيات واسعة في مجال الاستقرار المالي، مثل مهمة الرقابة على حسن سير وأمن أنظمة الدفع. حتى وان كانت الجزائر لم تتعرض إلى الصدمة الخارجية المسماة "الصدمة الفجائية"، فقد تأثر الاقتصاد الوطني بنوع آخر من الصدمة الخارجية ترتبط بالركود المتزامن على مستوى الدول المصنعة والأزمة الاقتصادية العالمية الخطيرة لهذه السنة. بعد سقوط أسعار المحروقات وانخفاض إيرادات السابقات في الثلاثي الرابع من السنة السابقة، فان قناة انتقال آثار الأزمة

الاقتصادية العالمية إلى الاقتصاد الجزائري كانت متمثلة في سنة 2009، أساسا بمستوى أسعار المحروقات وانخفاض الطلب في هذا المجال<sup>1</sup>.

### ثالثا: أزمة انهيار أسعار البترول 2014:

للصدمات النفطية وقع حاد على الاقتصاد الجزائري بسبب أن الجزائر بلد ريعي يعتمد على النفط في تسيير اقتصاده، ولقد تجلت آثار الصدمة النفطية لسنة 2014 على مختلف التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري، خصوصا صندوق ضبط الموارد وكذا احتياطي الصرف، الذي تأثر بشكل كبير نتيجة هذه الأزمة.

**1- أسباب انهيار أسعار البترول في الفترة (2014-2016):** ويمكن إرجاع أسباب انهيار أسعار النفط في الفترة 2014-2016، وفشل هذا الانهيار في تعزيز النشاط الاقتصادي إلى<sup>2</sup>:

✓ انهارت أسعار النفط في 2014-2016 بسبب تنامي الوفرة في المعروض، ولكن هذا الانهيار فشل في تحقيق الدفعة المطلوبة لنمو الاقتصاد العالمي الذي توقعه الكثيرون. ففي هذا الوضع، تراجعت الفائدة من انخفاض أسعار النفط تراجعا ملموسا بسبب ضعف استجابة النشاط الاقتصادي في الأسواق الناشئة الرئيسية المستوردة للنفط، وآثار الانكماش الحاد في استثمارات الطاقة على النشاط الاقتصادي الأمريكي، والركود المفاجئ في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط.

✓ في الفترة بين منتصف عام 2014 وأوائل عام 2016، واجه الاقتصاد العالمي واحدا من أكبر الانخفاضات في أسعار النفط في التاريخ الحديث. وكان انخفاض الأسعار بنسبة 70% خلال تلك الفترة واحدا من أكبر ثلاثة انخفاضات منذ الحرب العالمية الثانية، وهو الأطول منذ انهيارها عام 1986 بسبب العرض.

✓ لعب الازدهار في إنتاج النفط الصخري الأمريكي دورا هاما في انهيار أسعار النفط من منتصف 2014 إلى أوائل عام 2016. وقد أدت المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة في هذا القطاع إلى خفض أسعار التعادل إلى حد كبير، مما جعل النفط الصخري الأمريكي هو المنتج الفعلي للتكلفة الحدية في سوق النفط العالمية.

<sup>1</sup> بنك الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر الدكتور محمد لكصاسي أمام المجلس الشعبي الوطني، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر فيما يخص الأزمة المالية الدولية، على الرابط التالي: تاريخ الاطلاع: 2022/06/06.

[https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/intervention\\_apn\\_ar.pdf](https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/intervention_apn_ar.pdf)

<sup>2</sup>Marc Stocker, John Baffes, Dana Vorisek, What triggered the oil price plunge of 2014-2016 and why it failed to deliver an economic impetus in eight charts, worldbank, January 18, 2018. <https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/what-triggered-oil-price-plunge-2014-2016-and-why-it-failed-deliver-economic-impetus-eight-charts>

- ✓ يعزى انخفاض أسعار النفط في البداية من منتصف 2014 إلى أوائل 2015 إلى عوامل العرض، بما في ذلك ازدهار إنتاج النفط الأمريكي، وانحسار المخاوف الجيوسياسية، وتغير سياسات أوبك. ومع ذلك، لعبت آفاق الطلب المتدهورة دورا أيضا، وخاصة من منتصف 2015 إلى أوائل عام 2016. وهذا ما يفسر جزئيا فشل انهيار أسعار النفط في توفير دفعة لاحقة للنشاط الاقتصادي العالمي.
- ✓ على الرغم من أن انخفاض أسعار النفط أدى إلى استجابات كبيرة في مجال السياسات في البلدان المصدرة للنفط، فإنه سيلزم بذل جهود إصلاحية أكثر استدامة بالنظر إلى التوقعات الضعيفة الطويلة الأجل لأسعار النفط. ولا تزال البلدان المصدرة للنفط تتسم بالمستويات الأدنى لتنوع الصادرات بين أي مجموعات أخرى من البلدان.
- ✓ ألقى انهيار أسعار النفط في الفترة 2014-2016 بظلال تستمر طويلا على البلدان المصدرة للنفط. فالانخفاض الشديد في الاستثمار والإنتاج يؤدي عموما إلى ضعف نمو الناتج المحتمل على مدى فترات طويلة من الزمن. وتؤكد التوقعات بانخفاض أسعار النفط بشكل ملحوظ عما كان متوقعا على الحاجة الملحة لتطبيق إصلاحات تستعيد النمو واستدامة المالية العامة.

## 2- تداعيات أزمة انهيار أسعار البترول 2014 على الاقتصاد الجزائري: وتجلت فيما يلي:

- ✓ **الناتج المحلي الإجمالي:** تأثر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بانخفاض أسعار النفط حيث انخفضت بنسبة 5,2% سنة 2014 إلى 2,5% مباشرة بعد الأزمة سنة 2015، ورغم تعافي الذي شهدته هذه المعدلات لكنها تبقى عكس توقعات الحكومة<sup>1</sup>.
- ✓ **إيرادات الميزانية العامة:** تضاعف عجز المالية العامة تقريبا ليصل إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي في 2015 وتعادل موازنة 2016 يتطلب سعر 110 دولار للبرميل وفي 2017 تم وضع ميزانية توازنية بسعر مرجعي توازني هو 50 دولار. ولمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات<sup>2</sup>، وهو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص وهي حسابات مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية، وتمثل مصادر تمويل الصندوق في فائض الجباية البترولية الناتج

<sup>1</sup> سفيان بوقطاية وآخرون، أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري-التداعيات والحلول، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، جوان 2018، ص 356.

<sup>2</sup> حدادي عبد الغني وبن عبد الفتاح دحمان، آثار صدمة انهيار أسعار النفط الأخيرة 2014-2017 على الاقتصاد الجزائري وآليات مواجهتها، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 1، 2017، ص 110.

عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق<sup>1</sup>. ولقد انخفض سعر الخام الجزائري بحوالي 64 دولار للبرميل في 24 شهرا من جوان (112,7 دولار للبرميل) إلى جوان 2016 (49 دولار للبرميل)، وذلك بانخفاض قدره 57%. ونتيجة لهذا الانخفاض انخفضت الجباية البترولية المحصلة بنحو 1616 مليار دج، وتسجيل عجز في الميزانية بنحو 3103,8 مليار دج في 2014، و 2285,9 مليار دج في 2019. ويعتبر فائض الجباية البترولية المورد الرئيسي لصندوق ضبط الإيرادات وتزامنا مع انهيار أسعار النفط بعد 2014 بدأ رصيد صندوق ضبط الإيرادات بالتناقص، حيث كان رصيد الصندوق في عام 2013 عند مستوى 5563,5 مليار دج حين كانت أسعار النفط فوق مستوى الـ 100 دولار للبرميل وفقد الصندوق أكثر من نصف قيمته في عام 2015 عندما تراجعت أسعار النفط أدنى مستوى 55 دولارا للبرميل ليتم استنفاد ماتبقى من رصيده خلال العامين 2016 و 2017<sup>2</sup>.

✓ **عجز في الحسابات الخارجية:** حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 7,78 مليار دولار في النصف الأول من 2015 وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات، وتبعاً لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71% عوض 111% في النصف الأول لعام 2014، لتتقلص في سنة 2016 و 2017. كما انخفضت احتياطات الصرف بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار ثم إلى 118 مليار دولار سنة 2016 لتبلغ خلال 2017 وبالضبط خلال عرض مخطط الحكومة الأخير أمام البرلمان 104 مليار دولار مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013<sup>3</sup>.

✓ **التجارة الخارجية:** تركت هذه الأزمة أثارها على التجارة الخارجية، وعموما نجد تدهور كبير حصل في المداخيل النفطية تجاوز 50%، كما أن الصادرات خارج المحروقات لم تتعد في أحسن الأحوال 5% من إجمالي الصادرات، كما نجد الواردات الإجمالية لم تستطع أن تنزل تحت سقف مليار دولار رغم الجهود المبذولة لكبحها، وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يدخل نفق العجز التجاري ابتداءً من عام 2015<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية-الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2011، ص 219.

<sup>2</sup> عكاش مسيفة وزبيري رابع، انهيار أسعار النفط وتأثيرها على صندوق الثروة السيادي الجزائري والسعودي خلال الفترة (2014-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 19، العدد 01، ديسمبر 2009، ص 36.

<sup>3</sup> حدادي عبد الغني وبن عبد الفتاح دحمان، مرجع سابق، ص 111.

<sup>4</sup> لحمش مهدي ومداني جميلة، انهيار أسعار النفط لعام 2014 وتداعياته على التجارة الخارجية (الصادرات والواردات)-حالة الجزائر 2014-2018، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 01، 2020، ص 61.

#### رابعاً: أزمة كوفيد-19 وأثرها على الاقتصاد الجزائري:

تعرضت الجزائر لصدمتين هما انتشار "كوفيد-19" والانخفاض الحاد في أسعار النفط. وتستجيب سياسة الحكومة للصدمتين. تم الإبلاغ عن أول حالة من COVID-19 في 25 فيفري 2020. وقد نفذت السلطات تدابير احتواء منذ أوائل فبراير (مثل إلغاء الرحلات الجوية وفرض الحجر الصحي على الجزائريين العائدين). وشملت تدابير الحبس إغلاق المدارس والجامعات والمطاعم والمحلات التجارية؛ إلغاء المناسبات العامة والخاصة؛ إغلاق خدمات النقل (الداخلية والخارجية)؛ وضع نصف موظفي الخدمة المدنية والعمال الخاصين في إجازة إلزامية مع تعويض كامل. وألغيت المظاهرات والأنشطة الدينية، وصدر أمر بإغلاق المناطق المتضررة وفرض حظر التجول في عدة مدن من بينها الجزائر العاصمة<sup>1</sup>.

خلال الأشهر الـ 11 الأولى من عام 2020، انخفض الميزان التجاري بنسبة 84٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، على الرغم من الانخفاض في الواردات المقدر بـ 18.25٪. ويرجع ذلك إلى الاعتماد الكبير على المحروقات ( 93٪ من الصادرات في 2019). بعد صدمتي انخفاض أسعار النفط في 2008 و 2014، تسببت الأزمة الصحية جراء تفشي جائحة كورونا في 2020 صدمة نفطية جديدة مع سعر برنت خام دون 25 دولاراً أمريكياً انعكس سلباً على انخفاض عائدات النفط. وأدت عمليات الاحتواء التي تم اتخاذها كجزء من مكافحة الوباء، إلى تعطيل أداء القطاعات الاقتصادية مسببة ركوداً غير مسبوق. ومن أجل تنفيذ جميع التدابير الوقائية، كان على الدولة تعبئة مخصصات عامة قدرها 65.5 مليار دينار، في حين بلغت الميزانية المخصصة للتحويلات الاجتماعية نحو 1800 مليار دينار<sup>2</sup>.

أدت جائحة كورونا إلى كساد الاقتصاد الجزائري في عام 2020. حيث انكمش معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 5.5% وسط إجراءات إغلاق صارمة لاحتواء كورونا، وقد تفاقم هذا الوضع بسبب انكماش قطاع الهيدروكربونات ونموذج النمو العشوائي الذي تقوده المؤسسات العمومية والصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص كي يكون المحرك الجديد لعجلة النمو الاقتصادي. وتشهد صناعة الهيدروكربونات (المحروقات)، التي تمثل 20% من إجمالي الناتج المحلي و 41% من إيرادات الموازنة، و 94% من إيرادات الصادرات، تراجعاً

<sup>1</sup> صندوق النقد الدولي، سياسات الاستجابة لأزمة كوفيد-19 على الرابط التالي (2022/06/22):

<https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19>.

<sup>2</sup> بوابة الوزارة الأولى على الرابط التالي تاريخ الاطلاع: 2022/06/26:

<http://www.cg.gov.dz/ar/gouvernement/dossiers-de-l-heure/pre-2020-2024-ar.html>

الفصل الثاني: تحليل واقع الاقتصاد الجزائري بين الأزمات، الصدمات الهيكلية ومؤشرات التوازن الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1980-2020)

---

هيكليا.<sup>1</sup> وستحتاج الجزائر شأنها شأن البلدان الأخرى المصدرة للنفط، إلى التحول نحو التنويع الاقتصادي لزيادة فرص العمل. فضلا عن ضرورة استكمال السياسات الرامية إلى توليد إيرادات إضافية للمالية العامة للدولة بتدابير أخرى لتحسين كفاءة الإنفاق العام وتحقيق العدل والإنصاف في هذا الإنفاق. وسيعتمد نجاح الإصلاح الهيكلي على قدرة الجزائر على استعادة الاستقرار والتوازن الاقتصادي الكلي ووضع سياسات حاسمة لمساندة تنمية القطاع الخاص وتطويره، مع الاستمرار في حماية الشرائح الأولى بالرعاية من السكان .

---

<sup>1</sup> تقرير بنك الدولي حول الجزائر على الرابط التالي : تاريخ الاطلاع: 2022/03/27

<https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview#1>.

## المبحث الثاني: دور الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية في إعادة التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1980-2020)

مرت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية منذ الاستقلال بعدت مراحل، حيث عرفت مرحلة التسيير الذاتي منذ سنة 1963، ثم مرحلة التسيير الاشتراكي في سنة 1971، تلتها مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات سنة 1980، وبعدها نظام توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1988، بالإضافة إلى سياسة الخوصصة، ومع منتصف الثمانينات عرفت الجزائر أزمة مالية واقتصادية حادة ناتجة عن انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية وعجزها عن تمويل استثماراتها العمومية لعدم وجود بديل يحل محل النفط، مما اضطر الجزائر إلى تطبيق العديد من الإصلاحات المدعومة من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى تطبيق برامج تنموية متتالية، تهدف في مجملها إلى استرجاع توازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية. لذلك سنقوم بتحليل هذه المخططات والبرامج التنموية خلال فترة الدراسة (1980-2020). وقد تمثلت في:

✓ مرحلة قبل الإصلاحات (1980-1989)

✓ مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي) (1990-1999)

✓ المرحلة الثانية من الإصلاحات:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)؛

- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)؛

- البرنامج الخماسي (2010-2014)؛

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019).



### المطلب الأول: مرحلة قبل الإصلاحات (1980-1989):

تميزت مرحلة 1980-1989 بإعادة النظر في كيفية تشغيل الاقتصاد، من خلال السعي إلى معالجة الاختلالات الاقتصادية، وهذا بالاهتمام أكثر بالقطاعات التي لم تعط لها الأولوية من قبل، من خلال مخططين تنمويين. كما تتميز بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات التي كان من شأنها إعادة هيكلة المؤسسات العمومية والتي تهدف إلى السعي نحو التلبية المتزايدة لاحتياجات الاقتصاد واحتياجات المواطنين، في إطار إنجاز أهداف المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال:<sup>1</sup>

- ✓ تحسين ظروف سير الاقتصاد؛
- ✓ تحكم أكثر في جهاز الإنتاج؛
- ✓ الالتزام بنتائج أنشطة المؤسسات على ضوء الأهداف التي رسمها التخطيط الوطني.

### أولاً-المخطط الخماسي الأول للتنمية (1980-1985):

شهدت الفترة (1980-1984) تطبيق المخطط الخماسي الأول، إذ تم التركيز أساساً على إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية، ومع الضغوطات ومن أجل الرفع بكفاءة وأداء هذه المؤسسات اتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة عرفت بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات، تمثلت في عملية التنازل عن الممتلكات العمومية، حيث صدر المرسوم 242/80 المؤرخ في سنة 1980 والمتعلق بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الاقتصادية، وكانت سنة 1981 هي سنة تطبيق هذا الإصلاح. ويقصد بها تقسيم المؤسسات الاقتصادية إلى مؤسسات صغيرة الحجم حتى يتمكن المسيريون التحكم بها وتحسين مردوديتها، حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة<sup>2</sup>. بالإضافة إلى إقرار مجموعة من الإصلاحات في القطاع الزراعي، حيث تم في هذا الإطار<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> مرسوم رقم 242-80 المؤرخ في 04 أكتوبر سنة 1980 يتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات، الجريدة الرسمية، العدد 41، 07 أكتوبر 1980، ص 1513.

<sup>2</sup> عرقوب نبيلة، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (1980-2010)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 28، المجلد 2، 2013، ص 70-71.

<sup>3</sup> عبد الرحمان تومي، الجزائر بين محاولتين من أجل التنمية: شروط النجاح وأسباب الإخفاق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 25، العدد 113، جامعة بغداد، 2019، ص 429.

- ✓ تفكيك للمؤسسات العمومية، إذ انتقل عدد هذه الأخيرة من 150 مؤسسة إلى 450 مؤسسة، بحجة اللامركزية في التسيير والتحكم أكثر في الرقابة على الإنفاق، وذلك في غياب شبه كلي للمؤثرين لهذه العملية،
- ✓ تعتبر هذه العملية نتيجة حتمية للهيكلية العضوية، اتسمت بضعف التأهيل للإطارات المالية للمؤسسات، وشبه انعدام للحافز،
- ✓ بالنسبة لهيكلية الاستثمارات: والتي تعني إعادة النظر في توزيع الأغلفة المالية على القطاعات، فكانت نتيجة هيكلية الاستثمارات العمومية، أن تراجع الوزن النسبي للاستثمارات في القطاع المنتج لصالح قطاع البنى التحتية، حيث تم تمهيش القطاع الصناعي بشكل أكبر، وهو ما يفسر تعطل القطاع المنتج عن أداء دوره. وأهم نتيجة تحققت من تطبيق المخطط الخماسي الأول (1980-1984) هي عدم القدرة على تمويل كل من الجهاز الإنتاجي واستهلاك المواطن، فضلا عن عدم القدرة على التمويل الذاتي (التنمية والاستثمار)، وكنتيجة لهذا السبب سجل النمو تراجعا ملحوظا.

#### ثانيا- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

اتجهت سياسة التنمية من خلال هذا المخطط نحو دعم اللامركزية، والى تطبيق أسلوب إعادة الهيكلة، بالإضافة إلى نظام استقلالية المؤسسات الاقتصادية مع نهاية سنة 1987 أو ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي الجديد. فيما يتعلق بالاستثمارات خلال هذه المرحلة، فقد خصص المخطط الخماسي الثاني مبلغ 550 مليار دج، يسمح بتحقيق الأهداف الأساسية لهذه الفترة وتوسيع وتدعيم قاعدة التنمية، وتوفير ظروف ملائمة من شأنها أن تحل المحروقات في مجال تمويل التنمية<sup>1</sup>. وقد كانت ترمي الخطة الخماسية الثانية (1985-1989) إلى تحقيق الأهداف التالية<sup>2</sup>:

- ✓ استثمار 550 مليار دج بمتوسط سنوي يبلغ 110 مليار دج وبمعدل نمو استثماري 7,3% في السنة؛
- ✓ تشغيل 946 ألف عامل جديد بمتوسط سنوي قدره 189,2 ألف منصب شغل جديد ونسبة نمو سنوية هي 4,6%؛

<sup>1</sup> عرقوب نبيلة، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، واليات إنجاحها، دراسات اقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جامعة زيان عاشور (الجلفة)، 2011، ص 168.

<sup>2</sup> محمد بلقاسم حسن بملول، إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، ط 3، 1999، ص 107، 106.

الفصل الثاني: تحليل واقع الاقتصاد الجزائري بين الأزمات، الصدمات الهيكلية ومؤشرات التوازن الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1980-2020)

✓ تحقيق معدل نمو سنوي للإنتاج الداخلي الإجمالي 6,6%؛

✓ رفع معدل نمو الاستهلاك النهائي المتوسط بنسبة سنوية هي 5,9%.

والأداة الرئيسية الأخرى التي اعتمدها المخطط الخماسي السنوي لمتابعة ديناميكية تطبيق المخطط المتوسط الأجل هي الموازنة العامة بين المتغيرات الاقتصادية الكبرى، ويعتمد المخطط المذكور على موازين قيمة لقياس التوازنات العامة أهمها: ميزان الموارد والاستخدامات، ميزان تطور الموارد الداخلية، ميزان المبادلات الخارجية للسلع والخدمات، ميزان التشغيل، وميزان الدخول والتخصيص<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1990-2000)

شرعت الجزائر على أثر الصدمة النفطية لسنة 1986 في تنفيذ العديد من تدابير الإصلاح الهيكلي من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي الكلي، إلا أن خطى التصحيح كانت بطيئة، مما زاد من تدهور الاختلالات الاقتصادية الكلية. تعرف هذه المرحلة بمرحلة المرور من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق وتطلب الأمر جملة من الإصلاحات وتنقسم إلى:

#### أولاً: مرحلة بداية الإصلاحات الاقتصادية (1990-1994):

تميزت علاقة الجزائر بمؤسسات النقد الدولية بفترتين أساسيتين: الأولى جرت بسرية تامة في مرحلة عرفت الجزائر خلالها أحداث بالغة الأهمية سواء على المستوى الاقتصادي، كانعكاس أزمة النفط على إجراءات الإصلاحات التي مست المؤسسات الاقتصادية المالية، أو الاجتماعية كأحداث 1988 أو سياسة تعديل الدستور والانتقال إلى التعددية الحزبية. أما الإصلاحات الثانية فقد جرت في ظروف أسوأ من الظروف السابقة لذا كانت اتفاقيات السلطات الجزائرية مع هذه المؤسسات تندرج ضمن برنامج التعديل الهيكلي.

<sup>1</sup> محمد بلقاسم حسن بملول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثاني، 1999، ص 237.

**1- المرحلة الأولى:** دخلت الجزائر في مفاوضات مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على القروض والمساعدات فوقعت على اتفاقيتين: الأولى في 31 ماي 1989، والثانية في 03 جوان 1991، وكان الاتفاقيين يهدفان إلى منح قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ضمن شروط على أننا سنحيز أهم مايلي<sup>1</sup>:

- ✓ مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، وتقليص حجم الموازنة العامة،
- ✓ تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة،
- ✓ الحد من التضخم، وتخفيض قيمة الدينار،
- ✓ تحرير التجارة الخارجية، والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية،
- ✓ إلغاء عجز الميزانية، وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

وقد انجر عن هذا الاتفاق مجموعة من الإصلاحات مثل صدور القانون 10/90 الذي أعطى للبنك المركزي العديد من الصلاحيات مثل مسؤولية الرقابة على الجهاز المصرفي، أما على المستوى العملي فقد تم مايلي<sup>2</sup>:

- ✓ جعل سعر صرف الدولار في حدود 21,5 دينار ليصل في نهاية 1991 إلى 26 دينار،
- ✓ رفع معدل إعادة الخصم ما بين 1989-1991 من 7,5% إلى 10,5% وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى 17%، وكانت هذه الإجراءات كافية لجعل معدل الفائدة الحقيقي موجب،
- ✓ معدل التضخم فقد سجل في سنة 1989 معدل قدره 9,3% ليرتفع سنة 1990 إلى 17,9% ليصل إلى سنة 1992 إلى أعلى مستوى له بمعدل 31,7% وهو ما يؤكد التعامل بسعر فائدة حقيقي سالب.
- ✓ استقرار في ارتفاع المديونية الخارجية، حيث قدرت 26,7 مليار دولار في سنة 1992 بعدما بلغت 28,8 مليار دولار سنة 1990، أما نسبة خدمات الدين فقد انتقلت من 73,9% في عام 1991 إلى 76,5% سنة 1992.

**2- المرحلة الثانية:** بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية، كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء مرة أخرى إلى بروتين وودز لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 190.

<sup>2</sup> بلعزوز بن علي، المرجع نفسه، ص 192.

الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي يمتد على مرحلتين: مرحلة التثبيت (الاستقرار) قصيرة الأجل لمدة سنة من افريل 1994 إلى ماي 1995، ومرحلة التعديل الهيكلي متوسطة الأجل لمدة ثلاثة سنوات من 1995-1998<sup>1</sup>.

## 2-1- مرحلة التثبيت (الاستقرار):

صرح صندوق النقد الدولي بموافقته على اتفاق التثبيت بعد التوقيع على رسالة النية في ماي 1994، مما يؤكد قبوله محتوى برنامج التثبيت الوارد فيها بعد أن حدد موافقته و"مساندته المالية المقدرة بـ731,5 مليون حقوق سحب خاصة<sup>2</sup> لتدعيم البرنامج الحامل لفترة سنة من الإصلاحات"، إلى جانب منحه قرضا آنيا بمقدار 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي الموالي لبرنامج الاستقرار وأدت هذه المبالغ لاستعادة الثقة أمام الدائنين الذين قبلوا الدخول في مفاوضات ثنائية مع السلطات الجزائرية لإعادة جدولة ديونها هذه العملية التي سمحت بإنسياب 5,3 مليار دولار كقروض موجهة لإعادة التوازنات الخارجية.<sup>3</sup> وكان البرنامج يرمي إلى تحقيق الأهداف الآتية<sup>4</sup>:

- ✓ العودة للاستقرار المالي مع تحقيق النمو؛
- ✓ بحث استقرار الأسعار المحلية مع باقي الأسعار العالمية؛
- ✓ امتصاص اختلال الاقتصاد الكلي خاصة عجز الخزينة والميزانية؛
- ✓ إعادة فتح الأسواق المالية أمام السلطات لإيجاد سبيل لتسيير عبء المديونية وتخفيض خدماتها؛
- ✓ تحقيق معدل نمو الناتج الإجمالي الداخلي بـ3% سنة 1994، و6% سنة 1995؛
- ✓ خلق ظروف وشروط مالية ايجابية لتحقيق نمو قوي ودائم في المدى القصير.

<sup>1</sup> فريد بن طالبي، السياسة النقدية كأداة للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 03، جوان 2008، ص 177.

<sup>2</sup> وهي العملة المتداولة داخل صندوق النقد الدولي وعلى أساسها يتم السحب من موارده حسب حدود حصة البلد في الصندوق.

<sup>3</sup> دحو سهيلة، الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 6، العدد 1، 2009، ص 119-122.

<sup>4</sup> دحو سهيلة، المرجع نفسه، ص 120.

## 2-2- مرحلة التعديل الهيكلي (22 ماي 1995-21 ماي 1998):

ويهدف هذا البرنامج إلى تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى تبني إجراءات أخرى مكاملة للتأثير على العرض وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط، وتمثل إجراءات أساسا في الأتي<sup>1</sup>:

- ✓ مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات؛
- ✓ تحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض؛
- ✓ تحرير أسعار الصرف الآجل والعاجل لتتحدد وفق قوى السوق؛
- ✓ القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي، وذلك عن طريق تقليص النفقات العامة، وزيادة الإيرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي؛
- ✓ التحكم في التضخم وجعله في مستو مقبول؛
- ✓ العمل على تنويع الصادرات غير المحروقات (إنشاء هيئة تأمين القرض عن التصدير، وصندوق دعم وترقية الصادرات)؛
- ✓ فتح الرأس مال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين (الامر 22/95)؛
- ✓ إصلاح النظام المالي والمصرفي، وتهيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة والخصوصية، مع تشخيص تأسيس البنوك الخاصة؛
- ✓ طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبدء المفاوضات مع الاتحاد الأوربي لرسم إطار الشراكة والوصول إلى إنشاء منطقة التبادل الحر.

## 3- تقييم برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي:

تعتبر المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي) النتائج مشجعة وإيجابية، وكذلك بالنسبة للسلطات الجزائرية إذ أسفرت الإصلاحات عن استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية، وهناك تحسن في العديد من المؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلي، أما على المستوى الاجتماعي فقد ترتب على الإصلاحات انخفاض في مستوى المعيشة، وارتفاع معدل البطالة.. الخ. سمح البرنامجين بتحقيق عدة توازنات على مستوى الاقتصاد الكلي بعدما

<sup>1</sup> بن ناصر عيسى، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة لحاج لخضر باتنة، المجلد 03، العدد 07، 2002، ص 129، 128.

كان يهدفان إلى خلق ظروف وشروط مالية ايجابية لتحقيق نمو قوي ودائم إمكانية تقليل التضخم، وبحث استقرار الأسعار المحلية في الأجل المتوسط، فالإجراءات خصصت لامتناس الفائض النقدي وتقليل عجز الخزينة، والتحكم في المتغيرات الاقتصادية، إذا قد عرف البرنامج نتائج يمكن وصفها بالمقبولة على مستوى مؤشرات التوازن الاقتصادية وقد سجل في هذا الشأن<sup>1</sup>:

- ✓ وصل العجز الميزاني سنة 1994 باعتباره شرط هام في الإصلاح إلى 1,9% من PIB عوض 6,1% سنة 1993 وابتداء من سنة 1996 اختفى العجز الموازي؛
- ✓ بالنسبة لسعر الصرف فهو أساس التوازن الخارجي ليحر السلطات إلى خفض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 7,3% في مارس 1994 وبنسبة 40,7% في أبريل من نفس السنة للوصول إلى سعر صرف اسمي يبلغ 36 دج مقابل 1 دولار خلال سنة 1994. فقد عمل البرنامج على تصحيح القيمة المغالي فيها للدينار الجزائري بما يسمح تحديده حسب قوى السوق وجعل نظام الصرف أكثر شفافية؛
- ✓ تراجعت حصيلة الصادرات خلال الفترة، على عكس الواردات التي عرفت نمو في القيمة، وعليه سجل الميزان التجاري عجز يقدر بـ 0,3 مليار دولار سنة 1994 ليتحول إلى فائض في السنوات الموالية؛
- ✓ سجل معدل التضخم تراجع بعد الخوض في الإصلاحات فقد بلغ 32% سنة 1992، ثم بدأ في التراجع بعدها ليبلغ 25% سنة 1995، ليواصل الانخفاض خلال فترة الإصلاح؛
- ✓ بالنسبة لميزان المدفوعات فالدعم المقدم له سمح بإعادة تكوين إجمالي احتياطات الصرف الرسمية وتراكمها إذا ارتفعت من 5,1 مليار دولار نهاية 1993 إلى 2,1 مليار دولار سنة 1995، وفعلا تمكنت السلطات من الوصول بالاحتياطات إلى 8 مليار دولار سنة 1997 حسب ما تم تصريح به هذا المقدار الذي يضمن تغطية حوالي 9 أشهر من الواردات في حالة استقرار سعر صرف الدينار، هذه الاحتياطات تم استنزافها قليلا سنة 1998 إذ انخفضت إلى 6,89 مليار دولار و4,52 مليار دولار سنة 1999 أي بعد انتهاء تنفيذ البرنامج.
- ✓ فيما يخص ميزان المدفوعات لم يتم تخفيض العجز إلا بعد عملية إعادة الجدولة للديون، بدأ هذا التوازن يتزعزع عام 1998 أي قبل نهاية تنفيذ البرنامج، فلولا فائض الميزان التجاري والحساب الجاري وحساب رأس المال لما عرف ميزان المدفوعات التوازن؛

<sup>1</sup> دحو سهيلة، مرجع سابق، ص 127-128.

✓ بالنسبة للنمو الاقتصادي نلاحظ تحسن طفيف فيه الراجع لنمو الناتج الإجمالي الداخلي حيث بلغ المعدل 3,9% سنة 1995 وارتفع سنة 1996 إلى 4% لكن تطور الاقتصاد بقيا متواضعا.

### المطلب الثالث: استراتيجية الجديدة للتنمية (2001-2020)

#### أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

وهو برنامج الاستثمارات العمومية متوسط الأجل امتد لأربع سنوات، أعلن عنه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001 بمخصصات مالية أولية قدرها 525 مليار دج مايعادل 7 مليار دولار، خصص أساسا لدعم نفقات التجهيز ويستهدف البرنامج الوصول إلى معدلات نمو سنوية تتراوح بين 5% و6%، ويتبنى هذا البرنامج نظرة كينزية خاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ انه في حالة الركود الاقتصادي وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فان زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص البطالة<sup>1</sup>. ويهدف هذا البرنامج بشكل أساسي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة من خلال<sup>2</sup>:

✓ تنشيط الطلب الكلي؛

✓ دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة محليا الصغيرة والمتوسطة؛

✓ تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

ويبين الجدول الموالي التوزيع السنوي لمخصصات الاستثمارات الخاصة بهذا البرنامج للفترة (2001-2004)

<sup>1</sup> عبد الصمد سعودي وبن العاربية أحمد، برامج الاستثمارات العمومية كآلية للتنوع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أدرار، المجلد 1، العدد 4، 2017، ص 103.

<sup>2</sup> نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، 2012، ص 251.



الجدول رقم (2-2): التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)

النسبة %	المبلغ (مليار دج)	السنوات
39,10	205,40	2001
35,41	185,90	2002
21,56	113,20	2003
3,90	20,50	2004
<b>100</b>	<b>525</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

من خلال الجدول نلاحظ أن المبالغ المخصصة في هذا البرنامج كانت سنتي 2001، و2002 ويرجع ذلك إلى إعطاء دفع قوي في تنفيذ البرنامج وذلك نتيجة الظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

يعتبر هذا البرنامج التنموي مواصلة للاستثمارات العمومية التي انطلقت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي حقق نتائج جيدة رغم محدودية مخصصاته المالية، شهدت سنة 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر وقد رصد له مبلغ مالي يقدر بـ55 مليار دولار كقيمة أولية وذلك من أجل مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها في البرنامج السابق، أعلن على البرنامج من طرف رئيس الجمهورية يوم 07 أبريل 2005 بمخصصات قدرها 4202,7 مليار دج، ووصلت القيمة النهائية للبرنامج 114 مليار دولار، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:<sup>1</sup>

- ✓ استكمالاً لإطار التحفيزي للاستثمار، عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛
- ✓ مواكبة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل الإنتاج أو بالإصلاح المالي أو البنكي؛
- ✓ انتهاز سياسة ترقية الشراكة والخصوصية مع تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل؛

<sup>1</sup> عبد الصمد سعودي وابن العاربية أحمد، مرجع سابق، ص 104.

الفصل الثاني: تحليل واقع الاقتصاد الجزائري بين الأزمات، الصدمات الهيكلية ومؤشرات التوازن الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1980-2020)

✓ تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن مامرت به الجزائر خلال فترة التسعينيات سياسيا واقتصاديا أثر بالسلب على حجم ونوعية الخدمات العامة المقدمة للمجتمع، وهذا ما يجعل ضرورة الإسراع في تحديثها وتوسيعها قصد تحسين المستوى المعيشي للأفراد من جهة، ومن جهة أخرى كتكملة للقطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني؛

✓ تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية، وذلك راجع لدورها في النشاط الاقتصادي؛

✓ رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث يعتبر الهدف النهائي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وهو الهدف الذي تصبو فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

وبين الجدول التالي المبالغ المخصصة للاستثمارات الخاصة بهذا البرنامج للفترة (2005-2009)

الجدول رقم (2-3): توزيع استثمارات برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)

النسبة %	المبلغ (مليار دج)	القطاعات
45.41	1908.5	تحسين ظروف معيشة الأفراد
40.52	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
8.02	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.85	203.9	تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
1.2	50	التكنولوجيا الجديدة للاتصال
<b>100</b>	<b>4202.7</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، مجلس الأمة افريل 2005، ص 6-7.

نلاحظ من خلال الجدول أن الحكومة الجزائرية قادرة على مواصلة النمو وتحسين مستوى معيشة السكان وذلك بتخصيص نفقات الميزانية للاستثمار في المنشآت الأساسية وتحسين ظروف المعيشة.

### ثالثا: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

استلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات 21214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين اثنين هما<sup>1</sup>:

✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار،

✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار).

وقد تمحورت الأهداف العامة لهذا المخطط فيما يلي<sup>2</sup>:

✓ تحسين المستوى المعيشي للسكان، والتنمية البشرية عن طريق تحسين معدلات التمدرس، والرعاية الصحية؛

✓ مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية، والبنية التحتية، وتحسين الخدمات العمومية؛

✓ دعم تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق تحقيق التنمية الصناعية، وتوسيع وتنويع النسيج الاقتصادي خارج المحروقات؛

✓ العمل على تخفيض معدلات البطالة، من خلال خلق مناصب ووظائف عمل جديدة دائمة ومؤقتة؛

✓ تنمية اقتصاد المعرفة.

ويعرض الجدول الموالي مخصصات البرنامج خلال الفترة (2010-2014).

<sup>1</sup> بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، يوم 24 ماي 2010، على الرابط التالي: تاريخ الاطلاع: 2022/06/28.

<http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf>

<sup>2</sup> شليحي الطاهر وبن موفق زروق، توجهات السياسة المالية في الجزائر على ضوء المخططات التنموية خلال الفترة (2010-2014)، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2019، ص 98.

الجدول رقم (2-4): برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

النسبة %	المبالغ (مليار دج)	القطاعات
49.5	10122	التنمية البشرية
31.5	6448	المنشآت القاعدية الأساسية
8.16	1666	تحسين وتطوير الخدمات العمومية
7.7	1566	التنمية الاقتصادية
1.8	360	توفير مناصب العمل
1.2	250	البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال
<b>100</b>	<b>21214</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، ماي 2010.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ استحواذ التنمية البشرية على حصة الأسد بنسبة 49,5%، والمقدرة بـ 10122 مليار دج، والتي تتمثل في التربية الوطنية والتعليم العالي، السكن والصحة والمياه، التضامن والشؤون الدينية، الرياضة والمجاهدين والتجارة، تليها البنية التحتية تتمثل في المنشآت القاعدية الأساسية (الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم) بنسبة 31,5%، وماتبقى من مخصصات البرنامج وزع بين التنمية الاقتصادية، والبحث العلمي وتوفير مناصب العمل.

رابعاً: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة (2015-2019)، حيث يتم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 134-302<sup>1</sup>. تتمثل أهداف البرنامج فيما يلي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> مرسوم تنفيذي رقم 205-15 المؤرخ في 11 شوال عام 1436 الموافق 27 يوليو 2015، يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، الجريدة الرسمية، العدد 41 الصادرة بتاريخ 13 شوال 1436 الموافق 29 يوليو 2015.

- ✓ الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان، التربية، التكوين، والصحة العمومية،، الخ؛ وترشيد التحويلات الاجتماعية دعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- ✓ بلوغ نمو قوي للنتائج المحلي الخام، بمستوى نمو قدره 7% مع حلول سنة 2019؛
- ✓ الاهتمام أكثر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، الاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه،
- ✓ استحداث مناصب شغل ومواصلة مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج للثروة مناصب العمل.

لكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات الجزائرية إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016، وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى وهذا ما أثر على الأهداف التي كان يطمح لها هذا البرنامج خاصة منها ما هو متعلق بمؤشرات التوازن الاقتصادي (النمو، التشغيل، التضخم، ميزان المدفوعات).

<sup>1</sup> زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06، جوان، 2017، ص 221.

### المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)

للقوف على مدى أثر الصدمات، الاختلالات والإصلاحات الاقتصادية على التوازن الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1980-2020) سنقوم بعرض وتحليل هذا الأخير من خلال أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات).

#### المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي

يعتبر تحقيق معدلات نمو مرتفعة من بين أهداف السياسة الاقتصادية، ويتحقق ذلك من خلال تحفيز الاستثمار مما يؤدي إلى تفعيل الطلب الكلي، والجدول أدناه يوضح تطور كل من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (إ.ن.م، ح) ومعدل نموه خلال فترة الدراسة (1980-2020).

الجدول رقم (2-5): تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020) الوحدة: مليار دج

السنوات	إ.ن.م.ح	المعدل %	السنوات	إ.ن.م.ح	المعدل %
1980	6618.87	0.79	1994	8485.67	-0.90
1981	6817.44	3.00	1995	8808.13	3.80
1982	7253.75	6.40	1996	9169.26	4.10
1983	7645.45	5.40	1997	9270.12	1.10
1984	8073.60	5.60	1998	9742.90	5.10
1985	8372.32	3.70	1999	10054.67	3.20
1986	8405.81	0.40	2000	10436.75	3.80
1987	8346.97	-0.70	2001	10749.85	3.00
1988	8263.50	-1.00	2002	11351.84	5.60
1989	8627.10	4.40	2003	12169.18	7.20
1990	8696.11	0.80	2004	12692.45	4.30
1991	8591.76	-1.20	2005	13441.30	5.90
1992	8746.41	1.80	2006	13669.81	1.70
1993	8562.74	-2.10	2007	14134.58	3.40

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات البنك الدولي.

يتضح من الشكل رقم (2-1) تذبذب معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، فنجد أقصى معدل بلغه إجمالي الناتج المحلي كان سنة 2003 بـ 7,2%، وأدنى معدل كان سنة 2020 قدر بـ 5,5%، ويمكن شرح تطور معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة من خلال تقسيمه إلى المراحل التالية:

**1-مرحلة(1980-1989):** بلغ معدل النمو الاقتصادي أقصاه خلال هذه الفترة عام 1982 بـ 6,4% وأدنى معدل له قدر بـ 1% عام 1988، وذلك نظرا لحالة الركود الاقتصادي الذي أصاب الجزائر خلال هذه الفترة خاصة الأزمة النفطية لسنة 1986، وتفاقم المديونية الخارجية وصعوبة التمويل الخارجي بالإضافة إلى الوضعية السيئة والمتدهورة للقطاعات المنتجة<sup>1</sup>.

**2-مرحلة(1990-1999):** بلغ معدل النمو الاقتصادي أقصاه خلال هذه الفترة عام 1998 بـ 5,1% وأدنى معدل له قدر بـ 2,1% عام 1993، سنة 1991 بمعدل -1,2%، سنة 1992 بـ 1,8%، إذًا عرف النمو الاقتصادي معدلات سالبة بالرغم من أن حجم القروض الموجهة للمؤسسات الإنتاجية زادت خلال هذه الفترة بحوالي 38%. ليرتفع بعد ذلك معدل النمو الاقتصادي خلال سنتي 1995 و 1996 بـ 3,8%، 4,1% على التوالي، لينخفض سنة 1997 إلى 1,1%، ثم يتحسن مرة أخرى سنة 1998 بمعدل 5,1%، ويرجع ذلك إلى التحسن في أسعار النفط.

**3-مرحلة(2000-2010):** انخفض معدل النمو الاقتصادي في بداية هذه الفترة سنة 2001 إلى 3%، وبلغ أقصاه خلال هذه الفترة عام 2003 بـ 7,2%، وهذا بفضل نتائج القطاع الفلاحي الذي سجل نموا قدره 17%، لهذه السنة<sup>3</sup>، غير أن قطاع المحروقات يبقى هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي. ثم انخفض بعدها إلى 4,3% سنة 2004، ليرتفع مجددا سنة 2005 بـ 5,9% لينخفض مرة أخرى عام 2006 إلى 1,7%، بسبب انخفاض النمو خارج قطاع المحروقات حيث سجلت نسبة نمو 48,7% لهذه السنة مقابل 59% سنة 2002<sup>4</sup>. وقدر إجمالي الناتج الداخلي بمبلغ 10993,8 مليار دج في 2008، مسجلا ارتفاعا مقارنة مع 2007 بمبلغ يساوي 1687,6 مليار دج، حيث قدر النمو الاقتصادي بنسبة 2,4% في 2008 مقابل 3,4% في السنة السابقة<sup>5</sup>، وأدنى معدل خلال هذه الفترة قدر بـ 1,6% عام 2009. بعد سنتين من الوتيرة المتواضعة للنشاط الاقتصادي بنسبة 2,4%، يتأكد انتعاش

<sup>1</sup> نادية العقون وأسماء مخاليف، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (1986-2017)، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 05، العدد 01، 2019، ص 130.

<sup>2</sup> رحمان العربي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة المعارف، السنة العاشرة، العدد 18، جامعة البويرة، جوان 2015، ص 137.

<sup>3</sup> فتيحة بن علي وصالح تومي، تحليل وتقييم السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، 2020، ص 58.

<sup>4</sup> رحمان العربي، مرجع سابق، ص 138.

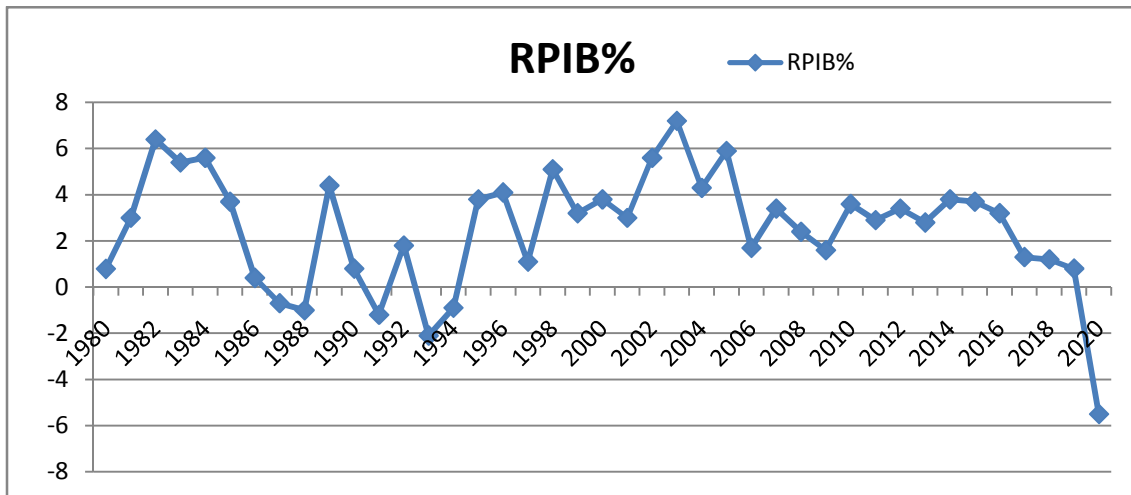
<sup>5</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص 37.

الفصل الثاني: تحليل واقع الاقتصاد الجزائري بين الأزمات، الصدمات الهيكلية ومؤشرات التوازن الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1980-2020)

النمو في سنة 2010 هذا الانتعاش جره الطلب الداخلي والمعزز في حد ذاته بتزايد الموارد. قدر إجمالي الناتج الداخلي 12049,5 مليار دج في سنة 2010 بتزايد في الحجم قدره 3,3%، متجاوزا بالتالي وتيرته في سنة 2007<sup>1</sup>.

**4-مرحلة (2011-2020):** عرفت هذه المرحلة نوع من الانخفاض في النشاط الاقتصادي، حيث تباطأ النمو الاقتصادي سنة 2013، ويرجع هذا إلى تردد نمو الطلب الإجمالي وانخفاض إنتاج المحروقات، قدر إجمالي الناتج الداخلي بـ 16569 مليار دج (208,7 مليار دولار)، ولم يفوق النمو الاقتصادي حدود 2,8% بينما يبقى نمو حجم إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات مستقر عند 7,1%<sup>2</sup>، وبلغ معدل النمو الاقتصادي أقصاه خلال هذه الفترة عام 2014 بـ 3,8%، وخلال سنة 2017 تباطأ النشاط الاقتصادي الوطني، بشكل ملحوظ بسبب التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات، من حيث القيمة يقدر إجمالي الناتج المحلي بـ 18906,6 مليار دج، ولم يكن نموه من حيث الحجم إلا بـ 1,3% مقابل 3,2% في عام 2016<sup>3</sup>. وأدنى معدل له خلال فترة الدراسة قدر بـ 5,5% عام 2020، بسبب جائحة كوفيد-19، وما خلفته من آثار على الاقتصاد الجزائري والعالمي.

الشكل رقم (2-1): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-5).

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011، ص 21.

<sup>2</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 25.

<sup>3</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 14.



### المطلب الثاني: تطور التضخم

يعتبر التضخم أحد أكبر الاختلالات الاقتصادية التي تصيب الدول، الأمر الذي يتطلب آليات محددة للتحكم فيه، وكما رأينا سابقا دخول الجزائر في إصلاحات واسعة خاصة مع صندوق النقد الدولي، أدى إلى تحرير الأسعار فانعكس ذلك على ارتفاع التضخم وبلغ أوجه سنة 1992 بـ 31,67%، والجدول أدناه يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة (1980-2020).

الجدول رقم (2-6): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة (1980-2020) الوحدة: %

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
المعدل (%)	9.52	14.65	6.54	5.97	8.12	10.48	12.37	7.44	5.91
السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
المعدل (%)	9.30	16.65	25.89	31.67	20.54	29.05	29.78	18.68	5.73
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المعدل (%)	4.95	2.65	0.34	4.23	1.42	4.27	3.96	1.38	2.31
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المعدل (%)	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020				
المعدل (%)	6.40	5.59	4.27	1.95	2.42				

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-3) عدم استقرار في معدلات التضخم خلال فترة الدراسة، فقبل هذه فترة بلغ معدل التضخم 15,6% سنة 1978، لينخفض في بداية الدراسة إلى 9,52%، سنة 1980، ليرتفع مجددا سنة 1981 بمعدل 14,65%، وبسبب نظام تحديد الأسعار تراجع خلال سنتي 1982، 1984، لكنه لم يلبث أن عاد للارتفاع سنة 1986، بـ 12,37%. نتيجة انهيار أسعار البترول سنة 1986، الأمر الذي أدى إلى حدوث انهيار اقتصادي ترتب عنه خلل في كل من ميزان المدفوعات وميزانية الدولة، ثم تراجعت معدلات التضخم نسبيا بعد ذلك حيث بلغت 7,44%، 5,91% سنتي 1987 و 1988.<sup>1</sup>

وبعد هذه الفترة توجهت الجزائر إلى تطبيق نظام اقتصاد السوق بداية من سنة 1990 من خلال تحرير الأسعار، بالإضافة إلى عقد مجموعة من البرامج في إطار الاتفاقية كما رأينا سابقا مع صندوق النقد الدولي، الأمر

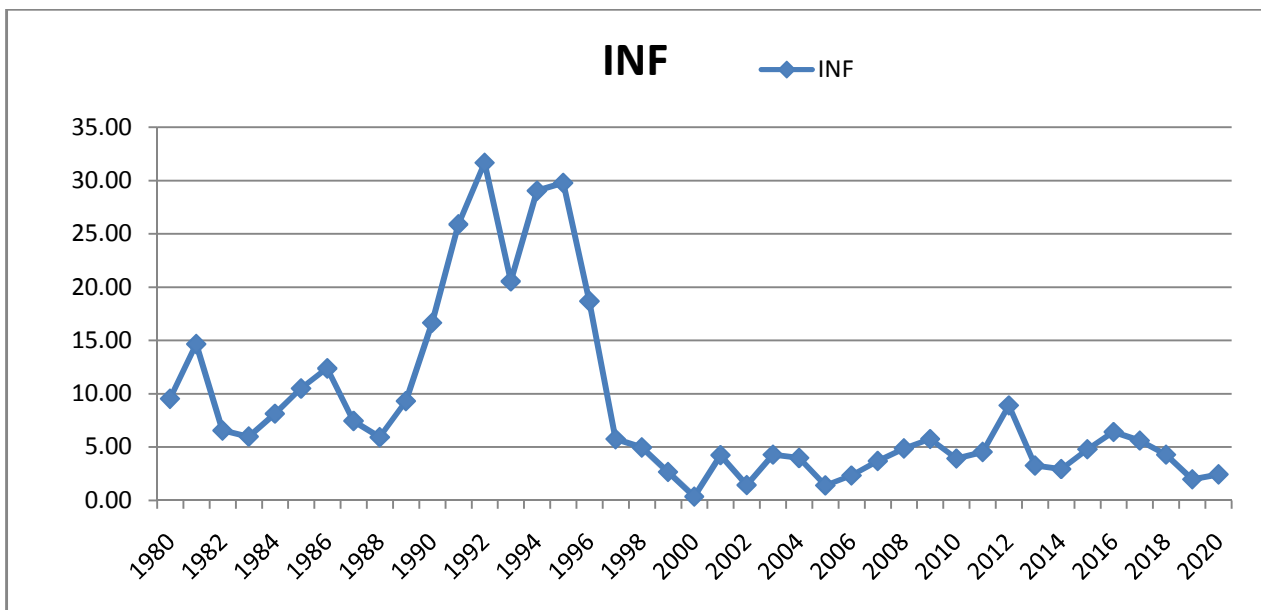
<sup>1</sup> أسماء مخاليف، محاولة قياسية لدراسة محددات التضخم في الجزائر باستخدام نماذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1980-2015، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، مارس 2019، ص 145.

الفصل الثاني: تحليل واقع الاقتصاد الجزائري بين الأزمات، الصدمات الهيكلية ومؤشرات التوازن الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1980-2020)

الذي أدى إلى ارتفاع التضخم بشكل قوي ليصل إلى أعلى معدل له خلال فترة الدراسة بـ 31,67% في سنة 1992، وتعرض الاقتصاد الجزائري لصدمة اقتصادية نتيجة التحول إلى تبني نظام اقتصاد السوق، بالإضافة إلى تدهور شروط خدمة الدين التي وصلت إلى أكثر من 9,05 مليار دولار سنة 1993.

عرف معدل التضخم انخفاضا محسوسا سنة 1997 بلغ 5,73%، واستمر في الانخفاض إلى غاية سنة 2000 نتيجة للإصلاحات المتبعة، حيث سجل خلال هذه السنة أدنى معدل له بـ 0,34% خلال فترة الدراسة، راجع ذلك إلى إجراءات الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي وما تبعه من سياسة تقشفية وتعديل الأسعار، وتخفيض عجز الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، وكذا البحث عن أساليب أخرى للتمويل بدل الإصدار النقدي المفرط ومنه التحكم في مستويات الأسعار<sup>1</sup>.

الشكل رقم (2-2): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2020) الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-7).

تميزت بداية الألفية بارتفاع أسعار المحروقات ودخول الاقتصاد في وضعية مالية مريحة، حيث تمت المواصلة في الإصلاحات الهيكلية مع مؤسسات الدولية من خلال تنفيذ البرامج التنموية التي تم التطرق لها سابقا، وفي

<sup>1</sup> محمد كريم قروف، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1999-2011، مجلة الأكاديمية العربية، 2014، ص 272.

سنة 2007 وصل معدل التضخم 3,68%، بعد سنتين من استقرار الأسعار، في 2008 تسارعت وتيرته كما كان عليه الأمر في 2007، ويعود الدفع التضخمي القوي في جزء كبير منه إلى الارتفاع العام في أسعار المنتجات المستوردة<sup>1</sup>.

ارتفع معدل التضخم سنة 2009 إلى 5,74% بسبب تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية، ليلعب ذروته في هذه الفترة سنة 2012 بمعدل 8,89%، بسبب زيادة الكتلة النقدية فقد ساهمت في التضخم بنسبة 84%<sup>2</sup>، تواصلت التوترات التضخمية في 2010، لكن بأقل شدة من السابق، وللمرة الأولى منذ خمس سنوات، تراجع معدل التضخم منتقلا من 6,1% في 2009 إلى 4,1%. وهناك ثلاثة عوامل تفسر وتحدد التضخم: زيادة الكتلة النقدية، الأسعار الدولية للمواد الفلاحية الأساسية المستوردة، وأسعار الجملة للفواكه والخضرة الطازجة<sup>3</sup>. ونتيجة لارتفاع التضخم قام بنك الجزائر في منتصف جانفي 2013، بإدخال آلية استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل لفائدة قدره 1,5%، إضافة إلى تمديد فترة نضج استرجاع السيولة ابتداء من جانفي 2013، وذلك للمزيد من امتصاص السيولة المستقرة للمصارف<sup>4</sup>. وقد سجل معدل التضخم تراجعا محسوسا سنتي 2013 و 2014 بمعدلي 3,26%، و 2,92% على التوالي، ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى انخفاض الأسعار الدولية للمنتجات الفلاحية المستوردة<sup>5</sup>. وهو أدنى معدل تضخم منذ 8 سنوات.

وفي سنة 2016 عاود معدل التضخم للارتفاع مجددا ليصل القيمة 6,40%، حيث لا يزال عمل السياسة النقدية يواجه إلى حد كبير عراقيل من جراء الاختلالات ووضعيات الهيمنة في بعض الأسواق، علما أن الكتلة النقدية لم تتوسع إلا بقليل في سنتي 2015 و 2016، فإنه لا يمكن أن يشكل ذلك مصدر التضخم خلال هذه الفترة، كما لا يمكن أن يكون هذا التضخم ناجما عن تضخم الأسعار عند الاستيراد، خصوصا بالنظر إلى ضعف هذه الأسعار على مستوى الأسواق الدولية. تباطأ متوسط الوتيرة السنوية لمعدل التضخم في سنة 2017 ليلعب 5,9% ويرجع ذلك لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الرئيسية بحدة على المستوى العالمي بعد خمسة سنوات متتالية من

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، مرجع سابق، ص 55.

<sup>2</sup> أسماء مخاليف، مرجع سابق، ص 149.

<sup>3</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، مرجع سابق، ص 40.

<sup>4</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سابق، ص 173.

<sup>5</sup> أسماء مخاليف، مرجع سابق، ص 149.

الفصل الثاني: تحليل واقع الاقتصاد الجزائري بين الأزمات، الصدمات الهيكلية ومؤشرات التوازن الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1980-2020)

التراجع، كما ارتفع مؤشر (FAO) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بنسبة 8,1% أعلى زيادة منذ سنة 2012<sup>1</sup>. ثم تراجع معدل التضخم تدريجيا ليصل سنة 2019 القيمة 1,95%، وعزت إدارة الجمارك الجزائرية هذا الانخفاض في تصريح لها إلى تراجع أسعار المنتجات الفلاحية (الزراعية) الطازجة<sup>2</sup>. ليرتفع في السنة الموالية (2020) عند 2,42%، ويرجع ذلك لجائحة كورونا التي أصابت العالم كله.

### المطلب الثالث: تطور البطالة

يعتبر التشغيل من بين أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وعدم تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى عدم امتصاص البطالة وهو الواقع في الاقتصاد الجزائري، والجدول أدناه يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة (1980-2020).

الجدول رقم (2-7): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	السنوات
21.80	20.10	18.40	16.90	16.50	14.30	15.00	15.40	15.80	المعدل (%)
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	السنوات
28.00	28.00	28.10	24.40	23.20	21.40	20.30	19.80	18.10	المعدل (%)
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنوات
12.50	15.30	17.70	23.70	25.70	27.30	29.50	29.30	28.00	المعدل (%)
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنوات
11.20	10.60	9.80	11.00	10.00	10.00	10.20	11.30	13.80	المعدل (%)
				2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
				12.83	11.40	11.70	11.70	10.50	المعدل (%)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات البنك الدولي.

من خلال الشكل رقم (2-3) نلاحظ عد استقرار في معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة (1980-2020)، فأقصى معدل قدر بـ 29,5% سنة 2000، وأدناه كان سنة 2013 بـ 9,8%، ويمكن توضيح أكثر من خلال التحليل التالي:

#### 1- الفترة (1980-1989): تميزت هذه الفترة في بدايتها بكثافة حجم الاستثمارات العمومية نتيجة ارتفاع أسعار

البتروال حيث تم خلق أكثر من 561000 منصب شغل سنويا وهذا ما أدى إلى التخفيض الملحوظ في معدل البطالة

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سابق، ص 26.

<sup>2</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، المرجع نفسه، ص 19.

طيلة الفترة (1980-1985)، إلا أنه ابتداءً من سنة 1986 ارتفعت معدلات البطالة بشكل مستمر حيث انتقلت من 16,9% سنة 1985 إلى 21,8% سنة 1988، وهذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار النفط<sup>1</sup>.

**2- الفترة (1990-2000):** وهي مرحلة عرفت فيها معدلات البطالة ارتفاعات كبيرة أين انتقلت من 19,8% سنة 1990 لتصل إلى 29,25% سنة 2000 وهي أعلى معدل لها خلال فترة الدراسة، ويعود ذلك إلى الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري والتي عرفت تطبيق سياسات الإصلاح تسببت في<sup>2</sup>:

✓ غلق المؤسسات الاقتصادية العمومية؛

✓ تسريح عدد كبير من العمال؛

✓ ضعف النمو الاقتصادي.

**3-** مع بداية الألفية بدأ معدل البطالة في التراجع بداية من سنة 2001 حيث سجل معدل 27,3%، ليستمر في الانخفاض إلى غاية سنتي 2005 و 2006 بـ 15,3% و 12,5% على التوالي، ماعدا سنة 2007 ارتفع إلى 13,8%، انخفض بعدها إلى 11,3% سنة 2008، وهذا راجع إلى توفير مناصب الشغل من جراء زيادة عدد المشاريع التنموية ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وكذا برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)<sup>3</sup>، ارتفعت نسبة السكان النشطين سنة 2010 بنسبة 2,5%، في وقت انخفض معدل البطالة إلى 10%، استقرت البطالة في سنة 2013 عند 1,12 مليون أي 9,8% من القوى العاملة مقابل 11% في سنة 2012<sup>4</sup>. لم يصحب النمو الطفيف خارج المحروقات بتحسّن في نسبة البطالة التي ارتفعت إلى 11,7% من القوى العاملة سنة 2017، أي ما يعادل 1,44 مليون عاطل عن العمل مقابل 10,5% في 2016<sup>5</sup>، ويعود هذا إلى سياسة التقشف التي اتبعتها الدولة حيث أجبرت عليها بعد انخفاض أسعار البترول. ثم يرتفع في سنة 2020

<sup>1</sup> جليط الطاهر، النمذجة وتحليل القياس الاقتصادي لمحددات البطالة في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 26، السنة التاسعة، 2017، ص 6.

<sup>2</sup> رحمان العربي، مرجع سابق، ص 139.

<sup>3</sup> لهشمي عبد الكامل وحطاب موارد، أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2019)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2021، ص 574.

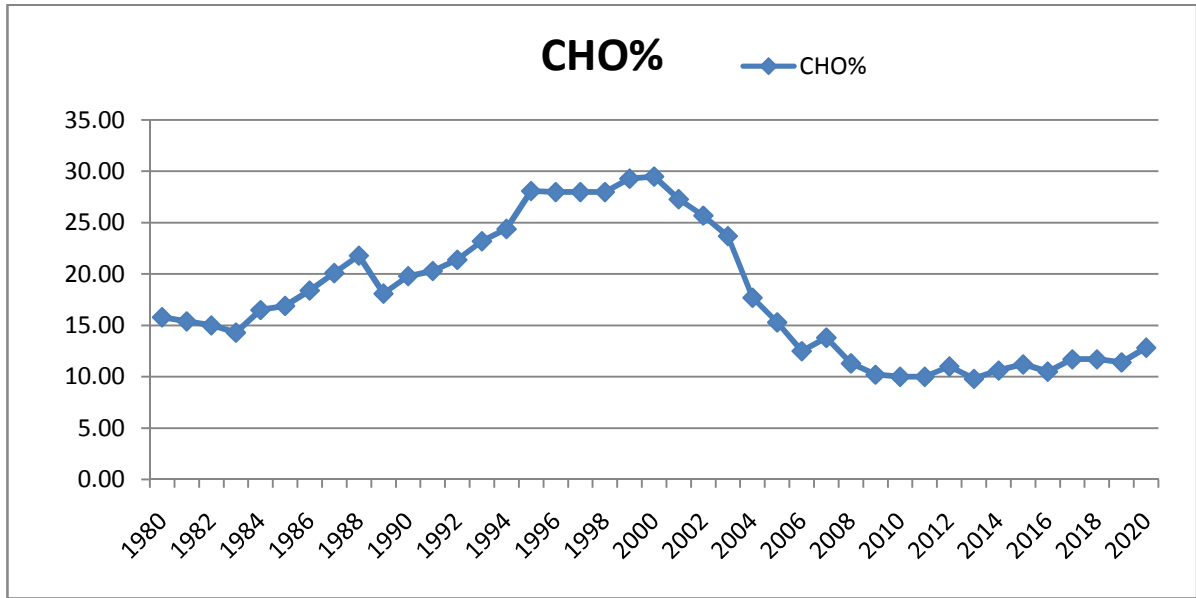
<sup>4</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سابق، ص 25.

<sup>5</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سابق، ص 14.

الفصل الثاني: تحليل واقع الاقتصاد الجزائري بين الأزمات، الصدمات الهيكلية ومؤشرات التوازن الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1980-2020)

عند 12,83%. بسبب جائحة كورونا التي اجتاحت العالم مع بداية 2020 التي تركت آثار كبيرة على العالم والاقتصاد الوطني كما تطرقنا إليها سابقا.

الشكل رقم (2-3): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة (1980-2020) الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-7).

#### المطلب الرابع: تطور ميزان المدفوعات

شهد ميزان المدفوعات الجزائري عدة تغيرات واختلالات خلال فترة الدراسة لعب فيها قطاع المحروقات دور أساسي في تحريك التوازن الخارجي، وهذا تبعا لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث أدى انخفاض أسعار البترول سنة 1986 إلى نتائج سلبية على التوازن الخارجي، بالإضافة إلى ارتفاع المديونية الخارجية نتيجة اعتماد الجزائر في تمويلها للمشاريع على عائدات البترولية، رغم دور الإصلاحات الاقتصادية التي تعرفنا عليها سابقا في مواجهة الاختلال في ميزان المدفوعات وإعادة التوازن إليه. الجدول التالي يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات ومكوناته في الجزائر خلال فترة الدراسة (1980-2020).

الفصل الثاني: تحليل واقع الاقتصاد الجزائري بين الأزمات، الصدمات الهيكلية ومؤشرات التوازن الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1980-2020)

الجدول رقم (2-8): تطور ميزان المدفوعات ومكوناته في الجزائر خلال فترة الدراسة (1980-2020) الوحدة: مليار دولار

السنوات	X	M	BC	SEC	SCC	SG	السنوات	X	M	BC	SEC	SCC	SG
1980	14.13	12.31	1.82	0.25	1.09	1.34	2001	19.09	9.48	9.61	7.06	0.87	6.19
1981	14.59	12.81	1.78	0.9	-0.78	0.12	2002	18.71	12.01	6.7	4.36	0.71	3.65
1982	14.04	12.56	1.48	0.18	-0.89	-1.07	2003	24.46	13.32	11.14	8.84	1.37	7.47
1983	13.42	11.95	1.47	0.85	0.43	-0.42	2004	32.22	17.95	14.27	11.12	1.87	9.25
1984	12.89	11.82	1.07	0.74	-1.07	-0.33	2005	46.33	19.86	26.47	21.18	4.24	16.9
1985	13.57	11.39	2.18	1.01	0.01	1.02	2006	54.74	20.68	34.06	28.95	11.2	17.7
1986	8.06	7.88	0.18	2.23	0.74	-1.49	2007	60.59	26.35	34.24	30.54	0.99	29.6
1987	9.03	6.61	2.42	0.14	-0.49	-0.35	2008	78.59	37.99	40.6	34.45	2.54	37
1988	7.62	6.67	0.95	2.04	1.08	-0.96	2009	45.19	37.4	7.79	0.41	3.45	3.86
1989	9.53	8.37	1.16	1.08	0.31	-0.77	2010	57.09	38.89	18.2	12.15	3.18	15.3
1990	12.88	9.77	3.11	1.35	-1.57	-0.22	2011	72.89	46.93	25.96	17.77	2.38	20.1
1991	12.72	8.02	4.7	2.37	-1.87	0.5	2012	71.74	51.57	20.17	12.42	0.36	12.1
1992	11.51	8.3	3.21	1.3	-1.06	0.24	2013	64.87	54.99	9.88	1.15	1.02	0.13
1993	10.41	7.99	2.42	0.8	-0.81	-0.01	2014	60.13	59.67	0.46	-9.28	3.4	5.88
1994	8.89	9.15	0.26	1.84	-2.54	-4.38	2015	34.57	52.65	18.08	-27.3	0.24	27.5
1995	10.26	10.1	0.16	2.24	-4.07	-6.31	2016	29.31	49.44	20.13	-26.6	0.52	-26
1996	13.22	9.09	4.13	1.26	-3.35	-2.09	2017	34.57	48.98	14.41	-22.3	0.57	21.8
1997	13.82	8.13	5.69	3.45	-2.29	1.16	2018	41.11	48.57	-7.46	-16.9	1.09	15.8
1998	10.14	8.63	1.51	0.91	-0.83	-1.74	2019	35.31	44.63	-9.32	-17	0.03	16.9
1999	12.32	8.96	3.36	0.02	-2.4	-2.38	2020	21.93	35.55	13.62	-18.7	2.34	16.4
2000	21.65	9.35	12.3	8.93	-1.36	7.57							

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات بنك الجزائر.

ملاحظة: يمكن توضيح متغيرات الجدول ورموزها كما يلي:

- ✓ الصادرات (X) والواردات (M)؛
- ✓ الميزان التجاري (BC)؛
- ✓ رصيد الخارجي الجاري (الحساب الجاري) (SEC)؛
- ✓ رصيد حساب رأسمال (SCC)، ورصيد ميزان المدفوعات (SG).

من خلال الشكل رقم (2-4) نلاحظ أنه يمكن تحليل تطور رصيد ميزان المدفوعات من خلال مايلي:

**1- الفترة (1980-1989):** لقد حقق رصيد ميزان المدفوعات فائضا قدره 1,34 مليار دولار سنة 1980، وذلك نتيجة لتحسن أسعار البترول وتحقيق فائض في الميزان التجاري، لم يستمر هذا التحسن طويلا، ليسجل عجزا قدره 1,07 مليار دولار، و0,42 مليار دولار خلال سنتي 1982، 1983 على التوالي جراء انخفاض أسعار البترول، وبعدها مباشرة تحسن رصيد ميزان المدفوعات سنتي 1984، 1985. ومع أزمة أسعار النفط سنة 1986 تأثر ميزان المدفوعات وسجل عجزا معتبرا قدره 1,5 مليار دولار ليعرف تحسنا سنة 1987، ثم يعود إلى العجز مرة أخرى خلال سنتي 1988-1989، ويرجع ارتفاع منحنى رصيد الحسابات الرأسمالية إلى حجم الديون قصيرة المدى والتي من شأنها أن تزيد في رصيد حساب رؤوس الأموال ومن ثم ميزان المدفوعات<sup>1</sup>.

**2- الفترة (1990-1999):** تميزت هذه المرحلة بعدم تعرض ميزان المدفوعات لتقلبات كثيرة، فقد سجل رصيد ميزان المدفوعات فائضا قدره 0,24 مليار دولار سنة 1992، ثم عجزا خلال السنوات اللاحقة ففي سنة 1995 وصل العجز إلى 6,31 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى العجز في رصيد الإجمالي الخارجي بـ 2,24 مليار دولار، ثم سجل رصيد ميزان المدفوعات تحسنا خلال سنة 1997 بفائض قدره 1,16 مليار دولار، لم يلبث هذا الفائض ليسجل عجزا خلال سنتي 1998 و1999، بـ 1,74، 2,38 مليار دولار على التوالي. وذلك نتيجة لتراجع أسعار النفط سنة 1998 فقد بلغ 12,9 دولار للبرميل.

<sup>1</sup> رهموني سيد أحمد، تطور حالة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1988-2007)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تامنغست، عدد 01، جانفي 2012، ص 297، 298.



**3-الفترة(2000-2010):** سجل ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة فائضا بلغ أقصاه سنة 2008 بـ37مليار دولار، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الصادرات إلى 78,59مليار دولار، وخلال السنة الموالية انخفض هذا الفائض بشكل مفاجئ إلى 3,86مليار دولار، بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت على صادرات البلد حيث انخفضت بحوالي 74%، من 78,59 إلى 45,19مليار دولار. إن التعزيز المتواصل لقابلية الاستمرار لميزان المدفوعات خلال ستة سنوات متتالية(2003-2008)، بصفته أساس الاستقرار المالي الخارجي المستعاد ابتداءً من سنة 2001، قد سمح بإرساء تطوير قدرة الوضعية المالية الخارجية للجزائر على مقاومة الصدمات الخارجية مثل الصدمة الكبيرة لسنة 2009<sup>1</sup>. ارتفع الفائض في ميزان المدفوعات خلال سنتي 2010، 2011 بـ 15,33 و 20,14مليار دولار على التوالي، ويرجع ذلك إلى تحسن الميزان التجاري نتيجة ارتفاع الصادرات من 57,09 إلى 72,89مليار دولار.

**4-الفترة(2011-2020):** انخفض رصيد ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة ليصل إلى 0,13مليار دولار سنة 2013، وهو يؤكد على هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري أمام أي تراجع لأداء الصادرات من المحروقات. بعدها سجل عجزا خلال السنوات اللاحقة في سنة 2014 بـ 5,881مليار دولار وأقصاها سنة 2015 بقيمة 27,54مليار دولار متأثرا بانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية في الوقت الذي عرفت فيه الواردات ارتفاعا كبيرا<sup>2</sup>. ارتفعت الواردات من السلع من 37,4مليار دولار في 2009 إلى 59,7مليار دولار في 2014، وقد أدى هذا الارتفاع القوي في الواردات من السلع في 2014 إلى عجز في رصيد ميزان المدفوعات بقيمة 5,88مليار دولار، منذ سنة 1999، على الرغم من مستوى عالي لأسعار البترول قارب 100 دولار للبرميل. كما نتج عن الانخفاض الحاد في أسعار البترول والصادرات من المحروقات في 2015 و 2016 عجز جد مرتفع في الحساب الجاري، وكذا الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات يفوق 16% من إجمالي الناتج الداخلي في 2015 و 2016. وتعتبر سنة 2015 أول سنة يسجل فيها الميزان التجاري عجزا خلال فترة الدراسة بقيمة 18,08مليار دولار، حيث بلغت الصادرات خلال هذه السنة 34,57مليار دولار، مقابل الواردات 52,65مليار دولار سنة 2014. كما عرف متوسط سعر البرميل الواحد من البترول انخفاضا حادا في 2015 و 2016 ليصل إلى 53,07 دولار و 45,01 دولار على التوالي. وكنتييجة لارتفاع

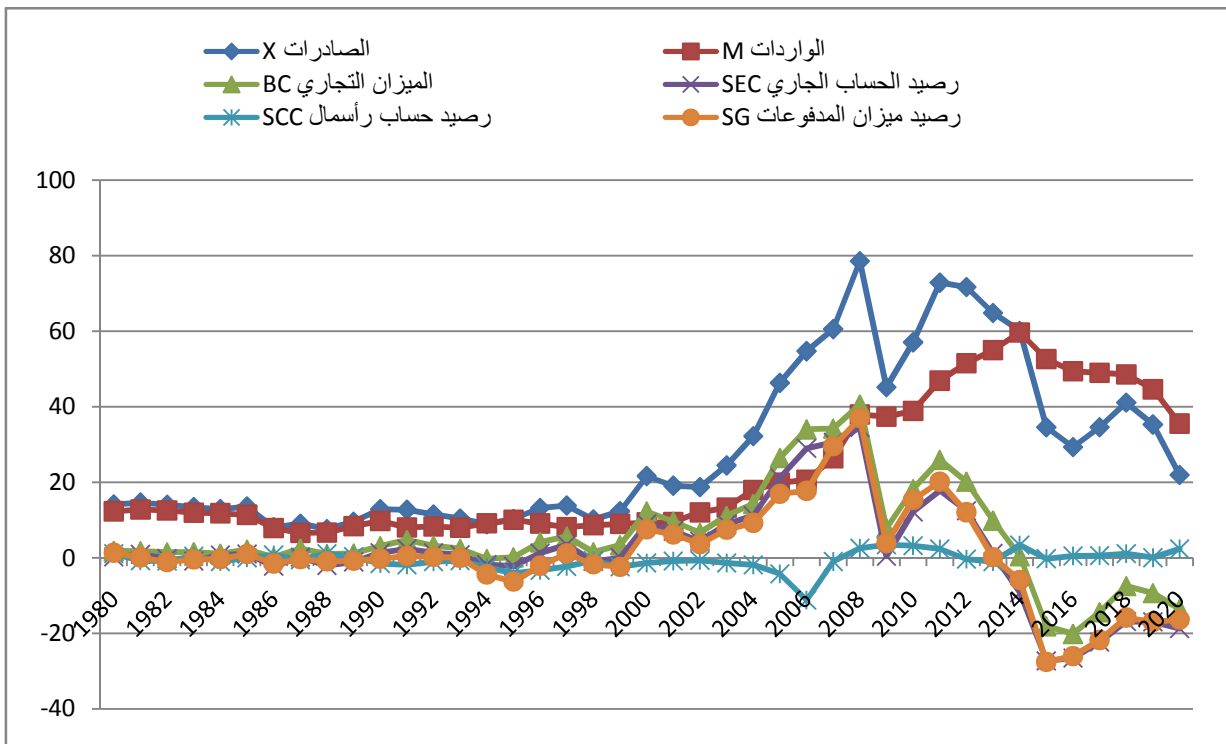
<sup>1</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سابق، ص 58.

<sup>2</sup> هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة(2001-2019)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020، ص 50.

الفصل الثاني: تحليل واقع الاقتصاد الجزائري بين الأزمات، الصدمات الهيكلية ومؤشرات التوازن الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1980-2020)

الصادرات والتراجع الطفيف في الواردات في 2017، تقلص العجز التجاري بمقدار 5,96 مليار دولار، منتقلا من 20,13 مليار دولار في 2016 إلى 14,41 مليار دولار في 2017. كما سمح ارتفاع أسعار البترول وكذا الصادرات من المحروقات بتقليص عجز الحساب الجاري إلى 12,6% من إجمالي الناتج الداخلي<sup>1</sup>. استمر العجز في ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة نتيجة لاستمرار العجز في الميزان التجاري، ليصل إلى 16,37 مليار دولار سنة 2020. لكن يبقى هذا المستوى من العجز مرتفعا، ما يستوجب جهودا إضافية وموجهة للخفض من الاستيعاب المحلي، على المدى القصير وذلك لضمان استمرارية ميزان المدفوعات.

الشكل رقم (2-4): تطور رصيد ميزان المدفوعات ومكوناته في الجزائر خلال الفترة (1980-2020) الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (2-8)

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سابق، ص 40.

## الخلاصة

تعرضنا في هذا الفصل إلى مختلف الأزمات والصدمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي والجزائر خصوصا خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية التي اعتمدها الجزائر، وانعكاس هذه الأخيرة على التوازن الاقتصادي وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ لقد كان الانهيار الكبير في سعر النفط في السوق الدولي للبترول خلال سنة 1986 له تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري وكشف عن ضعف المنظومة الاقتصادية في الجزائر في تلك الفترة؛
- ✓ للصدمات النفطية وقع حاد على الاقتصاد الجزائري بسبب أن الجزائر بلد ريعي يعتمد على النفط في تسيير اقتصاده، ولقد تجلت آثار الصدمة النفطية لسنة 2014 على مختلف التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري، خصوصا صندوق ضبط الموارد وكذا احتياطي الصرف؛
- ✓ تعرضت الجزائر سنة 2020 إلى صدمة مزدوجة وهي انتشار "كوفيد-19" والانخفاض الحاد في أسعار النفط. واستجابت سياسة الحكومة كباقي دول العالم، من خلال تدابير الاحتواء وفرض الحجر الصحي؛
- ✓ قد أظهرت أزمة انهيار أسعار النفط 1986، العديد من الاختلالات الداخلية والخارجية، مما اضطر الجزائر منذ سنة 1989 إلى تطبيق العديد من الإصلاحات المدعومة من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما يعرف ببرامج التثبيت (الاستقرار) الاقتصادي والتعديل الهيكلي الهادفة إلى القضاء على الاختلالات ودفع عجلة النمو؛
- ✓ منذ سنة 2001 شرعت الجزائر في تطبيق برامج تنموية متتالية لم يسبق لها مثيل في تاريخها المعاصر خاصة من حيث المبالغ الضخمة المخصصة لها، تهدف في مجملها إلى استرجاع توازنها الاقتصادية الداخلية والخارجية، وزيادة معدلات النمو وتحسين مستوى معيشة السكان؛
- ✓ للوقوف على مدى أثر الصدمات، الاختلالات والإصلاحات الاقتصادية على التوازن الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1980-2020) تم عرض وتحليل هذه الأخيرة من خلال مؤشرات الأداء الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات)، وتم التوصل إلى أن التوازن الاقتصادي في الجزائر يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في الواقع حقيقة انعدام التوازن الهيكلي بصورة عامة، أي أن الخلل يعتبر هيكلي في الأساس لسببين، الأول مايتعلق بالصدمات خاصة الخارجية منها والمتعلقة بانخفاض أسعار النفط وأيضا

الفصل الثاني: تحليل واقع الاقتصاد الجزائري بين الأزمات، الصدمات الهيكلية ومؤشرات التوازن الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1980-2020)

---

أزمة كوفيد-19، والسبب الثاني السياسات الاقتصادية التي اتخذتها الدولة الأمر الذي أدى إلى عجز في التوازن بشقيه الداخلي (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة) والخارجي (عجز ميزان المدفوعات)؛  
✓ يمكن القول من خلال دراستنا لمؤشرات التوازن الاقتصادي وذلك من خلال مؤشرات الأداء الاقتصادي، بأن الاقتصاد الجزائري يبقى بعيد عن تحقيق الشروط اللازمة للتوازن الاقتصادي.

بناء على النتائج السابقة في محاولتنا لفهم طبيعة الأزمات والصدمات الهيكلية كأزمة انهيار أسعار النفط 1986، وأخرها أزمة كوفيد-19 وأثرهم على التوازن الاقتصادي في الجزائر، يتبادر إلى ذهننا السؤال التالي مامدى انعكاس الصدمات الهيكلية على مؤشرات التوازن الاقتصادي؟ وذلك باستعمال أدوات القياس الاقتصادي. سنحاول الإجابة عنه في الفصل الموالي.

## الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر الصدمات  
الهيكلية على التوازن الاقتصادي  
في الجزائر خلال الفترة  
(1980-2020)

تمهيد

تتكون نماذج الاقتصاد القياسي من افتراضات لا تتطابق تماما مع الواقع. من بين أكثرها إثارة للجدل شرط أن تظل معاملات نموذج الاقتصاد القياسي مستقرة بمرور الزمن. لذلك شهدت السنوات الأخيرة محاولات عديدة لاختبار ذلك أو بعبارة أخرى نمذجة الصدمات والتغيرات الهيكلية المحتملة عندما لم يعد من الممكن تجاهلها. تعكس هذه الدراسة جزءا من هذا التطور. منذ ورقة Nelson and Plosser (1982)، وضعت أدبيات كبيرة حول طبيعة الاتجاه (التحديدي أو العشوائي) والأهمية النسبية للصدمات في سلسلة زمنية الاقتصاد الكلي عن طريق اختبارات جذر الوحدة.

تم وضع عدد من الاختبارات لمراعاة تغيير (صدمة) هيكلية يكون فيه تاريخ الانقطاع (صدمة) مجهولا مسبقا ومع ذلك، أشار العديد من المؤلفين إلى أن الاختبارات التي استخدمها Nelson and Plosser لها عيب يتعلق بوجود انقطاعات هيكلية، أي أن هذه الأخيرة يمكن أن تكون منحازة نحو عدم الرفض الخاطئ لفرضية جذر الوحدة، حيث يكون تاريخ الانقطاع غير معروف بداهة. وبهذه الطريقة أعاد العديد من الباحثين النظر في النتائج التجريبية لـ Nelson and Plosser باستخدام اختبارات جذر الوحدة مع انقطاعات هيكلية، مما يسمح بواحد من الانقطاعات الهيكلية على سبيل المثال (Lee and Strazicich).

لا يمكن لاختبارات التكامل المشترك القياسية (Johansen) العثور بشكل كاف على علاقة تكامل مشترك في ظل الصدمات الهيكلية بين مؤشرات التوازن الاقتصادي ومحدداتها. لهذا السبب ولتجنب الانحدار الزائف استخدمنا اختبارات مختلفة للتكامل المشترك مع صدمات وتغيرات هيكلية وتعرف أيضا بتغيير في النظام Gregory and Hansen (1996).

### المبحث الأول: مدخل نظري لأدوات القياس الاقتصادي

يوضح (Romer, 1986) أن معدلات النمو قد تزداد بمرور الزمن بدلا من أن تكون مستقرة. وترى هذه الآراء أن الصدمات الحالية ليس لها سوى تأثير مؤقت وأن هذه الصدمات لا تغير الحركة الطويلة الأجل. لذلك فإنه أصبحت واحدة من القضايا الهامة دراسة تأثير الصدمات أو الانقطاعات الهيكلية.

### المطلب الأول: جذر الوحدة، الصدمات والتغيرات الهيكلية

يمكن تعريف الصدمات الهيكلية على أنها الأحداث الاقتصادية التي تحدث بشكل غير متكرر، ولكن حدوثها يتحدد عشوائيا. ينتج هذا النهج عن حقيقة أن هناك العديد من الأمثلة على الأحداث العشوائية وغير المتجانسة والنادرة التي لها تأثير كبير على الاقتصاد، وخاصة بالنسبة للسلاسل الاقتصادية طويلة الأجل (على سبيل المثال، أزمات النفط، والحروب، والركود المالي، وتغيرات النظام السياسي، والكوارث الطبيعية). لذلك نسعى إلى وجود هذه الصدمات، التي يمكن أن يكون لها تأثير دائم أو مؤقت<sup>1</sup>، توفر قدرا معينا من المعلومات حول طبيعة وحجم الصدمات الاقتصادية في الجزائر. لم يتم إعطاء تعريف دقيق للتغيرات الهيكلية في الأدب، عادة ما يتم تفسيرها على أنها تغييرات في معالم الانحدار<sup>2</sup>، وسنستخدم هذا التعريف التقليدي. ويتم تفسير الصدمات الهيكلية في هذه الدراسة من خلال (structural breaks) الانقطاعات، المقاطع، الفواصل، الكسور الهيكلية التي يمكن أن تحدث على مستوى السلاسل الزمنية لتغيرات الدراسة، لها عدة تسميات وفي دراستنا سنعتمد على مصطلح الانقطاعات الهيكلية.

### أولا- اختبارات جذر الوحدة التقليدي:

إذا كانت السلسلة غير مستقرة والفرق الأول من السلسلة مستقر، فإن السلسلة تحتوي على جذر وحدة. الطرق المستخدمة عادة لاختبار وجود جذر الوحدة هي Dickey and Fuller (1979<sup>3</sup> و 1981<sup>1</sup>). ويركز الاتجاه

<sup>1</sup> Charles, Amélie, and Olivier Darné. "Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: A Reappraisal." Journal of macroeconomics 34.1 (2012): 167–180.

<sup>2</sup> MADDALA, G. S.; KIM, I, Unit roots, cointegration, and structural change. Cambridge: Cambridge University Press, (1988), p399.

<sup>3</sup> Dickey, D.A and Fuller, W. A, "Distributions of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root", Journal of American Statistical Association, 74(366), 1979, pp.427-481.

الرئيسي لأدب جذر الوحدة على ما إذا كانت السلاسل الزمنية تتأثر بالصدمات المؤقتة أو الدائمة. ويمكن اختبار هذا من قبل نموذج ADF، الذي يهتم أساساً مع تقدير. في المعادلة التالية، نختبر فرضية العدم لـ  $\alpha = 0$  مقابل الفرضية البديلة لـ  $\alpha < 0$ :

$$\Delta y_t = \mu + \beta t + \alpha y_{t-1} + \sum_{i=1}^k C_i \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t \quad 1$$

حيث يدل  $\Delta$  على الفرق الأول،  $Y_t$  هي السلسلة الزمنية التي يجري اختبارها،  $t$  هو متغير اتجاه الزمن، و  $k$  هو عدد التأخيرات التي تضاف إلى النموذج لضمان أن البواقي  $\varepsilon$  هي شوشرة (ضجة) بيضاء. معيار شوارز بايزي (SBC) ومعيار المعلومات أكايك (AIC) تستخدم لتحديد طول التأخر الأمثل لـ  $k$ .

يعد اختبار الانقطاعات الهيكلية structural breaks مجالاً غنياً للبحث ولا يوجد اختبار واحد يناسب جميع الانقطاعات الهيكلية ويعتمد الاختبار الذي يجب تنفيذه على عدة عوامل. هل تاريخ الانقطاع break date معروف known أم غير معروف unknown؟ هل هناك انقطاع واحد single break أو انقطاعات متعددة multiple breaks؟، تساعد معرفة الخصائص الإحصائية لكل من الانقطاعات والبيانات على ضمان تنفيذ الاختبار الصحيح. فيما يلي نسلط الضوء على بعض الاختبارات الكلاسيكية التي شكلت مجال اختبار الانقطاع الهيكلي.

### 1- اختبار جذر الوحدة في وجود انقطاع هيكلي واحد:

#### 1-1- اختبار $Perron(1989)^2$ :

يتميز بانقطاع واحد خارجي (معروف) وفقاً لنظرية التوزيع غير المتناظر الأساسية. (Perron) يستخدم ديكي فولر معدل (ADF) اختبارات جذر الوحدة التي تتضمن متغيرات وهمية لحساب انقطاع هيكلي خارجي واحد معروف. نقطة الانقطاع (التحول) من دالة الاتجاه مستقرة (الخارجية) ويتم اختيارها بشكل مستقل عن البيانات. يسمح (Perron 1989) باختبارات جذر الوحدة بانقطاع تحت كل من فرضية العدم والبديلة. هذه

<sup>1</sup> Dickey, D.A and Fuller, W.A., "Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root", *Econometrica*, 49(4), 1981, pp.1057-1072.

<sup>2</sup> Perron, P "The great crash, the oil price shock, and the unit root hypothesis", *Econometrica*, 57, 1989, pp.1361-1401.



الاختبارات لديها قوة أقل من اختبار نوع DF القياسي عند عدم وجود انقطاع. ومع ذلك،<sup>1</sup> (Perron 2005) يشير إلى أن لديهم حجم الصحيح بشكل غير مُتسق ومتناسق سواء كان هناك انقطاع أم لا. وعلاوة على ذلك، فمعلمات الانقطاع مستقرة، وبالتالي لا يعتمد أداؤها على حجم الانقطاع.

واستنادا إلى (Perron 1989)، يقدر أن المعادلات الثلاث التالية لاختبار جذر الوحدة. تأخذ المعادلات في الاعتبار وجود ثلاثة أنواع من الانقطاعات الهيكلية: نموذج الاختيار (2) الذي يسمح لانقطاع في مستوى (أو ثابت) من سلسلة؛ نموذج "النمو المتغير" (3)، الذي يسمح بانقطاع الميل (أو معدل النمو)؛ وأخيرا تسمح لكلا الآثار أن تحدث في وقت واحد، أي مرة واحدة تغيير في كل من مستوى والميل من سلسلة (4).

$$x_t = \alpha_0 + \alpha_0 DU_t + d(DTB)_t + Bt + \rho x_{t-1} + \sum_{i=1}^{\rho} \phi_i \Delta x_{t-1} + \varepsilon_t \quad 2$$

$$x_t = \alpha_0 + \gamma DT_t^* + Bt + \rho x_{t-1} + \sum_{i=1}^{\rho} \phi_i \Delta x_{t-1} + \varepsilon_t \quad 3$$

$$x_t = \alpha_0 + \alpha_0 DU_t + d(DTB)_t + \gamma DT_t^* + Bt + \rho x_{t-1} + \sum_{i=1}^{\rho} \phi_i \Delta x_{t-1} + \varepsilon_t \quad 4$$

حيث يمثل الثابت الوهمي  $DU_t$  تغيير في المستوى؛ إذا  $DU_t = 1$  إذا  $t > TB$  و صفر خلاف ذلك؛ يمثل الميل الوهمي  $DT_t$  (أيضا  $DT_t^*$ ) تغيير في ميل دالة الاتجاه؛  $DT_t^* = t - TB$  (أو  $DT_t^* = t$  إذا  $TB < t$ ) و صفر خلاف ذلك؛ الانقطاع الوهمي  $(DTB) = 1$  إذا  $t = TB$ ، و صفر خلاف ذلك؛ و  $TB$  هو تاريخ الانقطاع. كل من النماذج الثلاثة له جذر وحدة مع انقطاع تحت فرضية العدم، كما يتم دمج المتغيرات وهمية في الانحدار تحت العدم. الفرضية البديلة هي مسار مستقر الاتجاه (ST).

ومع ذلك، تم انتقاد افتراض Perron المعروف من تاريخ الانقطاع، أبرزها من قبل Christiano<sup>2</sup> (1992). يقول أن الإجراءات القائمة على البيانات تستخدم عادة لتحديد الموقع الأكثر احتمالا للانقطاع وهذا النهج يبطل نظرية التوزيع التي تقوم عليها الاختبارات التقليدية. ومنذ ذلك الحين، وضعت عدة دراسات باستخدام منهجيات مختلفة لتحديد تاريخ الانقطاع بشكل داخلي. ومن بين هذه اللجان Banerjee،

<sup>1</sup> Perron, P. "Dealing with Structural Breaks", Mimeo forthcoming in the Vol. 1 Handbook of Econometrics: Econometric Theory, 2005.

<sup>2</sup> Christiano, L.J "Searching for a Break in GNP", Journal of Business and Economic Statistics, 10, 1992, pp. 237-249.

Lumisdaine and Stock (1992), Zivot and Andrews(1992), Perron and Vogelsang (1992), Perron (1997) and Lumsdaine and Papell (1998). وقد أظهرت هذه الدراسات أن التحيز في اختبارات جذر الوحدة المعتادة يمكن أن يقلل من خلال تحديد زمن الانقطاعات الهيكلية.

### 1-2-اختبار (Zivot and Andrews 1992):

هناك مشكلة شائعة في اختبارات جذر الوحدة التقليدية - مثل اختبارات ADF وDF-GLS وPP، وهي أنها لا تسمح بإمكانية حدوث انقطاع (صدمة) هيكلية. على افتراض أن زمن الصدمة (الانقطاع) هو ظاهرة خارجية، أظهر Perron أن القدرة على رفض جذر الوحدة تتناقص عندما يكون البديل مستقر صحيحا ويتم تجاهل الانقطاع الهيكلية. يقترح Zivot و Andrews تنوعا في اختبار Perron الأصلي الذي يفترض فيه أن الزمن المحدد للنقطة الانقطاع غير معروف. بدلا من ذلك يتم استخدام خوارزمية تعتمد على البيانات لتحديد نقاط الانقطاع.

بعد توصيف Perron لشكل الانقطاع الهيكلية، يواصل Zivot و Andrews ثلاثة نماذج لاختبار جذر الوحدة: (1) النموذج A، الذي يسمح بتغيير لمرة واحدة في مستوى السلسلة؛ (2) نموذج B، والذي يسمح بتغيير لمرة واحدة في ميل اتجاه الدالة، و(3) نموذج C، الذي يجمع بين التغييرات لمرة واحدة في المستوى وانحدار اتجاه الدالة في السلسلة. وبالتالي لاختبار جذر الوحدة مقابل بديل الصدمة (الانقطاع) الهيكلية لمرة واحدة، يستخدم Zivot و Andrews معادلات الانحدار التالية<sup>1</sup>:

$$\Delta y_t = c + ay_{t-1} + \beta t + \gamma DU_t + \sum_{j=1}^k d_j \Delta y_{t-j} + \varepsilon_t \quad A$$

$$\Delta y_t = c + ay_{t-1} + \beta t + \theta DT_t + \sum_{j=1}^k d_j \Delta y_{t-j} + \varepsilon_t \quad B$$

$$\Delta y_t = c + ay_{t-1} + \beta t + \gamma DU_t + \theta DT_t + \sum_{j=1}^k d_j \Delta y_{t-j} + \varepsilon_t \quad C$$

<sup>1</sup> Zivot, E. and Andrews, K. "Further Evidence On The Great Crash, The Oil Price Shock, and The Unit Root Hypothesis", Journal of Business and Economic Statistics, 10 (10), 1992, p27.

حيث  $DU_t$  هو متغير وهمي لمؤشر تحول متوسط يحدث في كل تاريخ انقطاع ممكن (TB) بينما  $DT_t$  هو متغير وهمي تحول الاتجاه المقابل.

$$DU_t = \begin{cases} 1 & \dots \dots \text{if } t > TB \\ 0 & \dots \dots \dots \text{خلاف ذلك} \end{cases}$$

$$DT_t = \begin{cases} t - TB & \dots \text{if } t > TB \\ 0 & \dots \dots \dots \text{خلاف ذلك} \end{cases}$$

فرضية العدم في جميع النماذج الثلاثة هي  $\alpha = 0$ ، مما يعني أن السلسلة  $\{y_t\}$  تحتوي على جذر وحدة مع انحراف يستبعد أي انقطاع هيكلية، في حين أن الفرضية البديلة  $\alpha < 0$  تشير إلى أن السلسلة هي مسار مستقر الاتجاه (TS) مع انقطاع لمرة واحدة تحدث في زمن غير معروف. تعتبر طريقة Zivot و Andrews أن كل نقطة هي تاريخ انقطاع (تحول) محتمل (TB) وتدير انحدارا لكل تاريخ انقطاع ممكن بالتسلسل.

اقترح Perron أن معظم السلاسل الزمنية الاقتصادية يمكن نمذجتها بشكل مناسب باستخدام النموذج A أو النموذج C. ونتيجة لذلك، طبقت الأدبيات اللاحقة النموذج A و/أو النموذج C. في دراسة حديثة يوضح Sen (2003) أنه إذا كان أحد يستخدم النموذج A عندما يحدث الانقطاع في الواقع وفقا للنموذج C فستكون هناك خسارة كبيرة في القوة. ومع ذلك إذا تم تحديد (تمييز) الانقطاع وفقا للنموذج A، ولكن تم استخدام النموذج C يكون فقد القوة طفيفا، مما يشير إلى أن النموذج C أفضل من النموذج A<sup>1</sup>.

اختبار انقطاعات الهيكلية الداخلي هو اختبار تسلسلي يستخدم العينة الكاملة ومتغير وهمي مختلف لكل تاريخ انقطاع ممكن. يتم تحديد تاريخ الانقطاع حيث تكون الإحصائية  $t$  من اختبار ADF لجذر الوحدة عند الحد الأدنى (الأكثر سالبة). وبالتالي سيتم اختيار تاريخ الانقطاع حيث الأدلة هي أقل ملاءمة لجذر الوحدة العدمي. القيم الحرجة في Zivot and Andrews تختلف عن القيم الحرجة في Perron (1989). ويرجع الاختلاف إلى أنه يتم التعامل مع اختيار زمن الانقطاع على أنه نتيجة لإجراء التقدير، بدلا من أن يكون محدد مسبقا خارجيا.

<sup>1</sup> Waheed Muhammad et all, Structural breaks and unit root: evidence from Pakistani macroeconomic time series, MPRA Paper No. 1797, posted 15 Feb UTC, 2007,P5.

1-3-اختبارات أخرى:

تبحث ورقة (Banerjee, Lumsdaine, and Stock(1992) في الاحتمال، الذي أثاره Perron (1989, 1990) و (P. Rappoport and L. Reichlin (1989)، بأن السلاسل الزمنية الاقتصادية الكلية يمكن وصفها بأنها مستقرة حول خطوط الاتجاه المنقطعة. على عكس هؤلاء المؤلفين، يتعامل المؤلفون مع تاريخ الانقطاع على أنه غير معروف بدهاءة. يتم تطوير التوزيعات غير المتناظرة للاختبارات التكرارية والمتسلسلة لجذور الوحدات و/ أو المعاملات المتغيرة في الانحدار السلاسل الزمنية<sup>1</sup>.

وقد مدد هذا العمل (Perron and Vogelsang(1992) و Perron(1997) الذي اقترح فئة من إحصاءات الاختبار التي تسمح لاثنين من أشكال مختلفة من الانقطاعات الهيكلية. هذه هي نماذج Outlier المضافة (AO) و Outlier الابتكار (IO). يسمح نموذج AO بتغيير مفاجئ في المتوسط (نموذج الانهيار) بينما يسمح نموذج IO بإجراء تغييرات تدريجية أكثر. ويجادل Perron<sup>2</sup> و Vogelsang (1992)، بأن هذه الاختبارات تستند إلى القيمة الدنيا لإحصاءات t على مجموع معاملات الانحدار الذاتي على جميع نقاط الانقطاع(التحول) الممكنة. بينما Perron (1997)<sup>3</sup>، يجادل بأنه "إذا كان لا يزال بوسع المرء رفض فرضية جذر الوحدة في إطار هذا السيناريو، فيجب أن يكون الأمر هو الحال الذي سيُرفض في إطار افتراض أقل صرامة". وطبق Perron و Vogelsang هذين النموذجين على البيانات غير الرائجة (البيانات الخام)، في حين قام Perron (1997) بتعديلهما لاستخدامهما مع البيانات الرائجة.

تطبيق الإجراء لاختبار فرضية جذر الوحدة، والذي يسمح بالوجود المحتمل للانقطاع الهيكلية له على الأقل اثنين من المزايا:

✓ يمنع ذلك من تحقيق نتيجة اختبار منحازة لعدم الرفض، كما يشتهه في ذلك Perron(1989).

<sup>1</sup> Banerjee, A., Lumsdaine, R. L., and Stock, J.H., "Recursive and Sequential Tests of the Unit Root and Trend-Break Hypothesis: Theory and International Evidence", Journal of Business and Economic Statistics, 10, 1992, p 271.

<sup>2</sup> Perron, P. and Vogelsang, T. J., "Nonstationarity and Level Shifts with an Application to Purchasing Power Parity", Journal of Business, 1992, p303.

<sup>3</sup> Perron, P., "Further Evidence on Breaking Trend Functions in Macroeconomic Variables, Journal of Econometrics, 80(2), 1997, p.356.

✓ بما أن هذا الإجراء يمكن أن يحدد متى حدث احتمال حدوث انقطاع هيكلية، فإنه سيوفر معلومات قيمة لتحليل ما إذا كان هناك انقطاع هيكلية على متغير معين مرتبط بسياسة حكومية معينة، الأزمات الاقتصادية، والحرب، وتحولات النظام أو عوامل أخرى.

ومع ذلك هناك مسألتان هامتان بحاجة إلى إثارة هما هنا:

✓ لقد تم التشكيك في قوة هذه الاختبارات من قبل Perron نفسه والآخرين. وقد أثار بعض المؤلفين هذه المسألة للمفاضلة بين قوة الاختبار ومقدار المعلومات التي أدرجت فيما يتعلق باختبار نقطة الانقطاع (التحول) Perron (1997)<sup>1</sup>.

✓ هذه الاختبارات تلتقط فقط الانقطاع الوحيد الأكثر أهمية في كل متغير، مما يثير السؤال: ماذا لو كانت هناك أكثر من انقطاع هيكلية في كل متغير فردي؟ والذي سوف نناقشه الآن.

2- اختبار جذر الوحدة في وجود انقطاعين هيكليين:

2-1- اختبار (Lumsdaine and Papell, 1997):

قام بادخال إجراء لالتقاط انقطاعين هيكليين اثنين، والقول بأن اختبارات جذر الوحدة التي تمثل اثنين من انقطاعات الهيكلية الهامة هي أكثر قوة من تلك التي تسمح بانقطاع واحد. قام Lumsdaine and Papell بتمديد عمل (Zivot and Andrews, 1992) من خلال نموذج يسمح لانقطاعين هيكليين في ظل فرضية بديلة لاختبار جذر الوحدة، وبالإضافة إلى ذلك تسمح لانقطاعات في المستوى والاتجاه.

أما الآخرون الذين نظروا في فترات الانقطاع المتعددة هم Clemente, Montañés, and Reyes (1998)<sup>3</sup> الذين يستندون في نهجهم إلى Perron و Vogelsang ولكنهم يسمحون بانقطاعين.

<sup>1</sup>Perron, P, I pid, 1997,p378.

<sup>2</sup> Lumsdaine, R. L and. Papell, D. H. "Multiple Trend Breaks and the Unit Root Hypothesis", Review of Economics and Statistics, 79 (2), 1997, pp. 212-218.

<sup>3</sup> Clemente, J., Montañés, A., and Reyes, M, "Testing for a unit root in variables with a double change in the mean", Economics Letters, Vol. 59, 1998, pp.175-182.

<sup>1</sup> Ohara (1999) يستخدم نُهجا يستند إلى اختبارات  $t$  متتابعة من Zivot and Andrews لدراسة الحالة على انقطاعات مع تواريخ انقطاع غير معروف. انه يقدم أدلة على أن اختبارات جذر وحدة مع انقطاع اتجاه متعددة ضرورية لكل من النظرية غير المتناظرة والتطبيقات التجريبية. يقترح Papell و Prodan (2003) اختبارًا يستند إلى تغيير هيكلية مقيد، والذي يسمح صراحة بتغييرين هيكلين مُقابلين.<sup>2</sup>

هذه اختبارات الانقطاع الداخلية التي تسمح لإمكانية انقطاع واحد أو انقطاعات متعددة؛ Zivot and Andrews ، Banerjee ، وآخرون ، Perron (1997)، Lumsdaine and Papell (1997) لا تسمح لانقطاعات تحت فرضية العدم من جذر وحدة وبالتالي تستمد قيمها الحرجة وفقا لذلك. قد يكون هذا تمييز في هذه الاختبارات. ويشير Perron (2005)<sup>3</sup>، إلى أنه قد يكون هناك بعض فقدان القوة.

## 2-2- اختبار Lee and Strazicich (2003)

تبين أنه عند الاستفادة من اختبارات جذر الوحدة الانقطاع الهيكلية الداخلي، قد يستنتج الباحثون أن سلسلة زمنية هي مستقرة الاتجاه في حين أن في الواقع سلسلة غير مستقرة مع انقطاع. وفي هذا الصدد، قد تحدث "حالات رفض زائفة". وهكذا، وكما أشار Lee و Strazicich<sup>4</sup>، يلزم تفسير النتائج في العمل التجريبي بعناية. اختبار جذر الوحدة الحد الأدنى لمضاعف لاغرانج (LM) المقترح من قبل Lee و Strazicich ليس فقط يحدد انقطاعات هيكلية داخلية ولكن أيضا يتجنب المشاكل المذكورة أعلاه من التحيز والرفض زائفة. وعلاوة على ذلك، إجراء Lee و Strazicich يتوافق مع Perron (1989) انقطاع الهيكلية الخارجي (نموذج C) مع تغيير في المستوى والاتجاه. Lee و Strazicich نموذج يسمح لانقطاعات الذاتية اثنين على حد سواء تحت فرضية

<sup>1</sup> Ohara, H.I, "A unit root test with multiple trend breaks: A theory and application to US and Japanese macroeconomic time series", The Japanese Economic Review, Vol. 50, 1999, pp. 266-290.

<sup>3</sup> Perron, P, op cite, 2005, p55.

<sup>4</sup> Lee, J. and Strazicich, M.C. "Minimum LM Unit Root Test with Two Structural Breaks", Review of Economics and Statistics, 63, 2003, pp. 1082-1089.

العدم والبديلة. أنها تبين أن اثنين من انقطاع LM اختبار جذر وحدة التي تقدر من قبل الانحدار وفقا لمبدأ LM لن يرفض بشكل زائف فرضية عدم جذر وحدة.

### المطلب الثاني: التكامل المشترك في وجود الصدمات والتغيرات الهيكلية

تؤثر الانقطاعات الهيكلية في علاقة التكامل المشترك بشكل كبير على أداء اختبارات التكامل المشترك. عندما نختبر التكامل المشترك باستخدام الاختبارات القياسية، بما في ذلك (Engle and Granger (1987) و (Johansen (1988)، (Johansen (1991)، في وجود انقطاعات هيكلية، فإن أداءها ضعيف. وبالتالي لا يمكن لاختبارات التكامل المشترك القياسية العثور بشكل كاف على علاقة تكامل مشترك في ظل انقطاعات الهيكلية<sup>1</sup>. لهذا السبب ولتجنب الانحدار الزائف نستخدم اختبارات مختلفة للتكامل المشترك مع صدمات وتغيرات هيكلية ويعرف أيضا بتغيير في النظام. في هذا الجزء نلقي نظرة على ثلاثة اختبارات للتكامل المشترك مع الانقطاعات الهيكلية:

✓ اختبار (Gregory and Hansen (1996) للتكامل المشترك مع انقطاع هيكلية واحد.

✓ اختبار (Hatemi-J (2008) للتكامل المشترك مع اثنين من الانقطاعات هيكلية.

✓ اختبار (Maki (2012) للتكامل المشترك مع انقطاعات هيكلية متعددة.

### أولاً: اختبار التكامل المشترك في وجود انقطاع هيكلية واحد (Gregory and Hansen (1996) :

اختبار التكامل المشترك لـ (Gregory and Hansen (1996) (من الآن فصاعداً GH) هو امتداد للاختبارات القائمة على البواقي التي تأخذ في الاعتبار إمكانية انقطاع هيكلية غير معروف مرة واحدة في الثابت وحدها أو في كل من الأشعة ومعامل الثابت. فرضية عدم تحت هذه الاختبارات هي أنه لا يوجد التكامل مع انقطاع الهيكلية ضد البديل أن هناك تكاملاً مع انقطاع هيكلية. Hansen و Gregory تشير إلى أنه عندما يتم استخدام اختبار ADF القياسية في تحليل التكامل المشترك دون الأخذ في الاعتبار تحول النظام مرة واحدة، فإنه قد يؤدي إلى استنتاج مضلل مفاده أن العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع ومحدداته ليست موجودة. يقترحون ثلاثة نماذج<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> Maki, Daiki, Tests for cointegration allowing for an unknown number of breaks, Economic Modelling, Elsevier, vol. 29(5), 2012, p 2011.

<sup>2</sup> Gregory, A. W. and Hansen, B. E, "Residual-Based Tests for Cointegration in Models with Regime Shifts", Journal of Econometrics, Vol. 70, 1996, P102-103.

### 1- النموذج الأول: التكامل المشترك القياسي

$$Y_{1t} = u + aY_{2t} + e_t \quad t = 1, \dots, n$$

وهو نموذج قياسي من التكامل المشترك مع عدم وجود تغيير هيكلية، حيث  $Y_{2t}$  هي  $I(1)$  و  $e_t$  هو  $I(0)$ ، وتصف (Engle و Granger 1987) التكامل المشترك كنموذج مفيد لـ "التوازن على المدى الطويل". سوف تنعكس التغييرات الهيكلية في التغييرات في الثابت  $u$  و/أو التغييرات على الميل  $a$ . لنموذج التغيير الهيكلية، من المفيد تعريف المتغير الوهمي:

$$\phi_{1t} = \begin{cases} 0 & \text{if } t \leq [n\tau] \\ 1 & \text{if } t > [n\tau] \end{cases}$$

حيث المعلمة غير معروف  $t \in (0, 1)$  يشير إلى الزمن (النسبي) من نقطة التغيير و  $[\ ]$  يشير إلى الجزء الصحيح. يمكن أن يأخذ التغيير الهيكلية عدة أشكال، منها ثلاثة لمناقشتها هنا. وهناك حالة بسيطة هي أن هناك تحول في مستوى في علاقة التكامل المشترك، والتي يمكن أن تكون على غرار تغيير في الثابت  $u$ ، في حين أن معاملات الميل  $a$  يعتبر ثابت. وهذا يعني أن معادلة التوازن قد تغيرت بطريقة متوازنة. نطلق على هذا نموذج تحول المستوى الذي تشير إليه C.

### 2- نموذج 2: تحول المستوى (C)

$$Y_{1t} = u_1 + u_2\phi_t + aY_{2t} + e_t \quad t = 1, \dots, n$$

في هذا النموذج المعلمة  $u_1$  يمثل الثابت قبل التحول، و  $u_2$  يمثل التغيير في الثابت في زمن التحول. يمكننا أيضا إدخال اتجاه الزمن في نموذج تحول المستوى، فنتحصل على النموذج الموالي.

### 3- نموذج 3: تحول المستوى مع الاتجاه (C / T)

$$Y_{1t} = u_1 + u_2\phi_t + Bt + aY_{2t} + e_t \quad t = 1, \dots, n$$

تغيير هيكلية آخر محتمل يسمح للشعاع الميل بالتحول أيضا. وهذا يسمح لعلاقة التوازن لتدوير وكذلك إزاحة متوازنة، يدعى هذا النموذج تحول النظام.

### 4- النموذج 4: التحول في النظام (C/S)

$$Y_{1t} = u_1 + u_2\phi_t + a_1Y_{2t} + a_2Y_{2t}\phi_t + e_t \quad t = 1, \dots, n$$

في هذه الحالة  $u_1$  و  $u_2$  هي كما هو الحال في نموذج تحول المستوى،  $a_1$  يدل على تكامل المشترك في معاملات الميل قبل تحول النظام، و  $a_2$  تشير إلى التغيير في معاملات الميل.

كما يقترحون ثلاثة إحصاءات اختبار وهي  $ADF^* = \inf_{t \in T} ADF(t)$ <sup>1</sup>، وهي نسخة المعدلة من اختبار

التكامل المشترك (Engle و Granger 1987)، و  $(Z_T^* = \inf_{t \in T} Z_T(t))$ ، و  $(Z_a^* = \inf_{t \in T} Z_a(t))$ ،

<sup>1</sup>Gregory, A. W. and Hansen, B. E. Tests for Cointegration in Models with Regime and Trend Shifts, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, vol.58, no3, 1996, P558.



وكلاهما من الإصدارات المعدلة (Quliaris وPhillips 1990). نقطة الانقطاع هي أصغر قيمة لهذه الإحصاءات اختبار الثلاثة. وتستخدم القيم الحرجة المعدلة (Mackinnon 1991) بدلا من القيم الحرجة التي يتم استخدامها في الأسلوب Engle وGranger.

$$Z_a(\tau) = n(\rho_t^* - 1)$$

$$Z_t(\tau) = \frac{(\rho_t^* - 1)}{s_t^*}, \quad s_t^{*2} = \frac{\sigma_t^{*2}}{\sum_{t=1}^{n-1} e_{1t}^2}, \quad \rho_t^* = \frac{\sum_{t=1}^{n-1} (e_{1t} e_{t+1} - \gamma_t)}{\sum_{t=1}^{n-1} e_{1t}^2}$$

$$ADF(\tau) = tstat(e_{t-1t}^*)$$

إحصائيات الاختبار هي أصغر قيم الإحصائيات أعلاه، عبر كافة قيم  $t \in T$ . ويتم التركيز على أصغر القيم حيث أن القيم الصغيرة لإحصائيات الاختبار توفر أدلة ضد فرضية العدم. هذه هي الإحصاءات الاختبار.

$$Z_a^* = \inf_{\tau \in T} Z_a(\tau)$$

$$Z_t^* = \inf_{\tau \in T} Z_t(\tau)$$

$$ADF^* = \inf_{\tau \in T} ADF(\tau)$$

اختبار Gregory and Hansen (1996) للتكامل المشترك هو اختبار تكامل مشترك قائم على البواقي يختبر فرضية العدم لعدم التكامل المشترك مقابل بديل التكامل المشترك في وجود تغير واحد في النظام.

ثانيا: اختبار التكامل المشترك في وجود اثنين من الانقطاعات الهيكلية (Hatmi-J 2008):

ويستند هذا الاختبار إلى اختبارات Gregory and Hansen (1996) للتكامل المشترك في وجود تحول واحدة ومن خلال توسيع نطاق عملهما للسماح بتحويلين للنظام. كما قدم قيما حرجة جديدة لاختبارات ADF و  $Z_t$  و  $Z_a$ . مرة أخرى لا يعتمد زمن الانقطاعات على معلومات مسبقا بل على البيانات الأساسية.

وكما أشار Hatmi-J (2008)<sup>1</sup> فإن اختبارات التكامل المشترك التقليدية تستند إلى على افتراض أن شعاع التكامل المشترك ظل كما هو أثناء فترة الدراسة، ولكن وجود الأزمات الاقتصادية والتكنولوجية الصدمات والسياسات والتغيرات في النظام يمكن أن تسبب تغييرات كبيرة في أشعة التكامل المشترك على المدى الطويل، لهذا

<sup>1</sup> Hatemi-j, A. Tests for cointegration with two unknown regime shifts with an application to financial market integration. *Empir. Econ.* 2008, 35, 497–499.

السبب اقترح (2008) Hatmi-J إجراء يستند إلى اختبار Gregory and Hansen (1996) لدراسة علاقة التكامل المشترك في وجود اثنين من انقطاعات الهيكلية المختلفة: لحساب تأثير انقطاعين هيكليين على كل من حد الثابت والمنحدرات (تحولان في النظام)، لدينا المعادلة التالية:

$$y_t = a_0 + a_1 D_{1t} + a_2 D_{2t} + \beta'_0 x_t + \beta'_1 D_{1t} x_t + \beta'_2 D_{2t} x_t + u_t$$

حيث  $D_{1t}$  و  $D_{2t}$  هي متغيرات وهمية تعرف بأنها

$$D_{1t} = \begin{cases} 0 & \text{if } t \leq [n\tau_1] \\ 1 & \text{if } t > [n\tau_1] \end{cases}$$

$$D_{2t} = \begin{cases} 0 & \text{if } t \leq [n\tau_2] \\ 1 & \text{if } t > [n\tau_2] \end{cases}$$

مع المعلمات غير المعروفة  $\tau_1 \in (0,1)$  و  $\tau_2 \in (0,1)$ ، مما يدل على التوقيت النسبي من نقطة تغيير النظام والقوس يدل على الجزء الصحيح.

### ثالثاً: اختبار التكامل المشترك في وجود انقطاعات هيكلية متعددة: (2012) Maki

لا يملك الباحثون عموماً معلومات مسبقة حول عدد الانقطاعات. إذا كان العدد الحقيقي للانقطاعات هو اثنين، فإن اختبارات (1996a, 1996b) Gregory and Hansen يتم تحديدها بشكل خاطئ وسيكون أداؤها سيئاً. وبالمثل إذا كان العدد الحقيقي للانقطاعات واحداً، فإن اختبارات (2008) Hatemi-J يتم تحديدها بشكل خاطئ. عندما يكون عدد فترات الانقطاع أكثر من ثلاثة، فإن الاختبارات السابقة سيكون أداؤها ضعيفاً. وبالتالي من المستحسن أخذ عدد غير محدد من فترات الانقطاع في اختبار التكامل المشترك. قد يكون أداء مثل هذا الاختبار أفضل من اختبارات التكامل المشترك التي تسمح بانقطاع واحد أو اثنين فقط عندما يكون لعلاقة التكامل المشترك عدد غير معروف من الانقطاعات المتعددة. حيث يعتبر Maki نماذج الانحدار التالية من أجل اختبار التكامل المشترك مما يسمح بانقطاعات متعددة<sup>1</sup>:

$$y_t = \mu + \sum_{i=1}^k \mu_i D_{i,t} + \beta' x_t + u_t \quad 1$$

$$y_t = \mu + \sum_{i=1}^k \mu_i D_{i,t} + \beta' x_t + \sum_{i=1}^k \beta'_i x_t D_{i,t} + u_t \quad 2$$

<sup>1</sup> Maki, Daiki, op cit, p2012.

$$y_t = \mu + \sum_{i=1}^k \mu_i D_{i,t} + \gamma t + \beta' x_t + \sum_{i=1}^k \beta'_i x_t D_{i,t} + u_t \quad 3$$

$$y_t = \mu + \sum_{i=1}^k \mu_i D_{i,t} + \gamma t + \sum_{i=1}^k \gamma_i t D_{i,t} + \beta' x_t + \sum_{i=1}^k \beta'_i x_t D_{i,t} + u_t \quad 4$$

حيث  $t=1,2,\dots,T$  و  $y_t = (x_{1t}, \dots, x_{mt})'$  تشير إلى متغيرات  $I(1)$ ، و  $u_t$  هو خطأ التوازن، و  $x_t$  هو شعاع  $(m \times 1)$ .  $D_{i,t}$  يأخذ قيمة 1 إذا  $t > TB_i$  ( $i=1, \dots, k$ ) والقيمة 0 خلاف ذلك، حيث  $k$  هو الحد الأقصى للعدد من فترات الانقطاع و  $TB_i$  يدل على الفترة الزمنية للانقطاع. المعادلة 1 تمثل نموذج مع تغير المستوى. وتسمح المعادلة 2 الذي يطلق عليها نموذج تغيرات النظام، بانقطاعات هيكلية  $\beta$  بالإضافة إلى  $\mu$ . المعادلة 3 هي النموذج (المعادلة) (2) مع الاتجاه. المعادلة 4 تشكل انقطاعات هيكلية للمستويات والاتجاهات والانحدارات. الجدول أدناه يوضح كيفية اتخاذ القرار في الاختبارات السابقة الثلاث.

الجدول رقم (3-1): اتخاذ القرار في اختبارات التكامل المشترك في ظل وجود انقطاعات هيكلية

Cointegration test اختبار التكامل المشترك	Null Hypothesis فرضية العدم	Decision Rule قاعدة القرار
<b>Gregory and Hansen</b>	لا يوجد تكامل مشترك ضد بديل التكامل المشترك مع انقطاع هيكلية واحد.	رفض فرضية العدم إذا كانت ADF أو Za أو Zt أقل من القيمة الحرجة.
<b>Hatemi-J</b>	لا يوجد تكامل مشترك ضد بديل التكامل المشترك مع اثنين من الانقطاعات الهيكلية.	رفض فرضية العدم إذا كانت ADF أو Za أو Zt أقل من القيمة الحرجة.
<b>Maki</b>	لا يوجد تكامل مشترك ضد بديل التكامل المشترك مع عدد غير معروف من الانقطاعات الهيكلية.	رفض فرضية العدم إذا كانت ADF أو Za أو Zt أقل من القيمة الحرجة.

المصدر: من إعداد الطالب

المبحث الثاني: البيانات، النتائج التجريبية والمناقشة

نعيد النظر في مدى استقرار مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر من منظور جديد. يتم تطبيق اختبارات جذر الوحدة التقليدية (ADF) و (PP)، جنباً إلى جنب مع اختبار الانقطاعات الهيكلية (Lee (2003,2013) and Straczich) بشأن استقرار مؤشرات التوازن الاقتصادي. ومن جهة أخرى دراسة العلاقة طويلة الأجل بين مؤشرات التوازن الاقتصادي ومحدداتها في ظل الصدمات والتغيرات الهيكلية، باستخدام اختبارات متخصصة مثل (Gregory and Hansen (1996)).

المطلب الأول: تحليل الصدمات الهيكلية في مؤشرات التوازن الاقتصادي

يتم تطبيق الاختبارات السابقة على مؤشرات التوازن الاقتصاد الجزائري وهي: النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، الميزان الخارجي على السلع والخدمات. البيانات سنوية ويتم استخراجها من قاعدة بيانات البنك الدولي، يتم تحويل هذه السلاسل إلى لوغاريتم لتثبيت التباين. تُستخدم الحزم الإحصائية لـ EViews في تنفيذ جميع التحليلات في هذه الدراسة. يعرض الجدول أدناه مؤشرات التوازن الاقتصادي ورموزها كما هو مستخدم في التحليل.

الجدول رقم (3-2): وصف متغيرات التوازن الاقتصادي

الرمز	المتغيرات
LRPIB	1- النمو في إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)
LINF	2- التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)
LCHO	3- بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)
LRSB	4- الميزان الخارجي على السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: من إعداد الطالب

يوضح الجدول أدناه الخصائص الإحصائية لمؤشرات التوازن الاقتصادي مثل المتوسط (Mean)، والانحراف المعياري (Std.Dev)، والحد الأدنى (Min)، والحد الأقصى (Max)، والالتواء (Skewness)، والتفرطح (Kurtosis)، وعدد الملاحظات (observations) لمؤشرات التوازن الاقتصادي خلال الفترة (1980-2020)، حيث كانت هناك 41 ملاحظة (مشاهدة). والملاحظ أنه يتم توزيع جميع المتغيرات بشكل طبيعي لأن إحصائية Jarque-Bera معنوية، ماعدا سلسلتي النمو الاقتصادي (LRPIB) وميزان المدفوعات (LRSB)

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الصدمات الهيكلية على مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر

فهما لا تتوزعان طبيعياً، بسبب Kurtosis الكبير لهما. بلغت قيمة هذا الأخير للنمو الاقتصادي (20.18579)، وميزان المدفوعات (5.552889).

الجدول رقم (3-3): الخصائص الإحصائية لمؤشرات التوازن الاقتصادي

	LRPIB	LINF	LCHO	LRSB
Mean	2.062291	1.778388	2.814953	2.655104
Median	2.197225	1.745716	2.803360	2.829087
Maximum	2.580217	3.455370	3.384390	3.735047
Minimum	-0.693147	-1.078810	2.282382	-0.198451
Std. Dev.	0.521596	0.926663	0.366413	0.825212
Skewness	-3.742781	-0.361601	0.091508	-1.474557
Kurtosis	20.18579	3.876255	1.647161	5.552889
Jarque-Bera	600.2827	2.205193	3.183766	25.99146
Probability	0.000000	0.332008	0.203542	0.000002
Sum	84.55394	72.91390	115.4131	108.8593
Sum Sq. Dev.	10.88248	34.34816	5.370340	27.23900
Observations	41	41	41	41

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews)

أولاً-دراسة استقرارية المتغيرات (مؤشرات التوازن الاقتصادي)

طرح<sup>1</sup> Granger and Newbold (1974) مفهوم الانحدار الزائف<sup>2</sup>، بحجة أنه إذا كانت المتغيرات المستخدمة في تحليل الانحدار غير مستقرة، فقد يكون نموذج الانحدار المقابل أيضاً انحداراً زائفاً. لذلك عند دراسة السلاسل الزمنية يجب علينا أولاً التحقق مما إذا كانت مستقرة لأن المتغيرات المستقرة وغير المستقرة لها معاني اقتصادية وخصائص إحصائية مختلفة تماماً<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Granger C, Newbold P., Spurious regressions in econometrics [J]. Journal of Econometrics, (2),1974, 111-120.

<sup>2</sup> وهو انحدار لا يستند على النظرية الاقتصادية وبذلك تأتي العلاقات زائفة وغير موثوقة وإن كانت الاختبارات الإحصائية والقياسية مقبولة، وهي تعود بالأساس إلى وجود اتجاه عام بين المتغيرات الاقتصادية.

<sup>3</sup>Xinchen Chen, Influence of Structural Break on the Power of ADF Unit Root Test, Journal of New Economics and Finance, Vol2, Issue1, 2022, P1.

### 1- اختبار جذر الوحدة بدون انقطاع هيكلية

كخطوة أولى يتم استخدام اختبار كل من (ADF) و (PP) دون انقطاع هيكلية أولاً لتحليل خصائص جذر الوحدة في السلاسل الزمنية. تم الإبلاغ عن نتائج هاته الاختبارات في الجدول رقم (3-4). باستخدام اختبارات ADF و PP، لا يمكن رفض جذر الوحدة عند المستوى لجميع متغيرات الدراسة (غير مستقرة). ولكنها تستقر عند الفرق الأول، وهذا يعني أن جميع متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة (1). ومع ذلك وفقاً لـ Perron (1989)<sup>1</sup>، قد يؤدي اختبار ADF إلى استدلالات مضللة إذا تم تجاهل الانقطاعات الهيكلية المحتملة. حيث أنه في حالة حدوث انقطاع هيكلية، فإن القدرة على رفض جذر الوحدة تنخفض عندما يكون البديل مستقر الانقطاع صحيحاً ويتم تجاهل الانقطاع الهيكلية.

الجدول رقم (3-4): نتائج اختبار كل من (ADF) و (PP) دون انقطاعات هيكلية

القرار	إحصائية الاختبار	K <sup>^</sup>	إحصائية الاختبار	K <sup>^</sup>	المتغيرات
	الفرق الأول		المستوى		
اختبار (ADF)					
I(1)	4,52- (2,62-)***	0	0,97- (1,94-)	0	LRPIB
I(1)	8,85- (2,62-)***	0	2,63- (2,93-)	0	LINF
I(1)	2,78- (2,62-)***	1	2,72- (3,53-)	3	LCHO
I(1)	6,07- (2,62-)***	1	2,18- (2,93-)	0	LRSB
اختبار (PP)					
I(1)	4,29- (2,62-)***	2	0,94- (1,94-)	2	LRPIB
I(1)	8,87- (2,62-)***	1	2,61- (2,93-)	3	LINF
I(1)	5,48- (2,62-)***	4	0,37- (1,94-)	4	LCHO
I(1)	7,04- (2,62-)***	38	2,10- (2,93-)	5	LRSB

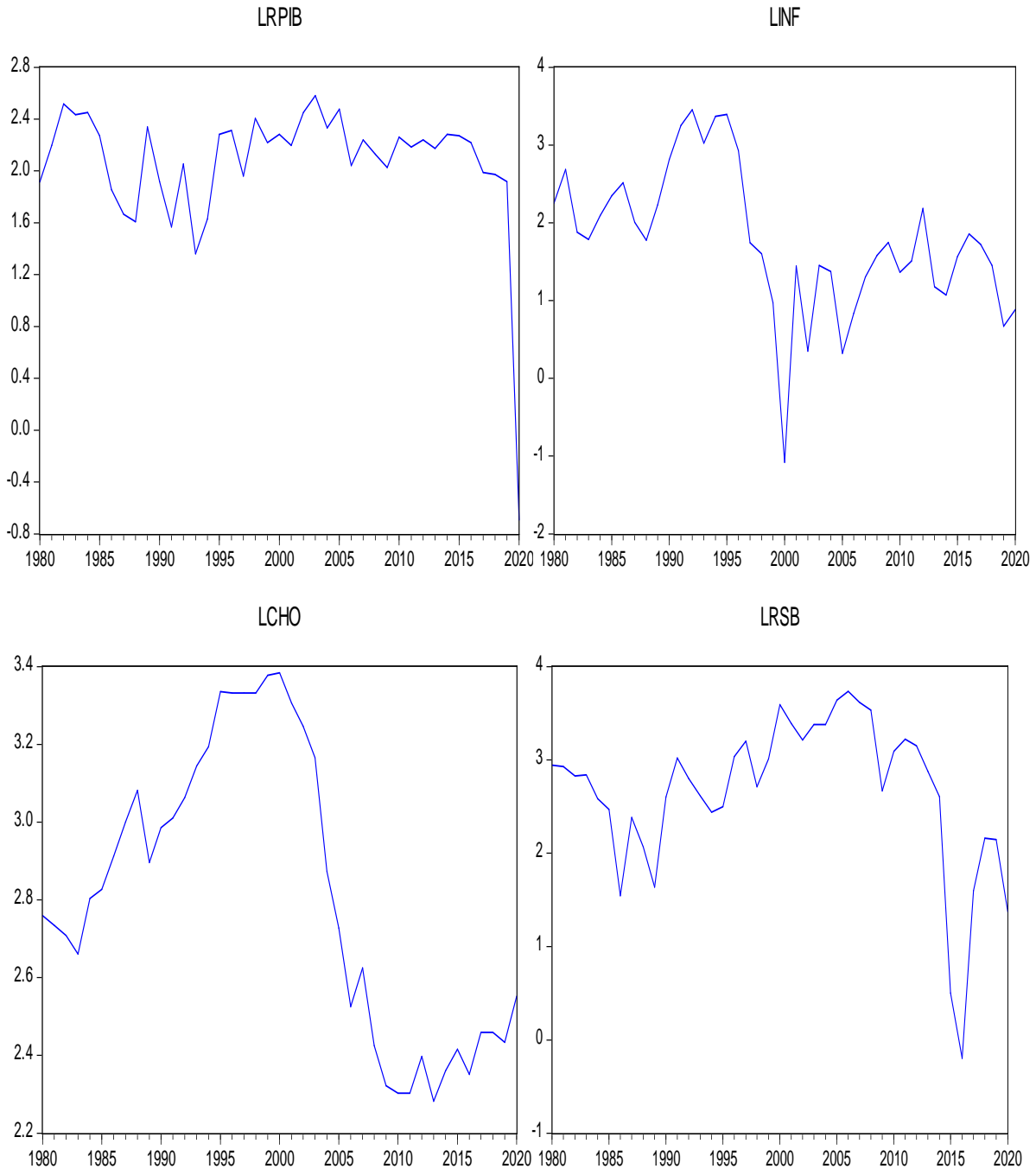
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق (03)

ملاحظة: تمثل القيم ما بين قوسين (القيم المجدولة)، \*، \*\*، \*\*\*، تشير إلى المعنوية الإحصائية عند 10%، 5%، 1%. يتم استخدام مصطلح K<sup>^</sup> لتحديد التأخر الأمثل لجعل البواقي ضحيج (شوشرة) بيضاء.

بالنظر إلى الشكل الموالي يوضح كيف أن مؤشرات التوازن الاقتصادي تخضع لانقطاع هيكلية واحد على الأقل بشكل واضح.

<sup>1</sup> Perron P, op cit, 1989, P1361-1401.

الشكل رقم(3-1): الشكل البياني لمؤشرات التوازن الاقتصادي بالصيغة اللوغاريتمية



المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

## 2- اختبار جذر الوحدة مع انقطاع هيكلية واحد واثنين:

ترد النتائج في الجدول الموالي اختبار جذر وحدة Lee و Strazicich مع انقطاع هيكلية داخلي واحد واثنين، باستخدام هذا الاختبار يمكن رفض فرضية جذر الوحدة للنمو الاقتصادي عند مستوى المعنوية 1%، والتضخم عند مستوى المعنوية 5%، والبطالة عند مستوى المعنوية 1%، وميزان المدفوعات عند مستوى المعنوية 1%.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الصدمات الهيكلية على مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر

وفي الوقت نفسه يحدد الاختبار الداخلي (الذاتي) نقطة أو تاريخ أهم تغير هيكلية (TB) في السلسلة الزمنية. تم الإبلاغ عن تاريخ انقطاع (الصدمة) والذي وافق سنة 2008 بالنسبة للنمو الاقتصادي، نتيجة لازمة المالية العالمية، وبالنسبة للتضخم والبطالة كان سنة 2002، وفي الأخير ميزان المدفوعات سنة 2006. هذا له آثار مهمة أيضا كما أكد<sup>1</sup> Piehal and all (1999) أن معرفة نقطة التغير (الانقطاع) أو تاريخ الصدمة أمر أساسي للتقييم الدقيق لأي برنامج يهدف إلى إحداث تغييرات هيكلية؛ مثل الإصلاحات الضريبية، وإصلاحات القطاع المصرفي، وتغير النظام<sup>2</sup>. ماذا لو كان لهذه المتغيرات أكثر من انقطاع هيكلية.

الجدول رقم (3-5): اختبار جذر الوحدة لانقطاع هيكلية واحد واثنين (LS) Lee-Strazicich لمؤشرات

### التوازن الاقتصادي

اثنين من الانقطاعات الهيكلية			انقطاع هيكلية واحد			المتغيرات
T-Statistic	تاريخ الانقطاع	K <sup>^</sup>	T-Statistic	تاريخ الانقطاع	K <sup>^</sup>	
5,48- (5,91-)	1991 2015	1	5,03- *** (4,9-)	2008	8	<b>LRPIB</b>
5,49- (6,10-)	2000 1990	6	4,49- ** (4,33-)	2002	7	<b>LINF</b>
6,16- (6,31-)	2002 1992	8	5,27- *** (4,9-)	2002	8	<b>LCHO</b>
5,23- (6,18-)	2007 1992	1	4,95- *** (4,91-)	2006	1	<b>LRSB</b>

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (04)

ملاحظة: تمثل القيم مابين قوسين (القيم المجدولة)، \*، \*\*، \*\*\*، تشير إلى المعنوية الإحصائية عند 10%، 5%، 1%. يتم

استخدام مصطلح K<sup>^</sup> لتحديد التأخر الأمثل لجعل البواقي ضحيج (شوشرة) بيبضاء.

يرفض اختبار الانقطاعات الهيكلية الداخلية المنشأ (LS) فرضية جذر الوحدة أكثر من انقطاع هيكلية داخلي واحد؛ هذا ربما يرجع إلى مواصفات عدد الانقطاعات الهيكلية. هذا يتفق مع نتائج (Ohara, 1999)،

<sup>1</sup>Piehal, A,M and all, Testing for structural breaks in the evaluation of programs, 1999, NBER Working Paper 7226, p01.

<sup>2</sup>Waheed, Muhammad and all, op cit, p01.



حيث أثبت أن الاختبارات التي تحتوي على عدد أقل من العدد الحقيقي للانقطاعات الهيكلية تفشل بشكل غير صحيح، في رفض جذر الوحدة. ومع ذلك تشير النتائج العملية إلى أن جميع متغيرات الدراسة لها انقطاع هيكلية واحد حسب اختبار (Lee-Strazicich).

#### المطلب الثاني: تقدير معادلات التوازن الاقتصادي في ظل الصدمات والتغيرات الهيكلية

وكخطوة ثانية نسعى إلى تحديد طبيعة العلاقة بين مؤشرات التوازن الاقتصادي ومحدداتها، في ظل وجود صدمات وتغيرات هيكلية من خلال تقدير نماذج التوازن الاقتصادي كل مؤشر على حدى، باستخدام اختبار Gregory-Hansen (GH)، حيث تفترض اختبارات التكامل المشترك الأكثر استخداما في الأدبيات التجريبية هي (Engel-Granger 1987) و (Johansen- Juselius 1990)، أن أشعة التكامل المشترك لا تختلف بمرور الزمن ولا توجد انقطاعات هيكلية في العلاقة طويلة المدى، وفي عام 1996 طور Gregory-Hansen بناء على اختبار Engel-Granger إجراء جديدا لاختبار التكامل المشترك الذي يمثل الانقطاعات الهيكلية (تغير النظام) في معادلة التكامل المشترك.

ومن الواضح من الدراسات التجريبية السابقة والتي سيتم التطرق لها حول مؤشرات التوازن الاقتصادي ومحدداتها كل على حدى، غياب الاهتمام بالصدمات والتغيرات الهيكلية، فبالنظر إلى الاضطرابات الاقتصادية والسياسية وحتى الأمنية التي حدثت في الجزائر أواخر الثمانينات وبداية التسعينيات، وحتى في العقد الثاني من الألفية (صدمة أسعار النفط وكوفيد-19)، سيكون من المهم أن تؤخذ الصدمات والتغيرات الهيكلية بعين الاعتبار. لذلك في هذه الدراسة سنحاول سد هذه الفجوة البحثية<sup>1</sup> باستخدام مختلف طرق وتقنيات الاقتصاد القياسي، كاستخدام اختبارات جذر الوحدة للانقطاعات الهيكلية ((Lee and Strazicich, 2003, 2013) وتحليل التكامل المشترك في ظل وجود الصدمات والتغيرات الهيكلية (Gregory and Hansen, 1996) لتجنب أي استنتاجات ونتائج مضللة.

<sup>1</sup> مساهمة هذه الدراسة بالنظر إلى الدراسات السابقة.

أولاً: نمذجة النمو الاقتصادي في ظل الصدمات والتغيرات الهيكلية:

استجابة لصدمة أسعار النفط الهيكلية في منتصف سنة 2014، بدأت الحكومة العمل على استراتيجية لإعادة تشكيل نموذج النمو في البلاد، والهدف من ذلك هو الحد من الاعتماد على قطاع المحروقات. لذلك كان لابد لنا من النظر إلى الدراسات التجريبية التي تناولت محددات النمو الاقتصادي.

### 1-الدراسات التجريبية:

✓ دراسة فضيلة ملواح ومكيدي علي(2020)<sup>1</sup>، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة التي تربط بعض المتغيرات الاقتصادية بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2018)، تم محاولة بناء نموذج قياسي للنمو الاقتصادي بناء على مجموعة من المتغيرات(الإنفاق العام، رأس المال المادي، رأس المال البشري، المعروض النقدي والانفتاح التجاري)، وتشير نتائج الدراسة أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وذلك باستخدام نموذج(ARDL)، وأن جميعها ذات دلالة إحصائية ومؤثرة على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

✓ دراسة بن العايب عبد العزيز وكبير مولود(2021)<sup>2</sup>، وتهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1980-2019)، ولفهم سلوك الظاهرة أكثر تم اقتراح بعض المتغيرات التفسيرية(الإنفاق الحكومي، عرض النقود، تكوين رأس المال الثابت والانفتاح التجاري). نتائج اختبارات الاستقرار سمحت بتطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج(ARDL)، وأظهرت نتائج الدراسة مايلي: وجود علاقة سلبية بين التضخم والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وأيضاً بالنسبة للإنفاق الحكومي وتبين أن هذا الأخير لا يتم توجيهه إلى الزيادة في الإنتاج وإنما استهلاكي، ووجود أثر إيجابي لكل من متغيرتي رأس المال الثابت والانفتاح التجاري، وهذا الأخير يؤثر إيجابياً لارتفاع أسعار البترول خلال أغلب فترة الدراسة.

<sup>1</sup> فضيلة ملواح ومكيدي علي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة(1990-2018)، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد17، جوان2020، ص126-141.

<sup>2</sup> بن العايب عبد العزيز وكبي مولود، أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة(1980-2019)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد05، العدد01، 2021، ص99-113.

✓ دراسة حيدوشي عاشور(2015)<sup>1</sup>، وتهدف إلى إبراز علاقة وأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2014)، وتوصلت الدراسة في الجانب القياسي باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي(VAR)، إلى وجود تأثير للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، واطهر اختبار دوال الاستجابة أثر سلبى لصدمات الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

✓ دراسة حسن علي عثمان فطر وسفيان أبو البشر آدم سعد(2022)<sup>2</sup>، وتهدف هذه الدراسة إلى بحث العلاقة طويلة الأجل بين كل من الإنفاق الحكومي، الصادرات، البطالة، التضخم والاستثمار وبين النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة(1990-2020)، استخدمت الدراسة أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية لتقدير العلاقة بين المتغيرات، وتشير النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي والتضخم والبطالة وبين النمو الاقتصادي، وعلاقة طردية بين الصادرات والاستثمار وبين النمو الاقتصادي.

وبناء على النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى الدراسات التجريبية السابقة، تم تحديد مجموعة من المتغيرات الكلية التي تعتبر أساسية في تحديد سلوك النمو الاقتصادي على المدى الطويل، التي تضمن نتائج جيدة(التفسير الإحصائي، الاقتصادي والقياسي)، كما في الجدول الموالي.

الجدول رقم(3-6): وصف محددات النمو الاقتصادي

الرمز	المتغيرات
LRPIB	1-النمو الاقتصادي
LINF	2-التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)
LG	3- الإنفاق الحكومي
LOPEN	4- الانفتاح التجاري(مجموع التصدير والاستيراد كحصة من الناتج المحلي الإجمالي).
LRM2	5-النقود(عرض النقود بالمفهوم الواسع)

المصدر: من إعداد الطالب

<sup>1</sup> حيدوشي عاشور، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة قياسية للفترة الممتدة1990-2014)، معرف مجلة علمية محكمة، العدد19، ديسمبر2015، ص353-368.

<sup>2</sup> حسن علي عثمان فطر وسفيان أبو البشر آدم سعد، استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة(ARDL) لقياس محددات النمو الاقتصادي في السودان -دراسة قياسية إحصائية للمدة(1990-2020)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية-المجلد 06-العدد 19، يوليو2022، ص28-55.

2- اختبارات الاستقرار لمتغيرات الدراسة:

عند دراسة السلاسل الزمنية يجب علينا أولاً التحقق مما إذا كانت مستقرة أم لا لتفادي الانحدار الزائف. يتم استخدام المنهجية السابقة وبنفس الخطوات مثل اختبار كل من (ADF) و (PP) دون انقطاع هيكلي أولاً لتحليل خصائص جذر الوحدة في السلاسل الزمنية. تم الإبلاغ عن نتائج هاته الاختبارات في الجدول الموالي، باستخدام اختبارات ADF و PP، لا يمكن رفض جذر الوحدة عند المستوى لجميع متغيرات الدراسة (غير مستقرة). ولكنها تستقر عند الفرق الأول، وهذا يعني أن جميع متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة (1). ومع ذلك وفقاً لـ Perron (1989)، قد يؤدي اختبار ADF إلى استدلالات مضللة إذا تم تجاهل الانقطاعات الهيكلية المحتملة.

الجدول رقم (3-7): نتائج اختبار كل من (ADF) و (PP) دون انقطاعات هيكلية لمحددات النمو الاقتصادي

القرار	إحصائية الاختبار	K <sup>^</sup>	إحصائية الاختبار	K <sup>^</sup>	المتغيرات
	الفرق الأول		المستوى		
اختبار (ADF)					
I(1)	***(-4,52; 2,62)	0	-(0,97; 1,94)	0	LRPIB
I(1)	***(-3,37; 2,62)	0	-(2,67; 3,53)	3	LG
I(1)	***(-8,85; 2,62)	0	-(2,63; 2,93)	0	LINF
I(1)	***(-4,25; 2,62)	0	-(2,01; 2,62)	0	LRM2
I(1)	***(-4,24; 3,61)	0	-(2,34; 2,93)	0	LOPEN
اختبار (PP)					
I(1)	***(-4,29; 2,62)	2	-(0,94; 1,94)	2	LRPIB
I(1)	***(-3,40; 2,62)	1	-(1,84; 1,94)	4	LG
I(1)	***(-8,87; 2,62)	1	-(2,61; 2,93)	3	LINF
I(1)	***(-4,25; 2,62)	1	-(1,69; 1,94)	2	LRM2
I(1)	***(-4,25; 3,61)	1	-(2,12; 2,93)	2	LOPEN

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق (05) و (03)

ملاحظة: تمثل القيم ما بين قوسين (القيم الجدولة)، \*، \*\*، \*\*\*، تشير إلى المعنوية الإحصائية عند 10%، 5%، 1% . يتم استخدام

مصطلح K<sup>^</sup> لتحديد التأخر الأمثل لجعل البواقي ضحيح (شوشرة) بيضاء.

### 3- اختبار العلاقة طويلة الأجل في غياب الصدمات الهيكلية

بعدما اتضح لدينا أن كل المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة (1)I يمكننا الآن دراسة إمكانية وجود حالة للتكامل المشترك ولهذا الغرض نستعمل اختبار (Johansen)، حيث في البداية نعمل على تحديد الإبطاء الأمثل ضمن Var، أما تحديد عدد أشعة التكامل المشترك فيكون باستخدام الاختبارات التالية: اختبار الأثر (Trace Test) واختبار القيمة الذاتية العظمى (Maximum Eigen Values Test). لإجراء هذه الاختبارات يتوجب علينا تحديد فترات الإبطاء (P)Var، وهذا بأخذ القيمة الموافقة للقيمة الصغرى للمعايير (Akaike) و (Schwarz)، والتي توافق (P=1)، كما هي موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-8): درجة تأخير النموذج VAR(P) لنموذج النمو

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-122.4470	NA	0.176811	6.780917	6.911532	6.826965
1	28.77903	269.7545*	8.12e-05*	-0.906974*	-0.384514*	-0.722783*
2	35.12205	10.28599	9.49e-05	-0.763354	0.150951	-0.441019
3	41.18073	8.842392	0.000114	-0.604364	0.701786	-0.143885

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج (Eviews)

أظهرت نتائج التكامل المشترك لـ (Johansen) في الجدول الموالي أنه يتم قبول فرضية العدم لعدم التكامل المشترك بين المتغيرات، لأن كل من إحصائية الأثر (Trace Test) والمعقولة العظمى (Maximum Eigenvalue Test) أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%. وبالتالي وبدون دمج الانقطاع هيكلية في النموذج، تظهر النتائج عدم وجود أي علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. تحفزنا نتيجة هذا الاختبار للبحث في وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في ظل الصدمات الهيكلية (انقطاع هيكلية).

الجدول رقم(3-9): اختبار التكامل المشترك لـ(Johansen) للنمو الاقتصادي

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.
None	0.365085	38.82259	47.85613	0.2674
At most 1	0.297883	21.10629	29.79707	0.3511
At most 2	0.124978	7.313763	15.49471	0.5414
At most 3	0.052592	2.107008	3.841466	0.1466
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.
None	0.365085	17.71630	27.58434	0.5189
At most 1	0.297883	13.79253	21.13162	0.3823
At most 2	0.124978	5.206755	14.26460	0.7156
At most 3	0.052592	2.107008	3.841466	0.1466

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج(Eviews)

#### 4- اختبار جذر الوحدة في ظل الصدمات الهيكلية:

تبين أنه عند الاستفادة من اختبارات جذر الوحدة للانقطاع الهيكلية الداخلي، قد يستنتج الباحثون أن السلسلة الزمنية هي مستقرة الاتجاه في حين أن في الواقع سلسلة غير مستقرة مع انقطاع. وفي هذا الصدد، قد تحدث "حالات رفض زائفة". وهكذا كما أشار Lee<sup>1</sup> و Strazicich، يلزم تفسير النتائج في العمل التحريبي بعناية. اختبار جذر الوحدة الحد الأدنى لمضاعف لاغرانج(LM) المقترح من قبل Lee و Strazicich ليس فقط يحدد انقطاعات هيكلية داخلية ولكن أيضا يتجنب التحيز والرفض الزائف. وعلاوة على ذلك إجراء Lee و Strazicich يتوافق مع Perron (1989) انقطاع الهيكلية الخارجي (نموذج C) مع تغيير في المستوى والاتجاه. Lee و Strazicich نموذج يسمح لانقطاعات الذاتية اثنين على حد سواء تحت فرضية العدم والبديلة. يبين أن اثنين من انقطاع LM اختبار جذر وحدة التي تقدر من قبل الانحدار وفقا لمبدأ LM لن يرفض بشكل زائف فرضية العدم لجذر وحدة.

<sup>1</sup> Lee, J. and Strazicich, M.C. op cit, 2003, pp. 1082-1089.

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الصدمات الهيكلية على مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر

على وجه الخصوص نقوم باختبار جذر الوحدة في وجود انقطاع هيكلية باستخدام اختبار جذر وحدة الحد الأدنى (Lee and Strazicich 2004 LM) الذي يحدد داخليا الانقطاع الهيكلية في الثابت والاتجاه. ترد النتائج في الجدول الموالي اختبار جذر وحدة Lee و Strazicich مع انقطاع هيكلية داخلي واحد واثنين لمحددات النمو الاقتصادي، النمو الاقتصادي تم التطرق له سابقا لذلك سنكتفي بشرح نتائج محدداته فقط.

باستخدام اختبار Lee و Strazicich يمكن رفض فرضية جذر الوحدة للإنفاق الحكومي عند مستوى المعنوية 1%، والتضخم عند مستوى المعنوية 5%، والانفتاح التجاري عند مستوى المعنوية 1%، وعرض النقود عند مستوى المعنوية 1%. تم الإبلاغ عن تاريخ انقطاع (الصدمة) والذي يوافق سنة 2007 بالنسبة للإنفاق الحكومي، وقد وافقت هذه السنة بؤادر الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الإنفاق الحكومي. سنة 2002 بالنسبة للتضخم والنقود سنة 2005 وبالنسبة للانفتاح التجاري كان سنة 2015.

الجدول رقم (3-10): نتائج اختبار جذر الوحدة لانقطاع هيكلية Lee-Strazicich لمحددات النمو الاقتصادي

اثنين من الانقطاعات الهيكلية			انقطاع هيكلية واحد			المتغيرات
T-Statistic	تاريخ الانقطاع	K <sup>^</sup>	T-Statistic	تاريخ الانقطاع	K <sup>^</sup>	
5,96- (6,18-)	1991 2007	1	4,70- ** (4,30-)	2007	6	<b>LG</b>
5,49- (6,10-)	2000 1990	6	4,49- ** (4,33-)	2002	7	<b>LINF</b>
5,99- (6,26-)	2001 2006	6	4,57- *** (4,08-)	2005	5	<b>LRM2</b>
5,51- (6,17-)	2006 1991	8	4,42- ** (4,18-)	2015	8	<b>LOPEN</b>

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (06) و (04)

ملاحظة: تمثل القيم مابين قوسين (القيم الجدولة)، \*، \*\*، \*\*\*، تشير إلى المعنوية الإحصائية عند 10%، 5%، 1%. يتم استخدام مصطلح K<sup>^</sup> لتحديد التأخر الأمثل لجعل البواقي ضحيج (شوشرة) بيضاء.

يرفض اختبار الانقطاعات الهيكلية الداخلية المنشأ فرضية جذر الوحدة أكثر من انقطاع هيكلية داخلي واحد، وتشير النتائج العملية إلى أن جميع متغيرات الدراسة لها انقطاع هيكلية واحد حسب اختبار (Lee-Strazicich).

### 5- اختبار التكامل المشترك في ظل وجود تغير هيكلية ل (GH) Gregory and Hansen:

إن تطبيق تقنية التكامل المشترك في نظام GH على بيانات دالة النمو الاقتصادي الجزائري للفترة 1980-2020 يكشف النتائج الواردة في الجدول أدناه. وفرضية العدم لعدم وجود تكامل مشترك مرفوضة في النماذج 3 و4، وتواريخ الانقطاع المحددة بشكل داخلي هي 2010 في النموذج 3 و2011 في النموذج 4. تدعم هذه النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ومحدداته والتي تتمثل في كل من عرض النقود، التضخم، الإنفاق الحكومي والانفتاح الاقتصادي. وافق تاريخ الانقطاع سنتي 2010، 2011. عرفت هذه المرحلة نوع من الانخفاض في النشاط الاقتصادي، حيث تباطأ النمو الاقتصادي سنتي 2010، 2011، (3,6%، 2,9%) على التوالي، ويرجع هذا إلى انخفاض نمو الطلب الإجمالي بسبب انخفاض إنتاج المحروقات.

الجدول رقم (3-11): اختبار التكامل المشترك مع انقطاع هيكلية واحد حسب (GH) لنموذج النمو الاقتصادي

Break Date	Model04	Break Date	Model03	Break Date	Model02	
2011	-6,57***	2010	-6,24**	1984	-5,15	ADF
2006	-42,03	2010	-47,86	1994	-42,45	Za
2011	-6,66***	2010	-6,30**	1984	-5,21	Zt

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (07)

ملاحظة: تشير \*، \*\*، \*\*\*، إلى المعنوية الإحصائية عند 10%، 5%، 1%، على التوالي.

القيم الحرجة 5% ل ADF (و Z t) هي -5.56 و-5.83 و-6.41 للنماذج (2، 3، 4) على التوالي بينما Za لنفس النماذج هي -59.40، -65.44 و-78.52، على التوالي (الجدول 1 من Gregory and Hansen ، 1996)



## 6-تقدير العلاقة طويلة الأجل في ظل الصدمات الهيكلية

تم تقدير معادلات التكامل المشترك لـ GH السابقة بطريقة OLS في النموذجين (3، 4)، والنتائج معروضة في الملحق رقم (07). حيث يتبين أن النموذج 4 أكثر قبولاً لأن المعاملات المقدرة للمتغيرات التفسيرية ذات دلالة إحصائية كبيرة، بالإضافة إلى أعلى قيمة لـ (Adjusted R-squared) وأدنى قيمة لـ (AIC)، لذلك نقوم بشرح نموذج 4 (تغير النظام) كما يلي:

Model04: Regime shift (تغير النظام)

$$LRPIB = u_0 + u_1DUM + a_1LM2 + a_{11}DUMLM2 + a_2LINF + a_{22}DUMLINF + a_3LG + a_{33}DUMLG + a_4LOPEN + a_{44}DUMLOPEN + \epsilon_t$$

تطرقنا سابقاً أن المعلمات (a1, a2, a3, a4) تمثل معلمات (المرونات) قبل الانقطاع الهيكلية (صدمة)، والمعلمات (a11, a22, a33, a44) تمثل المعلمات بعد التغيير (الصدمة)، والنتائج معروضة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-12): تقدير دالة النمو الاقتصادي مع انقطاع هيكلية في الأجل الطويل (النموذج 4)

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
C	-10.22628	***-2.782097	0.0091
@TREND>35-2	-148.4360	-1.660464	0.1069
LG	0.741149	*** 2.605411	0.0140
LINF	-0.105673	*** -2.333908	0.0263
LOPEN	2.106565	*** 3.236931	0.0029
LRM2	-0.361113	-1.518654	0.1390
(@TREND>35-2)*LG	13.85715	*** 4.650831	0.0001
(@TREND>35-2)*LINF	-0.513771	-1.131895	0.2664
(@TREND>35-2)*LOPEN	7.784686	* 1.809756	0.0800
(@TREND>35-2)*LRM2	-1.857335	-0.335570	0.7395

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الملحق رقم (08)

ملاحظة: تشير \* \* \* \* \* إلى المعنوية الإحصائية عند 1%، 5%، 10%، على التوالي، وبالنسبة للرمز (@TREND>35-2) في

برنامج (Eviews) يشير إلى المتغير الوهمي (DUM)

✓ قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة منعدمة فان النمو الاقتصادي يكون في حدود 10,22 بالقيم السالبة وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% وذلك لأن  $(Prob=0.0009 < 0.05)$ ؛

✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، أي أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% ترفع النمو الاقتصادي بنحو 0.74%، وهذا قبل التغير الهيكلي، أما بعد التغير الهيكلي (بعد سنة 2011) تزداد استجابة النمو الاقتصادي بشكل كبير جدا من (0.74) إلى (13.85)، وهو تغير هيكلي كبير جدا، أكثر من (18) مرة، ويمكن تفسير ذلك في البرامج التنموية (برنامج دعم النمو الاقتصادي) بعد سنة 2011، التي كان الغرض منها دعم تنمية الاقتصاد الوطني، التنمية الصناعية، وبالتالي المساهمة إيجابا في رفع معدلات النمو الاقتصادي؛

✓ وجود أثر سلبي ومعنوي بين التضخم والنمو الاقتصادي (ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وذلك لأن  $(Prob=0.026 < 0.05)$ ، أي أن زيادة التضخم بـ 1% تخفض من النمو الاقتصادي حوالي 0.1%، وهذا يتوافق مع النظرية للعديد من المدارس الاقتصادية؛

✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، أي أن زيادة الانفتاح التجاري بـ 1% تزيد من النمو الاقتصادي حوالي 2.10%، وهذا قبل التغير الهيكلي، أما بعد التغير الهيكلي (بعد سنة 2011) تزداد استجابة النمو الاقتصادي من 2.10% إلى 7.78%، وهو تغير هيكلي كبير أكثر من ثلاث (3) مرات، ويمكن تفسير ذلك على أن إزالة الحواجز الجمركية وتسهيل عمليات التدفق التجاري من شأنه أن يحرك معدل النمو الاقتصادي بالإيجاب؛

✓ وجود أثر سالب لكن غير معنوي، بين عرض النقود والنمو الاقتصادي (ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وذلك لأن  $(Prob=0.139 > 0.05)$ ، أي أن زيادة عرض النقود بنسبة 1% تخفض النمو الاقتصادي بنحو 0.36%، يمكن تفسير هذه النتيجة على أن عرض النقود يؤثر على النمو الاقتصادي في الأجل القصير وليس له آثار في الأجل الطويل.

✓ معامل التحديد المصحح (Adjusted R-Squared): بلغت قيمته (80%)، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير (80%) تعود إلى محددات النمو الاقتصادي، والباقي يعود إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج وأيضا ترجع إلى المتغير العشوائي ( $U_i$ ).

✓ المعنوية الكلية للنموذج (اختبار F): بلغت القيمة المحسوبة لـ (F=19.66) بقيمة احتمالية (Prob F) أقل من 1%، لذا يتم رفض فرضية العدم، أي معنوية النموذج ككل. (Statistic=0.0002)

$$\begin{aligned} \text{LRPIB} = & -10.22 - 148.43*\text{DUM} + 0.74*\text{LG} - 0.10*\text{LINF} + 2.10*\text{LOPEN} \\ & (-2,78) \quad (-1,66) \quad (2,60) \quad (-2,33) \quad (3,23) \\ & - 0.36*\text{LRM2} + 13.85*\text{DUM}* \text{LG} - 0.51*\text{DUM}* \text{LINF} \\ & (-1,51) \quad (4,54) \quad (-1,13) \\ & + 7.78*\text{DUM}* \text{LOPEN} - 1.85*\text{DUM}* \text{LRM2} \\ & (1,80) \quad (-0,33) \end{aligned}$$

F=19,66 ; Adjusted R-squared =0,80 ; DW=1.85; t-Statistic()

#### 7-تشخيص مواصفات النموذج

✓ اختبار الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey): بلغت قيمة هذا الاختبار (N\*R-squared=1,26)، باحتمال أكبر من 5%، وهذا يشير إلى قبول فرضية العدم التي تفترض الاستقلال التام بين البواقي، أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج؛

الجدول رقم (3-13): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي لـ **Breusch-Godfrey** لبواقي نموذج النمو الاقتصادي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.462288	Prob. F(2,29)	0.6344
Obs*R-squared	1.266772	Prob. Chi-Square(2)	0.5308

المصدر: برنامج (Eviews)

✓ اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity: ARCH): كانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (N\*R-squared=0.78) باحتمال أكبر من 5%، (Prob=0.376>0.05)، وهذا يدعم قبول فرضية العدم التي تنص على تجانس تباين البواقي.

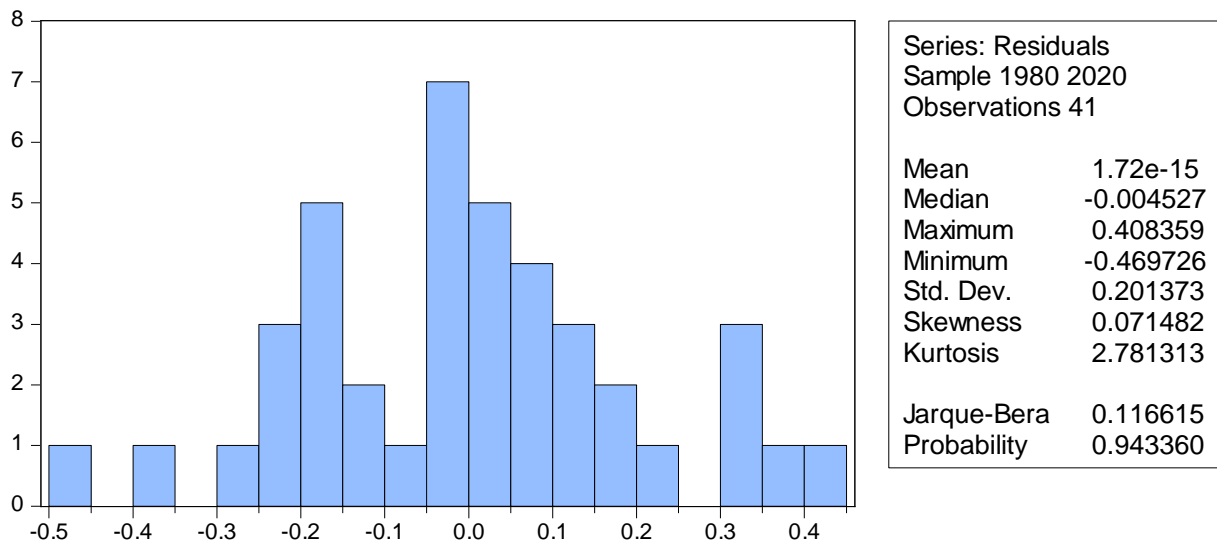
الجدول رقم (3-14): نتائج اختبار ثبات (تجانس) التباين Arch لبواقى نموذج النمو الاقتصادي

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.757080	Prob. F(1,38)	0.3897
Obs*R-squared	0.781359	Prob. Chi-Square(1)	0.3767

المصدر: برنامج (Eviews)

✓ اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque و Bera)، فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي (J-B=0.11)، باحتمال أكبر من 5%، ( $\text{Prob}=0.94 > 0.05$ )، ويتضح من ذلك قبول فرضية العدم أي أن بواقى النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي؛

الشكل رقم (3-2): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لJarque-Bere لبواقى نموذج النمو الاقتصادي



المصدر: برنامج (Eviews)

✓ كشفت إحصائيات اختبار Ramsey-Reset أيضا أن النموذج كان له شكل دالي مناسب، حيث بلغت قيمة اختبار فيشر ( $F=1.749$ ) باحتمال أكبر من 5% ( $\text{Prob}=0.195$ )، وهذا يشير إلى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم صحة الشكل الدالي للنموذج.

الجدول رقم (3-15): نتائج اختبار استقرار الشكل الدالي (Ramsey Reset) لنموذج النمو الاقتصادي

Ramsey RESET Test			
	Value	Df	Probability
t-statistic	1.322802	30	0.1959
F-statistic	1.749805	(1, 30)	0.1959
Likelihood ratio	2.324257	1	0.1274

المصدر: برنامج (Eviews)

في ضوء النتائج التي تم الحصول عليها أعلاه، يمكننا أن نستنتج أنه تم التحقق من الشروط الثلاثة للتوزيع الطبيعي للبواقي، والاستقلال التسلسلي للبواقي وتجانس تباين البواقي.

### ثانياً: نمذجة التضخم في ظل الصدمات والتغيرات الهيكلية

إن فهم محددات التضخم أمر بالغ الأهمية، تختلف هذه الأهمية النسبية لكل محدد من بلد إلى آخر. نراجع بإيجاز عدداً من الدراسات التجريبية هذه المراجعة ليست شاملة بأي حال من الأحوال، ومع ذلك فهي تسمح بتحديد المتغيرات ذات الصلة ل يتم تضمينها في نموذجنا.

#### 1-الدراسات التجريبية:

✓ دراسة أسماء مخاليف (2019)<sup>1</sup>، تحاول هذه الدراسة معرفة العوامل الأساسية المحددة للتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2015)، باستعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن الواردات، سعر الصرف، الإنفاق العام، البطالة، الناتج المحلي الإجمالي وسعر البترول هي أهم محددات التضخم في الجزائر.

✓ دراسة جواهر صليحة وششوي حسني (2021)<sup>2</sup>، وتهدف إلى تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الموجهة للمسار التضخمي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2016)، وبالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة الزمنية المتباطئة (ARDL)، وكشف النتائج عن وجود علاقة طويلة الأجل بين التضخم

<sup>1</sup> أسماء مخاليف، محاولة قياسية لدراسة محددات التضخم في الجزائر باستخدام نماذج شعاع الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1980-2015)، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد 07، مارس 2019، ص 140-161.

<sup>2</sup> جواهر صليحة وششوي حسني، محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2018) دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص 48-67.

ومحدداته، كما توصلت الدراسة إلى أن الناتج الداخلي الخام، الواردات وسعر الصرف هي محددات أساسية للتضخم في الأجلين القصير والطويل بالنسبة للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

✓ دراسة عبد الله قوري يحي (2014)<sup>1</sup>، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة المحددات الأساسية للتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2012)، باستعمال نموذج (SVAR)، وقد بينت الدراسة أنه في إطار نموذج عام مختلط مفسر للتضخم يضم المتغيرات النقدية المتمثلة في: الكتلة النقدية، معدل الفائدة وسعر الصرف، والمتغيرات غير النقدية المتمثلة في الناتج الداخلي الخام، كتلة الأجور، الإيرادات، الإنفاق الحكومي وقيمة الواردات، تبين أن كتلة الأجور تعتبر المحدد الرئيسي للتضخم في الأجل القصير إلى جانب الواردات، الناتج الداخلي الخام، الكتلة النقدية والإنفاق الحكومي، أما في الأجل المتوسط والبعيد فنجد الكتلة النقدية، الواردات، الأجور والإيرادات.

✓ دراسة Zaid (2013)<sup>2</sup>: تم تقدير نموذج VECM باستخدام البيانات الشهرية خلال الفترة 2003-2011 لتحديد محددات تحركات الأسعار. وكانت المتغيرات التفسيرية التي نظر فيها النموذج هي أسعار النفط، وعرض النقود، ومؤشر أسعار الواردات، وسعر صرف الدينار الجزائري. أكدت النتيجة الرئيسية وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين أسعار الواردات وعرض النقود. لذلك، خلص المؤلف إلى أن المحدد الرئيسي للتضخم في البلاد هو التضخم المستورد.

✓ دراسة Si Mohammed (2016)<sup>3</sup>: وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات التضخم في الجزائر باستخدام بيانات من 1980 إلى 2012، ومواصفات ARDL. وكانت المتغيرات التفسيرية التي أخذت في الاعتبار في النموذج هي أسعار الواردات، وأسعار النفط، وعرض النقود، والإنفاق الحكومي، وسعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار الجزائري. وقد أظهرت النتائج التحريبية وجود علاقة مستقرة على المدى الطويل بين

<sup>1</sup> عبد الله قوري يحي، محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية (SVAR) (1970-2012)، مجلة الباحث، العدد 14، 2014، ص 83-95.

<sup>2</sup> ZAID, H. "Comprendre l'inflation en Algérie", International Conference on Business, Economics, Marketing & Management Research (BEMM'13) Volume Book: Economics & Strategic Management of Business Process (ESMB), École Nationale Supérieure des Statistiques et d'Économie Appliquée, Alger, (2013).

<sup>3</sup> SI MOHAMMED, K. The Main Determinants of Inflation in Algeria: An ARDL Model. Les Cahiers Du Mecas, 12(1), 2016, P6-15.

التضخم وهذه المحددات. ومع ذلك، فقط العوامل الخارجية مثل أسعار الواردات، ويبدو أن أسعار النفط وسعر الصرف الاسمي لهما تأثير على التضخم في الجزائر على المدى الطويل.

✓ دراسة (MahyaouiOuafâa) (2019)<sup>1</sup>: تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على محددات التضخم على المدى الطويل والقصير في الجزائر من خلال دراسة العلاقة بين التضخم والعوامل التي قد تفسره. تم استخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM). تم استخدام بيانات سنوية تغطي الفترة من 1990 إلى 2015. وقد أظهرت النتائج التجريبية أن التضخم يحدده في الأجل الطويل أسعار الواردات والنفقات الحكومية ومستوى الناتج المحلي الإجمالي مع ما يترتب على ذلك من أثر مهيمن للمتغير الخارجي، المرونة هي على التوالي من أجل 0.791% و 0.329% و 0.315%. ومع ذلك أظهر سعر النفط علاقة سلبية مع التضخم. على المدى القصير لم يتم تحديد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والمتغيرات المستقلة.

وبناء على النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى الدراسات التجريبية السابقة، تم تحديد مجموعة من المتغيرات الكلية التي تعتبر أساسية في تحديد ديناميكية التضخم، والتي تتمثل في: عرض النقود، الواردات، سعر الصرف، أسعار النفط، البطالة، الإنفاق الحكومي والأجور، إلا أنه بعد محاولات تضمنت صيغ مختلفة فقد تبين أن أفضل صيغة لتقدير محددات دالة التضخم في الجزائر خلال فترة (1980-2020) والتي تضمن نتائج جيدة (التفسير الإحصائي، الاقتصادي والقياسي)، هي المحددات التالية:

الجدول رقم (3-16): وصف محددات التضخم

الرمز	المتغيرات
LINF	1- التضخم (%)
LIMP	2- الواردات (%)
LER	3- سعر الصرف الاسمي
LG	4- الإنفاق الحكومي
LWR	5- الأجور (%)

المصدر: من إعداد الطالب

<sup>1</sup> Mehyaoui Ouafâa, Analyse Empirique Des Déterminants De L'inflation En Algérie, Revue algérienne d'économie et gestion , Volume 12, Numéro 1, 2019, P 1-25.

2-دراسة استقرارية المتغيرات (محددات التضخم)

كخطوة أولى يتم استخدام اختبار كل من (ADF) و (PP) دون انقطاع هيكلية أولاً لتحليل خصائص جذر الوحدة في السلاسل الزمنية. تم الإبلاغ عن نتائج هاته الاختبارات في الجدول أدناه. باستخدام اختبارات ADF و PP، لا يمكن رفض جذر الوحدة عند المستوى لجميع متغيرات الدراسة (غير مستقرة). ولكنها تستقر عند الفرق الأول، وهذا يعني أن جميع متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة (I(1)). ومع ذلك وفقاً لـ Perron (1989)<sup>1</sup>، قد يؤدي اختبار ADF إلى استدلالات مضللة إذا تم تجاهل الانقطاعات الهيكلية المحتملة.

الجدول رقم (3-17): نتائج اختبار كل من (ADF) و (PP) دون انقطاعات هيكلية لمحددات التضخم

المتغيرات	K <sup>^</sup>	إحصائية الاختبار	K <sup>^</sup>	إحصائية الاختبار	القرار
		المستوى		الفرق الأول	
اختبار (ADF)					
LINF	0	(2,93-) 2,63-	0	*** (2,62-) 8,85-	I(1)
LIMP	5	(2,94-) 2,01-	0	*** (2,62-) 4,15-	I(1)
LER	0	(2,93-) 1,80-	1	*** (3,61-) 4,08-	I(1)
LG	3	(3,53-) 2,67-	0	*** (2,62-) 3,37-	I(1)
LWR	0	(3,52-) 3,14-	0	*** (2,62-) 8,75-	I(1)
اختبار (PP)					
LINF	3	(2,93-) 2,61-	1	*** (2,62-) 8,87-	I(1)
LIMP	2	(1,94-) 0,52	1	*** (2,62-) 4,22-	I(1)
LER	4	(2,93-) 1,52-	4	*** (3,61-) 4,26-	I(1)
LG	4	(1,94-) 1,84	1	*** (2,62-) 3,40-	I(1)
LWR	2	(3,52-) 3,57-	1	*** (2,62-) 8,86-	I(1)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق (09)

ملاحظة: تمثل القيم ما بين قوسين (القيم الجدولة)، \*، \*\*، \*\*\*، تشير إلى المعنوية الإحصائية عند 10%، 5%، 1%. يتم استخدام مصطلح K<sup>^</sup> لتحديد التأخر الأمثل لجعل البواقي شوشرة بيضاء.

<sup>1</sup>Perron P, op cit, 1989, P1361-1401.



### 3- اختبار العلاقة طويلة الأجل في غياب الصدمات الهيكلية

بعدما اتضح لدينا أن كل المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة (1)I يمكننا الآن دراسة إمكانية وجود حالة للتكامل المشترك ولهذا الغرض نستعمل اختبار (Johansen)، حيث في البداية نعمل على تحديد الإبطاء الأمثل ضمن Var، وهذا بأخذ القيمة الموافقة للقيمة الصغرى للمعايير (Akaike) و (Schwarz)، والتي توافق (P=1)، كما هي موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-18): درجة تأخير النموذج VAR(P) لنموذج التضخم

VAR Lag Order Selection Criteria						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-126.4156	NA	0.000694	6.916610	7.132081	6.993273
1	84.70564	355.5726*	3.92e-08*	-2.879244*	-1.586413*	-2.419265*
2	102.8184	25.73913	6.05e-08	-2.516756	-0.146565	-1.673460
3	134.3084	36.46210	5.22e-08	-2.858334	0.589215	-1.631723

\* indicates lag order selected by the criterion

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews)

أظهرت نتائج التكامل المشترك لـ (Johansen) في الجدول أدناه أنه يتم قبول فرضية عدم التكامل المشترك بين المتغيرات، لأن كل من إحصائية الأثر (Trace Test) والمعقولة العظمى (Maximum Eigenvalue Test) أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%.  
تحفزنا هذه النتيجة على الانتقال إلى اختبار التكامل المشترك في وجود انقطاع هيكلية للبحث في وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

الجدول رقم(3-19): نتائج اختبار التكامل المشترك لـ **Johansen** لدالة التضخم

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.513403	61.65656	69.81889	0.1880
At most 1	0.320293	33.56413	47.85613	0.5258
At most 2	0.235939	18.50649	29.79707	0.5288
At most 3	0.178459	8.011286	15.49471	0.4642
At most 4	0.008805	0.344933	3.841466	0.5570
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.513403	28.09243	33.87687	0.2093
At most 1	0.320293	15.05764	27.58434	0.7436
At most 2	0.235939	10.49520	21.13162	0.6972
At most 3	0.178459	7.666353	14.26460	0.4136
At most 4	0.008805	0.344933	3.841466	0.5570
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

#### 4- اختبار جذر الوحدة في ظل الانقطاعات الهيكلية

ترد النتائج في الجدول الموالي اختبار جذر وحدة Lee و Strazicich مع انقطاع هيكلية داخلي واحد، باستخدام هذا الاختبار يمكن رفض فرضية جذر الوحدة للتضخم عند مستوى المعنوية 1%، والواردات عند مستوى المعنوية 5%، وسعر الصرف عند مستوى المعنوية 1%، والإنفاق الحكومي عند مستوى المعنوية 1%، والأجور عند مستوى المعنوية 1%. تم الإبلاغ عن تاريخ انقطاع (الصدمة) والذي يوافق سنة 2002 بالنسبة للتضخم، وتمثل هذه السنة بداية الانخفاض الحاد في التضخم. وسنة 2007 بالنسبة للواردات والإنفاق الحكومي، نتيجة لالزمة المالية العالمية، وسعر الصرف سنة 1994، وبالنسبة للأجور كان سنة 2012. كما يرفض اختبار الانقطاعات الهيكلية الداخلية المنشأ فرضية جذر الوحدة أكثر من انقطاع هيكلية داخلي واحد.

الجدول رقم(3-20): نتائج اختبار جذر الوحدة لانقطاع هيكل واحد واثنين Lee-Strazicich لمحددات

التضخم

اثنين من الانقطاعات الهيكلية			انقطاع هيكل واحد			المتغيرات
T-Statistic	تاريخ الانقطاع	K <sup>^</sup>	T-Statistic	تاريخ الانقطاع	K <sup>^</sup>	
5,49- (6,10-)	1990 2000	6	4,49- **(4,33-)	2002	7	<b>LINF</b>
6,44- (6,69-)	1999 2016	5	4,86- **(4,34-)	2007	5	<b>LIMP</b>
5,13- (6,17-)	1993 2006	3	4,58- **(4,14-)	1994	3	<b>LER</b>
5,96- (6,18-)	2007 1991	8	4,70- **(4,34-)	2007	6	<b>LG</b>
4,74- (6,31-)	2009 2014	8	4,99- *** (4,84-)	2012	7	<b>LWR</b>

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم(10)

ملاحظة: تمثل القيم ما بين قوسين (القيم الجدولة)، \*، \*\*، \*\*\*، تشير إلى المعنوية الإحصائية عند 10%، 5%، 1% . يتم استخدام مصطلح K<sup>^</sup> لتحديد التأخر الأمثل لجعل البواقي ضحيج (شوشرة) بيضاء

### 5- اختبار التكامل المشترك في ظل التغيير الهيكلية لـ Gregory and Hansen (GH):

إن تطبيق تقنية التكامل المشترك في نظام GH على بيانات دالة التضخم في الجزائري للفترة 1980-2020 يكشف النتائج الواردة في الجدول أدناه. وفرضية العدم لعدم وجود تكامل مشترك مرفوضة في جميع النماذج، وتواريخ الانقطاع المحددة بشكل داخلي هي 1998، و 1997 في النموذجين 2، و3. بينما في النموذج 4 فكانت سنتي 1998 و 2000. تدعم هذه النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين التضخم ومحدداته والتي تتمثل في كل من الواردات، سعر الصرف، الإنفاق الحكومي والأجور في جميع النماذج. وأغلبية تواريخ الانقطاع هي في التسعينيات (1997، 1998) وبداية الألفية (2000). وهذا متوقع حيث كانت بداية الإصلاحات الهيكلية.

الجدول رقم(3-21): اختبار التكامل المشترك ل(GH) مع انقطاع هيكل واحد لدالة التضخم

BT	Za	BT	Zt	BT	ADF	المعادلة
1997	-50.38	1997	-8.24***	1998	-7.32***	M2/Level shift
1997	-49.01	1997	-7.77***	1998	-7.10***	M3/Level shift with trend
1998	-53.53	1998	-8.67***	2000	-6.61***	M4/Regime shift

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم(11)

القيم الحرجة 5% ل ADF (Zt) هي -5.56 و-5.83 و-6.41 على التوالي بينما Za هي -59.40، -65.44 و-78.52، على التوالي (الجدول 1 من Gregory and Hansen ، 1996)، \*\*\* يشير إلى وجود تكامل مشترك بنسبة 5%.

### 6-تقدير العلاقة طويلة الأجل في ظل الصدمات الهيكلية

تم تقدير معادلات التكامل المشترك لGregory and Hansen السابقة بطريقة OLS في جميع النماذج، والنتائج معروضة في الملحق رقم(11). بالنظر إلى المعنوية الإحصائية للمتغيرات وقيمة (R-squared) المصحح نقوم بشرح المعادلة أدناه، وهي تبين أن التكامل المشترك ينشأ على افتراض حدوث تغيرات في كل من المستوى والميول (تغير النظام) (النموذج 4).

Model04: Regime shift (تغير النظام)

$$LINF = u_0 + u_1Dum + a_1LIMP + a_{11}DumLIMP + a_2LER + a_{22}DumLER + a_3LG + a_{33}DumLG + a_4LWR + a_{44}DumLWR + \epsilon_t$$

مع التغير الهيكلي الذي حدث في 2000، فإن المؤشر الوهمي Dum = 1 لفترات ما بعد 2000، و 0

باقي السنوات، وبالتالي يمكن تفسير النتائج كمايلي:

LINF = -4.29 - 4.34*Dum - 3.17*LIMP - 0.53*LER + 3.43*LG			
(-0.852910)	(-0.047530)	(-2.329780)	(-3.303149) (2.015677)
+ 0.794*LWR + 7.96Dum*LIMP + 3.04Dum*LER			
(4.188104)	(2.245618)	(0.807533)	
- 7.79Dum*LG - 0.98Dum*LWR			
(-0.751214)	(-2.504227)		
F-statistic=5.28,	Adjusted R <sup>2</sup> = 0.49,	D-W=1.468,	( ) t-statistic

✓ وجود أثر سلبي ومعنوي (ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لان  $(\text{Prob}=0.02 < 0.05)$ ) بين الواردات والتضخم، هذا يدل انه كلما ارتفعت الواردات بـ1%، سيؤدي إلى انخفاض التضخم بمعدل 3,172%، أما بعد التغيير الهيكلي (2000) نلاحظ استجابة التضخم بشكل كبير ايجابي للتغيير في الواردات من (-3,17) إلى (7,96)، وهو تغيير هيكلي كبير، مما يدل على قوة التشابك بين التضخم المحلي والعالمى، فارتفاع السلع الأجنبية يؤدي إلى ارتفاع السلع المحلية، وهذا بسبب الاعتماد على الواردات خاصة الاستهلاكية.

✓ وجود أثر سلبي ومعنوي (ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لان  $(\text{Prob}=0.002 < 0.05)$ ) بين سعر الصرف والتضخم، حيث أنه كلما ارتفع سعر الصرف بـ1%، سيؤدي إلى انخفاض التضخم بمعدل 0,53%، يعكس سعر الصرف الأسعار النسبية المحلية والأجنبية، فارتفاع أسعار العالمية ينعكس على التضخم المحلي أي هناك تضخم مستورد وهو ناتج عن زيادة الواردات، وبما أن حجم الجهاز الإنتاجي ضعيف مما يستلزم تلبية حجم الطلب بالاستيراد.

✓ وجود أثر ايجابي كبير ومعنوي (ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%) بين الإنفاق الحكومي والتضخم، حيث أنه كلما ارتفع الإنفاق الحكومي بـ1%، سيؤدي إلى ارتفاع التضخم بمعدل 3,43%، يمكن تفسير النتائج المتوصل إليها على أن الزيادة في الإنفاق الحكومي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في عرض النقود وبالتالي زيادة التضخم في الأجل الطويل .

✓ وجود أثر ايجابي ومعنوي (ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%) بين الأجور والتضخم، حيث أنه كلما ارتفعت الأجور بـ1%، سيؤدي إلى ارتفاع التضخم بمعدل 0,79%، هذا الارتفاع يكون تلقائيا ويرجع ذلك إلى الارتفاعات المتتالية للأسعار والأجور هذه الأخيرة تتميز بعدم مرونتها نحو الانخفاض، أي أصبحت تتحدد طبقا لقواعد تحددها المؤسسات الاقتصادية (نقابات، منتجون، حكومة،)، وتبقى ثابتة لفترة ما. ولكن بعد التغيير الهيكلي لسنة 2000، تنعكس استجابة التضخم سلبا للتغيرات في الأجور من (0,79) إلى (-0,98)، يمكن تفسير النتائج المتوصل إليها على أن الارتفاعات المستمرة للأجور تلعب دورا هاما في التطورات الاقتصادية من خلال أثارها المتمثلة في ظهور فجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، مما انعكس سلبا على معدلات التضخم، حيث أصبحت هذه الظاهرة نتيجة حتمية تعبر عن اختلال التوازن بين الطلب والعرض نتيجة لعدم مرونة العرض الناجم عن تخلف القطاعات الإنتاجية.

✓ معامل التحديد المصحح (Adjusted R-Squared): بلغت قيمته (49%)، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير (49%) تعود إلى محددات التضخم، والباقي يعود إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج وأيضاً ترجع إلى المتغير العشوائي ( $U_i$ ).

✓ المعنوية الكلية للنموذج (اختبار F): بلغت القيمة المحسوبة لـ ( $F=5.28$ ) بقيمة احتمالية ( $\text{Prob F-}$ )  $\text{Statistic}=0.0002$ ، أقل من 1%، لذا يتم رفض فرضية العدم، أي معنوية النموذج ككل.

المعنى الضمني لهذه النتيجة هو أنه ينبغي النظر في الانقطاع الهيكلي عند نمذجة علاقة طويلة الأجل لدالة التضخم مع محدداتها في الجزائر خلال فترة الدراسة.

### 7-تشخيص النموذج:

ومن أجل ضمان موثوقية النتائج وتجنب التقدير المتحيز، من الضروري اختبار متانة الاقتصاد القياسي للنموذج المقدر عن طريق إجراء اختبارات التحقق من بواقي النموذج. سنختبر متانة تقديراتنا من خلال إجراء ثلاث الاختبارات المعتادة، وهي اختبار الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey)، واختبار التوزيع الطبيعي (Bera و Jarque) واختبار عدم تجانس التباين لـ (Breusch-Pagan-Godfrey). يتم عرض نتائج هذه الاختبارات في الجدول أدناه.

✓ تشير نتائج اختبار الارتباط الذاتي إلى أن قيمة الاحتمال المرتبطة بالاختبار (0.2048) أكبر من مستوى المعنوية (0.05). لذلك يمكننا قبول فرضية العدم القائلة بأن البواقي ليست مرتبطة ذاتياً. الجدول رقم (3-22): نتائج اختبار الارتباط الذاتي لدالة التضخم

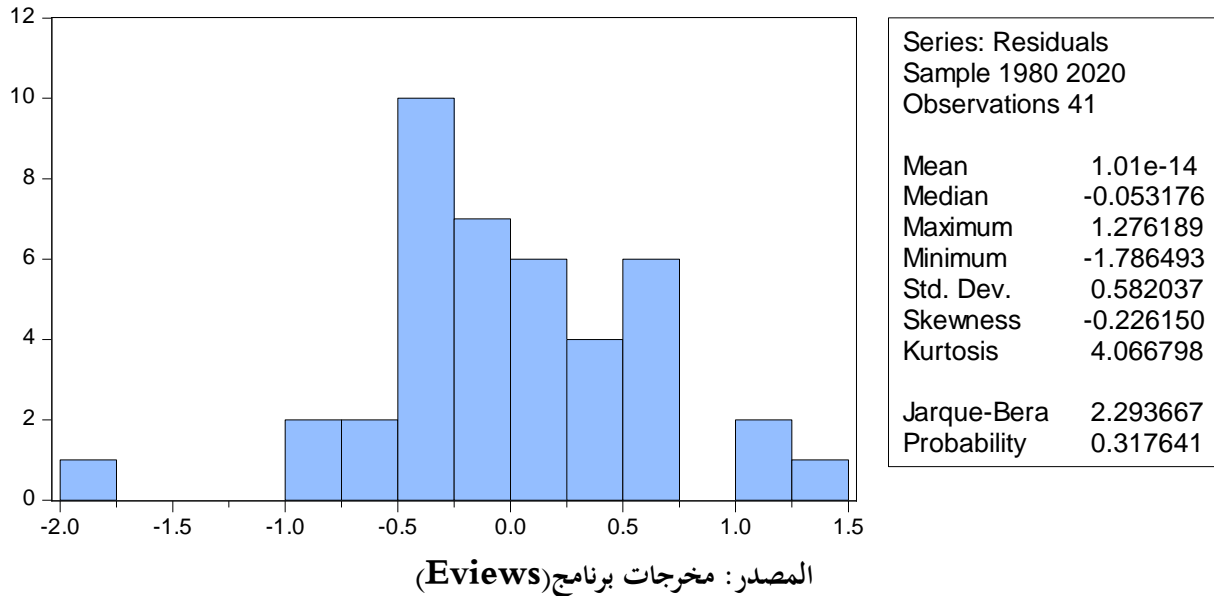
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.215526	Prob. F(2,29)	0.3112
Obs*R-squared	3.171167	Prob. Chi-Square(2)	0.2048

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

✓ بالإضافة إلى ذلك، تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي إلى أن قيمة الاحتمال المرتبطة بالاختبار (0.317) أكبر من مستوى المعنوية (0.05). لذلك يمكننا قبول فرضية العدم القائلة بأن البواقي لها توزيع طبيعي.

الشكل رقم (3-3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي دالة التضخم



✓ كما تشير نتائج اختبار عدم التجانس إلى أن قيمة الاحتمال المرتبطة بالاختبار (0.614) أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك يمكننا قبول فرضية عدم القائلة بأن البواقي متجانسة.

الجدول رقم (3-23): نتائج اختبار عدم تجانس تباين البواقي لدالة التضخم

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.735874	Prob. F(9,31)	0.6734
Obs*R-squared	7.217351	Prob. Chi-Square(9)	0.6145
Scaled explained SS	6.326867	Prob. Chi-Square(9)	0.7068

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

✓ يشير اختبار (Ramsey Reset) إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر، حيث بلغت قيمة اختبار فيشر (F=0.039) باحتمال أكبر من 5% (Prob=0.844)، وهذا يشير إلى رفض فرضية عدم التجانس التي تنص على عدم صحة الشكل الدالي للنموذج.

الجدول رقم(3-24): نتائج اختبار(Ramsey Reset) للنموذج التضخم

Ramsey RESET Test			
	Value	Df	Probability
t-statistic	0.198423	30	0.8441
F-statistic	0.039372	(1, 30)	0.8441
Likelihood ratio	0.053773	1	0.8166

المصدر: مخرجات برنامج(Eviews)

في ضوء النتائج التي تم الحصول عليها أعلاه، يمكننا أن نستنتج أنه تم التحقق من الشروط الثلاثة للتوزيع الطبيعي للبواقي، والاستقلال التسلسلي للبواقي وتجانس تباين البواقي.

### ثالثا: نمذجة البطالة في ظل الصدمات والتغيرات الهيكلية

تعد البطالة من أخطر المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الاقتصاديات، مما يؤثر سلبا على رفاهية الفرد والمجتمع، فآثار البطالة لا تقتصر فقط على الفرد العاطل بل تتعداه لتمس كل طبقات المجتمع، كما أن للبطالة أبعادا سياسية واجتماعية بعيدا عن منظورها الاقتصادي، فلطالما أجمعت البطالة المرتفعة الثورات والتحركات الاجتماعية وغذت الانقلابات والأزمات السياسية، لذلك كان لزاما لنا معرفة أهم محدداتها.

#### 1-الدراسات التجريبية:

✓ **دراسة سليم عقون<sup>1</sup>**: قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، وتمثلت مشكلة البحث في قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة(1985-2007)، تم التوصل من خلال النماذج القياسية أن لكل من حجم السكان وقيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أثر على معدلات البطالة خلال فترة الدراسة، وبعد سنة 2000 تبين أن الناتج المحلي الحقيقي هو المتغير المفسر نظرا لإتباع الجزائر خلال تلك السنوات برامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي.

✓ **دراسة جليط الطاهر<sup>2</sup>**، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر، ويهدف إلى معرفة العوامل المتحكمة في معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة(1980-2014)، وذلك من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي، وقد بينت

<sup>1</sup> سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة-دراسة قياسية تحليلية-حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2010/2009.

<sup>2</sup> جليط الطاهر، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة(1980-2014)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، ديسمبر 2016، ص199.



النتائج أن معدل النمو الاقتصادي، الإنفاق العام وأسعار البترول هي أهم محددات البطالة في الجزائر، كما خلصت الدراسة إلى محدودية السياسة النقدية في التأثير على معدلات البطالة، كما أن سياسة الإنفاق العام كانت أكثر تأثيراً على معدل البطالة من السياسة النقدية.

✓ **دراسة سليم مجلخ<sup>1</sup>**، محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد محددات البطالة في الجزائر من خلال تحليل وقياس أثر المتغيرات المفسرة على البطالة خلال الفترة (1985-2014)، اعتمدت الدراسة على الأسلوب الإحصائي القياسي من أجل تحديد النموذج الأمثل لتفسير البطالة، وتوصلت إلى اختلاف العوامل المحددة للبطالة حسب النظرية الاقتصادية وحسب الدراسات السابقة، فقد توصلت إلى وجود علاقة سببية في اتجاهين بين معدل البطالة والنفقات العامة وعلاقة سببية في اتجاه واحد بين معدل البطالة وبقية المتغيرات، وعلاقة ذات دلالة إحصائية مختلفة إيجاباً وسلباً بين معدل البطالة والمتغيرات الأخرى.

✓ **دراسة رابع بلعباس وزغبة طلال<sup>2</sup>**، أثر انهيار أسعار النفط على البطالة في الجزائر، وتهدف إلى الدراسة أثر أسعار النفط على معدل البطالة في الجزائر، وتحليل اتجاه العلاقة بين سعر النفط والبطالة على المدى القريب والبعيد، حيث استخدمت منهجية التكامل المشترك بتطبيق نموذج أشعة تصحيح الخطأ (VECM) على سلسلة من البيانات السنوية لسعر النفط ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، وقد خلصت الدراسة لعدم تأثر البطالة بالتقلبات الظرفية لسعر النفط في المدى القريب، بينما يتأثر معدل البطالة بشكل عكسي وقوي بتقلبات سعر النفط على المدى البعيد.

بناءً على النظرية الاقتصادية، والدراسات السابقة وواقع الاقتصاد الجزائري، يمكن اقتراح المتغيرات التالية كمحددات للبطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2020).

الجدول رقم (3-25): وصف محددات البطالة

LCHO	1-معدل البطالة
LINF	2-التضخم
LPOP	3-العدد الإجمالي للسكان
LRM2	4-عرض النقود
LPOIL	5-أسعار النفط

المصدر: من إعداد الطالب

<sup>1</sup> سليم مجلخ، محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 2، ديسمبر 2016، ص 57.  
<sup>2</sup> بلعباس رابع وزغبة طلال، أثر انهيار أسعار النفط على البطالة في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك، معارف مجلة علمية دولية محكمة، العدد 23، السنة الثانية عشر، ديسمبر 2017، ص 137.

2- اختبار التكامل المشترك (علاقة طويلة الأجل) في وجود الصدمات والتغيرات الهيكلية:

2-1- جذر الوحدة والانقطاعات الهيكلية:

تم التطرق سابقا لاختبار جذر الوحدة في وجود انقطاع هيكلية لكل من (LINF، LCHO)، LRM2)، ماعدا سلسلي أسعار النفط (LPOIL)، وعدد السكان (LPOP) وترد النتائج في الجدول الموالي اختبار جذر وحدة Lee و Strazicich مع انقطاع هيكلية داخلي واحد، باستخدام هذا الاختبار يمكن رفض فرضية جذر الوحدة لكل من أسعار النفط وعدد السكان عند مستوى المعنوية 5%. تم الإبلاغ عن تاريخ انقطاع (الصدمة) والذي يوافق سنة 2002 بالنسبة لأسعار النفط (LPOIL)، وسنة 1993 بالنسبة لسلسلة عدد السكان (LPOP).

الجدول رقم (3-26): نتائج اختبار جذر الوحدة ل Lee Strazicich لمحددات البطالة

Lee Strazicich LM unit root test			
Model:	Break (C)		Break (C)
Null hypothesis :	LPOIL has a unit root with break		: LPOP has a unit root with break
Minimum test statistic (tau)		-4.728892	-6.823901
Break point		2002	1993
Selected lag		8	5
Test critical values	1% level	-4.900375	-4.667
	5% level	-4.33925	-4.098
	10% level	-4.059625	-3.815

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

نجدل بأنه يمكن أن تكون هناك انقطاعات هيكلية موجودة في علاقة البطالة مع محدداها، وبالتالي فإن تطبيقنا لطريقة GH له ما يبرره.

2-2- اختبارات التكامل المشترك في وجود انقطاع هيكلية

إن تطبيق تقنية التكامل المشترك في نظام GH على بيانات دالة البطالة في الجزائري للفترة 1980-2020 يكشف النتائج الواردة في الجدول أدناه.

الجدول رقم(3-27): اختبار التكامل المشترك لـ(GREGORY-HANSEN) لدالة البطالة

THE GREGORY-HANSEN			
COINTEGRATION TEST			
	MODEL 2: Level Shift	MODEL 3: Level Shift with Trend	MODEL 4: Regime Shift
ADF Procedure			
t-stat	-6.642121**	-6.97639**	-5.916194*
Lag	0.000000	0.000000	0.000000
Break	2004	2004	2006
Phillips Procedure			
Za-stat	-43.52561	-45.4089	-48.04697
Za-break	2004	2004	2004
Zt-stat	-6.726738**	-7.065264***	-7.520525***
Zt-break	2004	2004	2004

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج(Eviews)

ملاحظة: القيم المرجحة لـ ADF (Z t) هي -5.56 و-5.83 و-6.41 للنماذج (2، 3، 4) على التوالي بينما Za لنفس النماذج هي -59.40، -65.44 و-78.52، على التوالي (الجدول 1 من Gregory and Hansen، 1996)، \*\* يشير إلى وجود تكامل مشترك بنسبة 5٪

فرضية عدم وجود تكامل مشترك مرفوضة في جميع النماذج، وتواريخ الانقطاع المحددة بشكل داخلي. تدعم هذه النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين البطالة ومحدداتها والتي تتمثل في كل من التضخم، عدد السكان، الكتلة النقدية وأسعار النفط، وأغلبية تواريخ الانقطاع هي في بداية الألفية، كانت فترة التي شهدت فيها أسعار النفط تحسناً، وقد تبرز تواريخ الانقطاعات الهيكلية أهمية البرامج التنموية التي طبقتها الجزائر.

### 3- تقدر العلاقة طويلة الأجل في ظل الصدمات الهيكلية

تم تقدير معادلة التكامل المشترك لـ GH بطريقة OLS كما في الجدول أدناه، وفق الصيغة الرياضية الخطية التالية:

$$LCHO = C + DUM_t + a_1LINF + a_2LPOP + a_2LRM2 + a_4LPOIL + a_{11}DUMLINF + a_{22}DUMLPOP + a_{33}DUMLRM2 + a_{44}DUMLPOIL + e_t$$

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الصدمات الهيكلية على مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم(3-28): نتائج تقدير المعلمات طويلة الأجل لدالة البطالة مع انقطاع هيكلية واحد(النموذج4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.477799	1.928903	-1.802993	0.0811
@TREND>35-2	-2.098285	33.88677	-0.061920	0.9510
LINF	-0.075322	0.021291	-3.537761	0.0013
LPOP	0.680715	0.117229	5.806703	0.0000
LRM2	-0.429070	0.072576	-5.911978	0.0000
LPOIL	-0.416441	0.042990	-9.686837	0.0000
(@TREND>35-2)*LINF	0.113005	0.155450	0.726954	0.4727
(@TREND>35-2)*LPOP	-0.983100	2.595807	-0.378726	0.7075
(@TREND>35-2)*LRM2	1.765497	1.822837	0.968544	0.3403
(@TREND>35-2)*LPOIL	0.514129	0.272412	1.887320	0.0685
R-squared	0.935309	Mean dependent var		2.814953
Adjusted R-squared	0.916527	S.D. dependent var		0.366413
S.E. of regression	0.105863	Akaike info criterion		-1.445126
Sum squared resid	0.347415	Schwarz criterion		-1.027181
Log likelihood	39.62508	Hannan-Quinn criter.		-1.292933
F-statistic	49.79978	Durbin-Watson stat		1.625511
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

ملاحظات: يشير الرمز (@TREND>35-2) الخاص ببرنامج (Eviews) إلى المتغير الوهمي (DUM) يتم إنشاء المتغيرات الوهمية باستخدام تواريخ الانقطاع؛ على سبيل المثال، يكون تاريخ الانقطاع هو 2004، وبالتالي فإن (DUM=1) بعد عام 2004، و0 خلاف ذلك.

إذا نستنتج أن التكامل المشترك ينشأ على افتراض حدوث تغيرات في كل من المستوى والاتجاه (تغير النظام (نموذج4))، مع الصدمة (التغير) الهيكلية الذي حدث في 2004 مع الحد الأدنى SIC. بعد إنشاء انقطاع هيكلية في 2004، يمكن تفسير معلمات النموذج كما يلي:

✓ وجود أثر سلبى ضعيف ومعنوي (ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%) بين التضخم والبطالة، أي أنه كلما ارتفع التضخم بـ 1%، سيؤدي إلى انخفاض في معدل البطالة بـ 0,07%، يمكن تفسير النتائج المتوصل إليها على المدى الطويل يتراجع الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة ارتفاع الأسعار ويتراجع بذلك حجم الإنتاج والتشغيل (البطالة)،

✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي (ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% لأن (Prob=0.000<0.05)) بين عدد السكان ومعدل البطالة، حيث أنه كلما ارتفع عدد السكان بـ 1%، سيؤدي إلى ارتفاع في معدل البطالة بـ 0,68%، يدعم ارتفاع عدد السكان ارتفاع البطالة وهذا منطقي؛

✓ وجود أثر سلبي معنوي (ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لأن  $(\text{Prob}=0.002 < 0.05)$ ) بين عرض النقود ومعدل البطالة، حيث أنه كلما ارتفعت عرض النقود بـ 1%، سيؤدي إلى انخفاض في معدل البطالة بـ 0,42%، وهي موافقة للنظرية الاقتصادية ويمكن تفسير النتائج على أن زيادة النقود تؤدي إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة ومنه التخفيف من معدلات البطالة؛

✓ وجود أثر سلبي ومعنوي (ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%) بين أسعار النفط ومعدلات البطالة، حيث أنه كلما ارتفعت أسعار النفط بـ 1%، سيؤدي إلى انخفاض في معدلات البطالة بـ 0,41%، وهذا قبل التغيير الهيكلي، ولكن بعد الصدمة الهيكلية تزداد استجابة البطالة للتغيير في أسعار النفط بشكل كبير جدا (من - 0.41 إلى 0.51)، ويرجع ذلك إلى أن حصول صدمة نفطية (زيادة أسعار النفط) ستؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية وبالتالي زيادة النفقات الحكومية على المشاريع المولدة لفرص العمل بشكل مؤقت، وتنتهي أزمة البطالة بانتهاء إيرادات الصدمة ويبي ذلك ارتفاع كبير في معدلات البطالة وبشكل مستمر نظرا لدخول أعداد كبيرة لسوق العمل بشكل سنوي والناجمة عن ارتفاع معدل النمو السكاني في الجزائر.

إن ما يعزز الثقة في هذه النتائج هو أن:

✓ معامل التحديد المصحح (Adjusted R-Squared): بلغت قيمته (91.65%)، حيث تعكس هذه النتيجة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر محددات البطالة ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في البطالة، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير أكثر من (91%) تعود إلى محددات البطالة، والباقي يعود إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج وأيضاً ترجع إلى المتغير العشوائي (Ui).

✓ المعنوية الكلية للنموذج (اختبار F): بلغت القيمة المحسوبة لـ (F=49.79) بقيمة احتمالية (Prob F-Statistic=0.000)، أقل من 1%، لذا يتم رفض فرضية العدم، أي معنوية النموذج ككل.

#### 4-تشخيص النموذج

من أجل ضمان موثوقية النتائج وتجنب التقدير المتحيز، من الضروري تشخيص النموذج المقدر عن طريق إجراء اختبارات التحقق من بواقي النموذج. سنختبر متانة تقديراتنا من خلال إجراء ثلاث الاختبارات المعتادة أدناه:

✓ اختبار الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey): بلغت قيمة هذا الاختبار (N\*R-squared=2,84)، باحتمال أكبر من 5%، وهذا يشير إلى قبول فرضية العدم التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج.

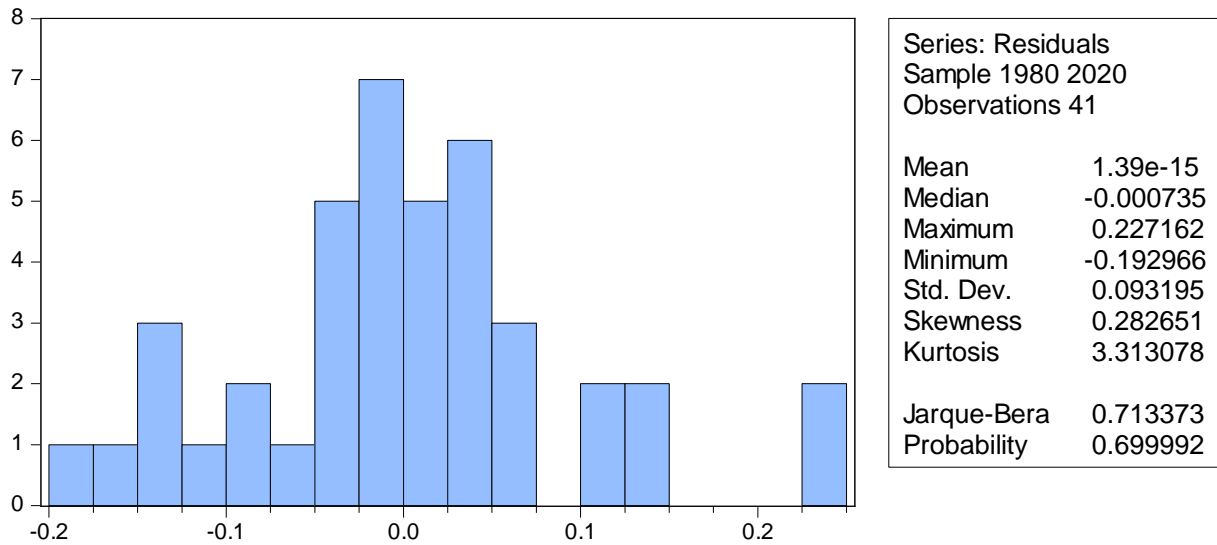
الجدول رقم (3-29): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي لبواقي نموذج البطالة (LM) لBreusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.083070	Prob. F(2,29)	0.3519
Obs*R-squared	2.849623	Prob. Chi-Square(2)	0.2406

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

✓ اختبار التوزيع الطبيعي (Bera و Jarque)، فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي (J-B=0.713)، باحتمال أكبر من 5%، (Prob=0.699 > 0.05)، ويتضح من ذلك قبول فرضية العدم أي أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (3-4): التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج البطالة



المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

✓ اختبار عدم تجانس التباين ل(Heteroskedasticity: ARCH): كانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (N\*R-squared=0.945) باحتمال أكبر من 5%، (Prob=0.330 > 0.05)، وهذا يدعم قبول فرضية العدم التي تنص على تجانس تباين البواقي.

الجدول رقم (3-30): نتائج اختبار تجانس تباين بواقي نموذج البطالة (ARCH Test)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.919705	Prob. F(1,38)	0.3436
Obs*R-squared	0.945233	Prob. Chi-Square(1)	0.3309

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

✓ كشفت إحصائيات اختبار (Ramsey Reset Test) أيضا أن النموذج كان له شكل دالي مناسب، حيث بلغت قيمة اختبار فيشر ( $F=1.23$ ) باحتمال أكبر من 5% ( $\text{Prob}=0.198$ )، وهذا يشير إلى رفض فرضية عدم التنص على عدم صحة الشكل الدالي للنموذج.

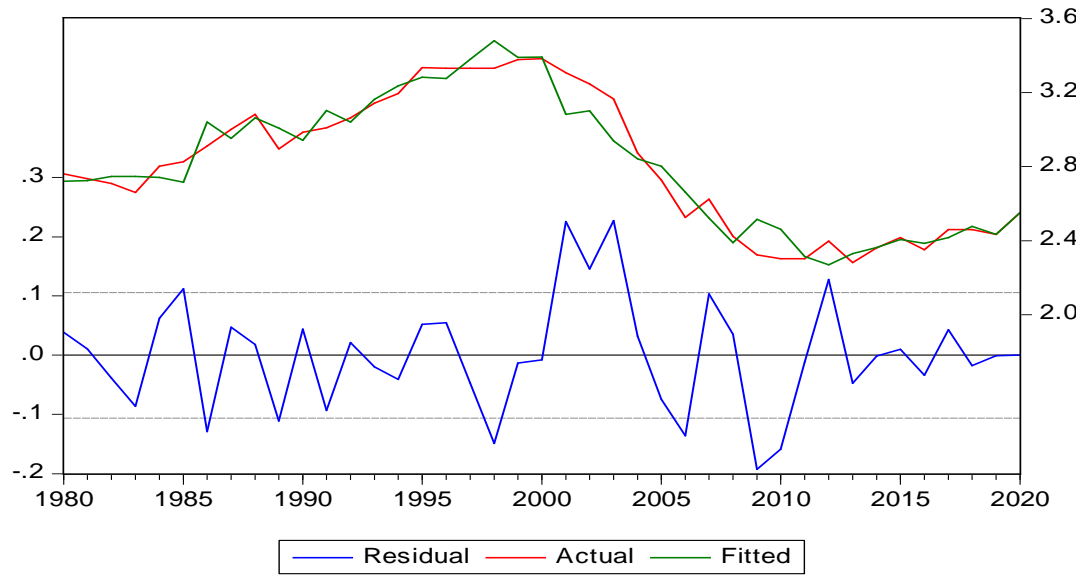
الجدول رقم (3-31): نتائج اختبار الاستقرار لـ (Ramsey Reset Test) لنموذج البطالة

Ramsey RESET Test			
Equation: EQ02			
Specification: LCHO C (@TREND>35-2) LINF LPOP LRM2			
LPOIL			
(@TREND>35-2)*LINF (@TREND>35-2)*LPOP			
(@TREND>35-2)			
*LRM2 (@TREND>35-2)*LPOIL			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	df	Probability
t-statistic	1.112300	30	0.2748
F-statistic	1.237211	(1, 30)	0.2748
Likelihood ratio	1.656919	1	0.1980

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

في ضوء النتائج التي تم الحصول عليها أعلاه، يمكننا أن نستنتج أنه تم التحقق من الشروط الثلاثة للتوزيع الطبيعي للبواقي، الاستقلال التسلسلي للبواقي وتجانس تباينها. الشكل الموالي يوضح تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير إلى جودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

الشكل رقم (3-5): القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي نموذج البطالة



المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

#### رابعا: نمذجة التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) في ظل الصدمات والتغيرات الهيكلية

إن انفتاح الاقتصاديات على العالم الخارجي وتشابكها ببعضها البعض، وتعرضها للصدمات والتغيرات الهيكلية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وتأثرها ببعضها البعض، جعل من الصعب حصر الأسباب التي تتحكم بالاقتصاديات الوطنية حيث يؤثر ويتأثر هذا الأخير بالعوامل الخارجية المتمثلة في الطلب الخارجي والوضع الاقتصادية الخارجية بالإضافة إلى عوامل داخلية، لاحظنا في الجانب التحليلي أن نسبة عجز ميزان المدفوعات مرتفعة بشكل كبير في الاقتصاد الجزائري، وخاصة في السنوات الأخيرة. وفي هذا السياق يصبح التحقيق في محددات ميزان المدفوعات مهما من حيث توازن الاقتصاد الكلي وقرارات السياسة الاقتصادية. في هذا الجانب يتم بحث العلاقات بين ميزان المدفوعات ومحدداته (متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة) في الاقتصاد الجزائري في ظل وجود صدمات وتغيرات هيكلية.



1-الدراسات التجريبية:

✓ دراسة ميهوب مسعود<sup>1</sup>، محددات ميزان المدفوعات الجزائري للفترة(1990-2020) دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL): وتهدف إلى البحث عن محددات ميزان المدفوعات الجزائري باستخدام منهجية(ARDL)، تم اقتراح مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن تحدد التوازن الخارجي في الجزائر وتتمثل في: أسعار البترول(Poil)، الواردات(m)، وخدمة الدين الخارجي(Det)، إن النتائج التي أظهرتها الدراسة القياسية توحي بوجود علاقة طردية بين أسعار البترول وسيرورة ميزان المدفوعات الجزائري باعتباره بلد مصدر للمادة النفطية، كما سجل علاقة عكسية مع الميل المتوسط للاستيراد باعتباره يشكل جانب التسرب في ميزان التجارة الخارجية، كما أظهرت النتائج تلاشي تأثير خدمات الديون على ميزان رأس المال وبالتالي على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات.

✓ دراسة سعيدي وصاف<sup>2</sup>، محددات رصيد الحساب الجاري للجزائر خلال الفترة(1995-2014): ويهدف هذا البحث إلى دراسة محددات رصيد الحساب الجاري للجزائر باستخدام بيانات سنوية عن 11 متغير مستقل خلال الفترة(1995-2014)، وتلخصت مشكلة البحث في تحليل تطور الحساب الجاري وتحديد المتغيرات الكلية المؤثرة على رصيده في ظل الخصائص الرئيسية للاقتصاد الجزائري، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين رصيد الحساب الجاري من جهة، وإجمالي الاستثمار ومتوسط دخل الفرد ومعدل التضخم من جهة أخرى، في حين وجود علاقة طردية بين رصيد الحساب الجاري وباقي المتغيرات المستقلة(احتياطي النقد الأجنبي، رصيد الموازنة العامة، إجمالي الصادرات السلعية، درجة الانفتاح الاقتصادي، إجمالي الواردات السلعية، معدل النمو الاقتصادي، الاستثمارات الأجنبية، عرض النقود)، والنموذج ككل ذو معنوية إحصائية.

✓ دراسة<sup>3</sup>Osoro Kennedy, PhD: محددات ميزان المدفوعات في كينيا، تبحث هذه الدراسة في المحددات طويلة الأجل لديناميكيات ميزان المدفوعات في كينيا بين عامي 1963 و2012، باستخدام آلية التكامل المشترك وتصحيح الأخطاء. تستخدم الدراسة بيانات السلاسل الزمنية السنوية لكينيا. وتبحث الورقة

<sup>1</sup> ميهوب مسعود، محددات ميزان المدفوعات الجزائري للفترة(1990-2020) دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL)، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد09، العدد02، ديسمبر2022، صص120-137.

<sup>2</sup> سعيدي وصاف، محددات رصيد الحساب الجاري للجزائر خلال الفترة(1995-2014)، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد الثامن، 2019، صص274.

<sup>3</sup>Osoro Kennedy, DETERMINANTS OF BALANCE OF PAYMENTS IN KENYA, European Scientific Journal, vol.9, No.16, 2013, p112.

كيف تؤدي محددات ميزان المدفوعات إلى تعديلات في إزالة عدم التوازن في وضع ميزان المدفوعات. وتظهر النتائج أن المتغيرات، التي أظهرت عدم الاستقرار كانت ضئيلة في تحديد ميزان المدفوعات على المدى الطويل. إلا أن نتائج المتغيرات التي تم تحديدها أكدت تكامل ميزان المدفوعات، مما يشير إلى أن تقلبات ميزان المدفوعات يمكن أن تكون ناجمة عن مستوى الميزان التجاري وحركة سعر الصرف وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. ويكشف التحقيق كذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر وأسعار الصرف هما المحددان الرئيسيان لميزان المدفوعات. ويؤدي الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة تؤدي في نهاية المطاف إلى تحسن في ميزان المدفوعات عن طريق التوسع في الصادرات. وهكذا تظهر نتائج هذه الدراسة أن ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية وحقيقية على حد سواء.

✓ **دراسة بلغربي فاطيمة ومداحي محمد<sup>1</sup>**، وتهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري، كما تم إضافة بعض المتغيرات التفسيرية مثل سعر الصرف، معدل الفائدة ومعدل التضخم، استندت هذه الدراسة إلى نموذج (ARDL)، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة معنوية على المدى القصير والطويل، وحسب نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل فإن علاقة أسعار النفط مع رصيد ميزان المدفوعات علاقة عكسية في الأجل الطويل، حيث ارتفاع أسعار النفط بـ 1% في السوق النفطية يؤدي إلى انخفاض رصيد ميزان المدفوعات بـ 0,33% ويرجع ذلك في الأساس إلى السياسات المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية التي تعتمد بشكل أساسي على الحماية البترولية في تسيير نفقاتها السنوية على المدى القصير، دون الاستفادة من هاته الإيرادات على المدى الطويل.

✓ **دراسة عنتر وكال<sup>2</sup>**، وتهدف إلى اختبار أثر الانفتاح التجاري على رصيد ميزان المدفوعات للفترة (1990-2020)، وذلك باستخدام نموذج (ARDL)، تم افتراض كل من الانفتاح التجاري، أسعار النفط والاستثمار كمتغيرات تفسيرية، وخلصت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابيا على رصيد ميزان المدفوعات، ويعود هذا إلى التركيبة السلعية لكل من الصادرات والواردات التي لا تخدم الاقتصاد الوطني بسبب أن أغلب الصادرات ريعية، وهذا ما يؤكد الأثر الموجب لأسعار البترول على رصيد ميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> بلغربي فاطيمة ومداحي محمد، أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2020)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص 601-622.

<sup>2</sup> عنتر وكال، أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية للفترة (1990-2020)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 02، 2022، ص 383-396.

كمحصلة لما تم تناوله سابقا من الإطار النظري للميزان المدفوعات والدراسات التجريبية السابقة يمكن اقتراح مجموعة من المحددات التي يمكن أن تؤثر على سلوك ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)، في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3-32): وصف محددات ميزان المدفوعات

<b>LRSB</b>	1- ميزان المدفوعات
<b>LPOIL</b>	2- أسعار النفط
<b>LIMP</b>	3- الواردات
<b>LINF</b>	4- التضخم
<b>LOPEN</b>	5- الانفتاح التجاري

المصدر: من إعداد الطالب

## 2- اختبار التكامل المشترك (علاقة طويلة الأجل) في وجود الصدمات والتغيرات الهيكلية:

أظهرت اختبارات جذر الوحدة التي تمت دراستها سابقا في ظل وجود انقطاع هيكلية (حسب اختبار Lee and Strazich) كمايلي:

- ✓ ميزان المدفوعات (LRSB) يقبل انقطاع هيكلية واحد وافق سنة (2006)؛
- ✓ أسعار النفط (LPOIL) يقبل انقطاع هيكلية واحد وافق سنة (2002)؛
- ✓ الواردات (LIMP) يقبل انقطاع هيكلية واحد وافق سنة (2007)؛
- ✓ التضخم (LINF) يقبل انقطاع هيكلية واحد وافق سنة (2002)؛
- ✓ الانفتاح التجاري (LOPEN) يقبل انقطاع هيكلية واحد وافق سنة (2015).

إن تطبيق تقنية التكامل المشترك في نظام GH على بيانات دالة ميزان المدفوعات في الجزائري للفترة 1980-2020 يكشف النتائج الواردة في الجدول الموالي أن في النموذجين 2، و3 نقبل فرضية العدم أي لا يوجد تكامل مشترك حسب هذين النموذجين، أما في النموذج 4 فان فرضية العدم لعدم وجود تكامل مشترك مرفوضة، وتواريخ الانقطاع المحددة بشكل داخلي هي 1998، و2004، تدعم هذه النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين

## الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الصدمات الهيكلية على مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر

رصيد ميزان المدفوعات ومحدداته والتي تتمثل في كل من أسعار النفط، الواردات، التضخم والانفتاح الاقتصادي حسب النموذج 4.

الجدول رقم (3-33): اختبار التكامل المشترك لـ (Gregory and Hansen) لدالة ميزان المدفوعات

THE GREGORY-HANSEN			
COINTEGRATION TEST			
	MODEL 2: Level Shift	MODEL 3: Level Shift with Trend	MODEL 4: Regime Shift
ADF Procedure			
t-stat	-5.597879	-5.561499	-6.135319**
Lag	1.000000	1.000000	1.000000
Break	2012	2012	1998
Phillips Procedure			
Za-stat	-35.05768	-34.86679	-38.52327
Za-break	2005	2005	2004
Zt-stat	-5.511986	-5.459127	-6.005893**
Zt-break	2005	2005	2004

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج (Eviews)

ملاحظة: القيم الحرجة 5% لـ ADF (و Zt) هي -5.56 و -5.83 و -6.41 على التوالي بينما Z هي -59.40، -65.44 و -78.52، على التوالي (الجدول 1 من Gregory and Hansen، 1996)، \*\* يشير إلى وجود تكامل مشترك بنسبة 5%.

### 3- تقدير العلاقة طويلة الأجل في ظل وجود الصدمات الهيكلية حسب (GH)

تم تقدير معادلة التكامل المشترك لـ Gregory and Hansen (GH) السابقة بطريقة OLS، وهي تبين أن التكامل المشترك ينشأ على افتراض حدوث تغيرات في النظام (النموذج 4)، الذي وافق سنة 1998 حسب احصاءة (ADF).

Model 04: Regime shift (تغير النظام)

$$LRSB = a_0 + a_1 LPOIL + a_2 LIMP + a_2 LOPEN + a_4 LINF + a_5 DUM LPOIL + a_6 DUM LIMP + a_7 DUM LOPEN + a_8 DUM LINF + e_t$$

الجدول رقم(3-34): تقدير معاملات دالة ميزان المدفوعات على المدى الطويل حسب النموذج4(GH)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.845445	2.945662	0.965978	0.3415
@TREND>35-2	10.48555	12.40021	0.845595	0.4043
LPOIL	1.353558	0.149662	9.044118	0.0000
LIMP	-1.811743	0.242207	-7.480128	0.0000
LINF	-0.150877	0.047744	-3.160111	0.0035
LOPEN	2.251532	0.664913	3.386207	0.0019
(@TREND>35-2)*LPOIL	2.360204	0.526994	4.478615	0.0001
(@TREND>35-2)*LIMP	1.485908	2.626196	0.565802	0.5756
(@TREND>35-2)*LINF	0.637353	0.428321	1.488028	0.1468
(@TREND>35-2)*LOPEN	-8.389406	3.122353	-2.686886	0.0115
R-squared	0.933198	Mean dependent var		2.655104
Adjusted R-squared	0.913804	S.D. dependent var		0.825212
S.E. of regression	0.242275	Akaike info criterion		0.210736
Sum squared resid	1.819618	Schwarz criterion		0.628681
Log likelihood	5.679904	Hannan-Quinn criter.		0.362929
F-statistic	48.11760	Durbin-Watson stat		1.687177
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

يمكن تفسير النتائج المتحصل عليها كمايلي:

✓ وجود أثر ايجابي ومعنوي(ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% لأن  $(\text{Prob}=0.0001 < 0.05)$ ) بين أسعار النفط وصيد ميزان المدفوعات، بحيث أنه كلما ارتفعت أسعار النفط بـ1%، سيؤدي إلى ارتفاع في رصيد ميزان المدفوعات بمعدل 1,35%، وهذا قبل التغيير الهيكلي، ولكن بعد التغيير الهيكلي(1998)، يتحسن رصيد ميزان المدفوعات من(1,35%) إلى(2,36%)، يدعم ارتفاع أسعار النفط تحسن رصيد ميزان المدفوعات، حيث سجل هذا الأخير فائضا معتبرا في بداية الألفية وذلك راجع إلى الارتفاع في أسعار النفط خلال هذه الفترة؛

✓ وجود أثر سلبي ومعنوي(ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لأن  $(\text{Prob}=0.002 < 0.05)$ ) بين الواردات وصيد ميزان المدفوعات، حيث أنه كلما ارتفعت الواردات بـ1%، سيؤدي إلى انخفاض في رصيد المدفوعات بمعدل 1,81%، وهذا منطقي حيث أن الزيادة في الواردات تؤدي إلى انخفاض في الميزان التجاري وهذا الأخير بدوره يؤثر على رصيد ميزان المدفوعات؛

✓ وجود أثر سلبي ضعيف ومعنوي (ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%) بين التضخم وصيد ميزان المدفوعات، بحيث أنه كلما ارتفع التضخم بـ1%، سيؤدي إلى انخفاض رصيد ميزان المدفوعات بمعدل 0,15%،

يمكن تفسير النتائج المتوصل إليها على أن تحرير الأسعار في التسعينيات أثرت وساهمت في زيادة نسب التضخم التي انعكست على ميزان المدفوعات بصورة واضحة؛

✓ وجود أثر إيجابي معنوي (ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%) بين الانفتاح الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات، حيث أنه كلما ارتفع الانفتاح الاقتصادي بـ1%، سيؤدي إلى ارتفاع في رصيد ميزان المدفوعات 2,25%، وهذا قبل التغيير الهيكلي (1998)، وبسبب القيود المفروضة في ظل الإصلاحات الهيكلية، يتغير أثر الانفتاح التجاري بشكل كبير جدا بعد التغيير الهيكلي وبشكل سلبي على رصيد ميزان المدفوعات من (2,25%) إلى (-8,38%)، ويرجع ذلك إلى الزيادة السريعة في الواردات عن الصادرات الأمر الذي أدى إلى تدهور ميزان المدفوعات.

إن ما يعزز الثقة في هذه النتائج هو أن:

✓ معامل التحديد المصحح (Adjusted R-Squared): بلغت قيمته (91%)، حيث تعكس هذه النتيجة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر محددات ميزان المدفوعات ومساهماتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في رصيد ميزان المدفوعات، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير أكثر من (91%) تعود إلى محددات ميزان المدفوعات، والباقي يعود إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

✓ المعنوية الكلية للنموذج (اختبار F): بلغت القيمة المحسوبة لـ (F=48.11) بقيمة احتمالية (Prob F-Statistic=0.000)، أقل من 1%، لذا يتم رفض فرضية العدم، أي معنوية النموذج ككل.

#### 4-تشخيص النموذج

من أجل ضمان موثوقية النتائج وتجنب التقدير المتحيز، من الضروري اختبار متانة الاقتصاد القياسي للنموذج المقدر عن طريق إجراء اختبارات التحقق من بواقي النموذج. سنختبر متانة تقديراتنا من خلال إجراء ثلوث الاختبارات المعتادة:

✓ اختبار الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey): بلغت قيمة هذا الاختبار (N\*R-squared=0,826)، باحتمال أكبر من 5%، وهذا يشير إلى قبول فرضية العدم التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج، كما في الجدول.

الجدول رقم(3-35): نتائج اختبار الارتباط الذاتي لبواقي دالة ميزان المدفوعات

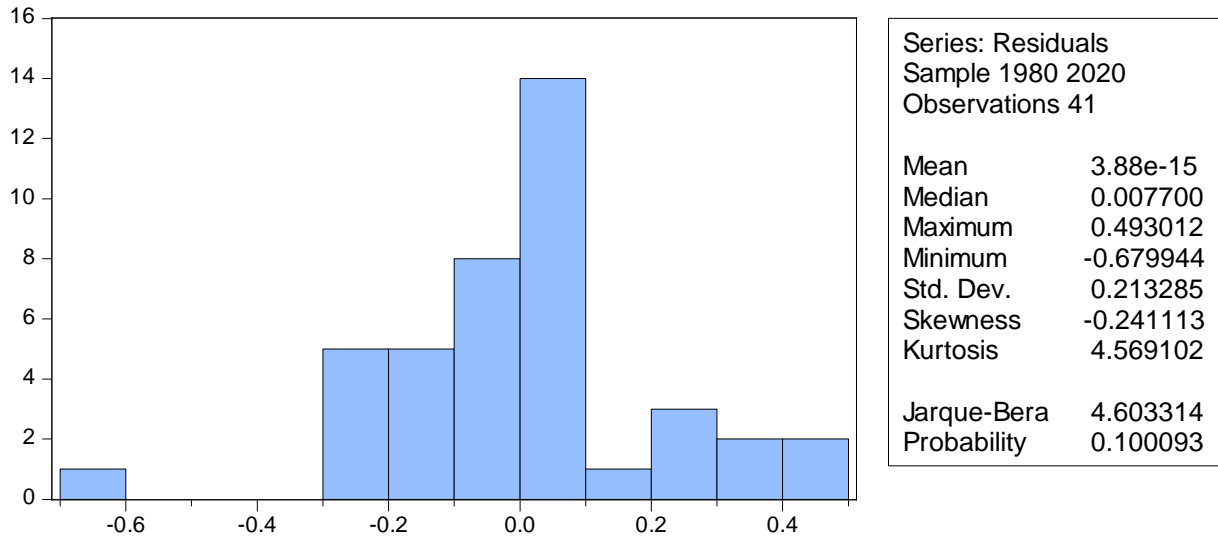
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.299394	Prob. F(2,29)	0.7435
Obs*R-squared	0.829436	Prob. Chi-Square(2)	0.6605

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

✓ اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque و Bera)، فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي (J-B=4,6)، باحتمال أكبر من 5%، ( $Prob=1.000 > 0.05$ )، ويتضح من ذلك قبول فرضية العدم أي أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي كما في الشكل.

الشكل رقم(3-6): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي دالة ميزان المدفوعات



✓ اختبار عدم تجانس التباين ل(Breusch-Pagan-Godfrey): كانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت ( $N^*R-squared=4.74$ ) باحتمال أكبر من 5%، ( $Prob=0.855 > 0.05$ )، وهذا يدعم قبول فرضية العدم التي تنص على تجانس تباين البواقي، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(3-36): نتائج اختبار عدم تجانس تباين بواقي دالة ميزان المدفوعات

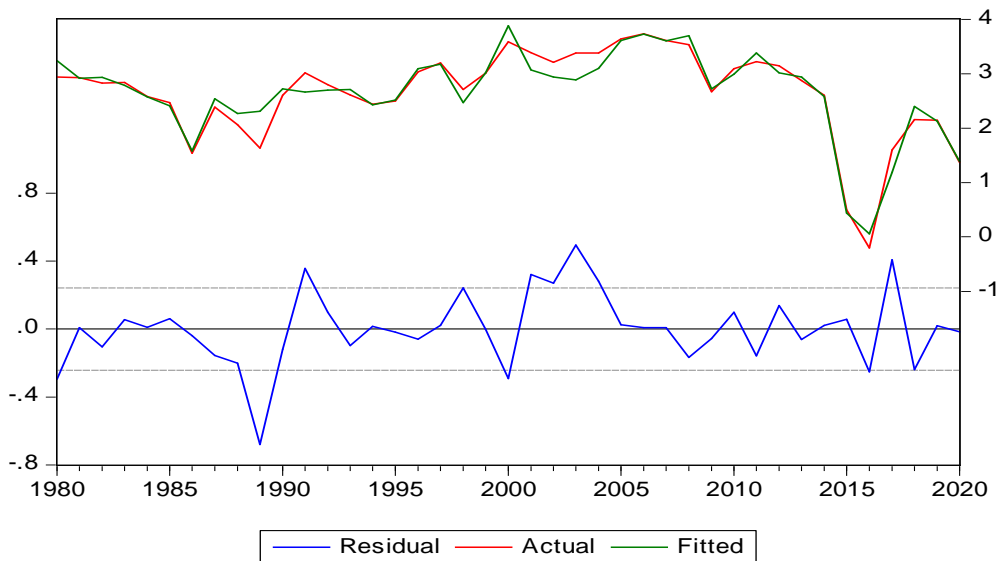
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.451135	Prob. F(9,31)	0.8956
Obs*R-squared	4.748082	Prob. Chi-Square(9)	0.8557
Scaled explained SS	4.843985	Prob. Chi-Square(9)	0.8477

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

في ضوء النتائج التي تم الحصول عليها أعلاه، يمكننا أن نستنتج أنه تم التحقق من الشروط الثلاثة للتوزيع الطبيعي للبواقي، الاستقلال التسلسلي للبواقي وتجانس تباينها. وجدنا أدلة على وجود علاقة طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين ميزان المدفوعات وكل من أسعار النفط، الواردات، التضخم والانفتاح الاقتصادي في ظل الصدمات والتغيرات الهيكلية. الشكل أدناه يوضح تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير إلى جودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

الشكل رقم(3-7): القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي نموذج التوازن الخارجي



المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)



### الخلاصة

من خلال هذا الفصل الذي خصص للدراسة القياسية لأثر الصدمات الهيكلية على مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)، وذلك باستخدام اختبارات تأخذ بعين الاعتبار الصدمات والتغيرات الهيكلية مثل اختبار (LS) لجذر الوحدة، واختبار التكامل المشترك (Gregory-Hansen). تم التطرق بداية إلى مدى استقرار مؤشرات التوازن الاقتصادي في ظل الصدمات والتغيرات الهيكلية، وتم التوصل إلى وجود انقطاعات هيكلية مهمة في مؤشرات التوازن الاقتصادي، بالنسبة للنمو الاقتصادي كان تاريخ الانقطاع سنة 2008، التضخم والبطالة سنة 2002، ميزان المدفوعات سنة 2006. إن معرفة تاريخ هذه الانقطاعات (الصدمات) أمر مهم لتقييم أي برنامج يهدف إلى إحداث تغييرات هيكلية. ونظرا لأن الجزائر شهدت أزمات اقتصادية، اجتماعية وسياسية وحتى أمنية حادة وبرامج استقرار مختلفة وسياسات اقتصادية كلية بديلة، وأيضا التقلبات الاقتصادية الشديدة وعدم الاستقرار الجيوسياسي غير المسبوق، يمكننا أن نتوقع أن مؤشرات التوازن الاقتصادي تفتقر إلى الاستقرار خلال الفترة 2020-1980. تشير النتائج المستندة إلى اختبار Gregory-Hansen إلى وجود علاقة قوية طويلة الأجل بين مؤشرات التوازن الاقتصادي الجزائري ومحدداتها. لا تدعم النتيجة العلاقة قصيرة الأجل بين مؤشرات التوازن الاقتصادي ومحدداتها.

فعلى صعيد النمو الاقتصادي تبين نتائج اختبار (Gregory and Hansen) أن التكامل المشترك ينشأ على افتراض حدوث تغييرات في النظام (النموذج 4)، مع التغيير الهيكلية الذي حدث في سنة 2011. تم تقدير معادلة التكامل المشترك لـ Gregory and Hansen السابقة بطريقة OLS. يتغير النمو الاقتصادي بنحو -0,36% وحوالي 0,74% وحوالي 2,10% وحوالي -0,10% عندما يزداد عرض النقود والإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري والتضخم بنسبة 1% على التوالي على المدى الطويل في النموذج. ولكن بعد التغيير الهيكلية الذي وافق سنة 2011، تزداد استجابة النمو الاقتصادي للتغيير في الإنفاق الحكومي بشكل كبير جدا من (0.74) إلى (13.85)، وهو تغيير هيكلية كبير جدا، وبالنسبة للانفتاح التجاري من 2.10% إلى 7.78%، نتيجة للصدمات والتغيرات الهيكلية.

وبالنسبة للتضخم توضح نتائج اختبار (Gregory and Hansen) أن التكامل المشترك ينشأ على افتراض حدوث تغييرات في النظام (النموذج 4)، مع التغيير الهيكلية الذي حدث في سنة 2000. تم تقدير معادلة التكامل المشترك لـ Gregory and Hansen السابقة بطريقة OLS، ويبدو أن تقديرات النماذج الثلاث تعني

ضمنا أن النموذج 4 (تغير النظام) هو النموذج الأكثر قبولا بالنظر إلى المعاملات المقدرة للمتغيرات التفسيرية ذات دلالة كبيرة وإلى قيمة (R-squared). حيث يتغير التضخم بنحو -3,17%، و-0,53%، و3,43% وحوالي 0,79% عندما تزداد الواردات، سعر الصرف، الإنفاق الحكومي والأجور بنسبة 1% على التوالي على المدى الطويل في النموذج. ولكن بعد التغير الهيكلي الذي وافق سنة 2000، تزداد استجابة التضخم للتغير في الواردات بشكل كبير جدا من (-3,17%) إلى (7,96%)، وهو تغير هيكلي كبير جدا، وبالنسبة للأجور من 0,79% إلى 7.78%، نتيجة للصدمات والتغيرات الهيكلية.

وفيما يخص البطالة تبين نتائج اختبار (Gregory and Hansen) أن التكامل المشترك ينشأ على افتراض حدوث تغيرات في كل من المستوى والاتجاه (تغير النظام (نموذج 4))، مع الصدمة (التغير) الهيكلي الذي حدث في 2004، يمكن تفسير معاملات النموذج كما يلي: تتغير البطالة بنحو -0,07% وحوالي 0,68% وحوالي -0,43% وحوالي -0,41% عندما يزداد التضخم، عدد السكان، عرض النقود وأسعار النفط بنسبة 1% على التوالي على المدى الطويل في النموذج. ولكن بعد التغير الهيكلي الذي وافق سنة 2004، تزداد استجابة البطالة للتغير في أسعار النفط بشكل كبير جدا من (-0,41) إلى (0,51)، وهو تغير هيكلي كبير جدا نتيجة للصدمات والتغيرات الهيكلية.

وبالنسبة لميزان المدفوعات (التوازن الخارجي) تبين نتائج اختبار (Gregory and Hansen) أن التكامل المشترك ينشأ على افتراض حدوث تغيرات في النظام (النموذج 4)، مع التغير الهيكلي الذي حدث في سنة 1998. تم تقدير معادلة التكامل المشترك لـ Gregory and Hansen السابقة بطريقة OLS. يتغير رصيد ميزان المدفوعات بنحو 1,35%، -1,81%، -0,15% و2,25% عندما تزداد أسعار النفط، الواردات، التضخم والانفتاح التجاري بنسبة 1% على التوالي على المدى الطويل في النموذج. ولكن بعد التغير الهيكلي الذي وافق سنة 1998، تزداد استجابة رصيد ميزان المدفوعات للتغير في أسعار النفط بشكل مضاعف تقريبا من (1.35) إلى (2.36)، وبالنسبة للانفتاح التجاري من 2.25% إلى -8.38%، وهو تغير هيكلي كبير جدا نتيجة للصدمات والتغيرات الهيكلية.

وجميع النماذج السابقة لمؤشرات التوازن الاقتصادي قد تجاوزت كافة المشاكل القياسية، وبالتالي فإن النتائج المقدمة لدوال مؤشرات التوازن الاقتصادي هي مصممة بشكل جيد.



الخاتمة

## خاتمة عامة:

اهتمت النظريات الاقتصادية بتحليل التوازن الاقتصادي، وأصبح تحقيقه أداة رئيسية لتحليل السياسات الكلية، من الصعب أن يتواجد اقتصاد ما تلقائياً في وضع التوازن لمدة طويلة، فسرعان ما يتعرض الاقتصاد الوطني للصدمات سواء الخارجية الناتجة عن موقف ميزان المدفوعات، أو الداخلية الناتجة عن ظروف الطلب الكلي. ومن هنا تبرز أهمية استخدام السياسة الاقتصادية للإسراع بعملية التكيف وتوجيهها نحو الهدف المنشود، حيث تسعى الدول التي تعاني من هذه الاختلالات والصدمات إلى إعادة النظر في السياسات الاقتصادية المنفذة من أجل زيادة مستويات قدرتها على مواجهة الصدمات والمحافظة على ضمان استقرار التوازن الاقتصادي، وبالرغم من اختلاف النظم والسياسات الاقتصادية من دولة إلى أخرى، إلا أنها تتفق جميعاً في مجموعة من الأهداف الاقتصادية العامة تمثل التوازن الاقتصادي (نمو اقتصادي، تضخم، بطالة وميزان المدفوعات).

هدفت هذه الدراسة في مجملها إلى اختبار مدى أثر الصدمات الهيكلية على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020) من خلال مؤشرات هامة جداً والتي تعبر عن الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام طرق إحصائية حديثة في السلاسل الزمنية، حيث تم إجراء ثلاث خطوات للكشف عن الصدمات والتغيرات الهيكلية في مؤشرات التوازن الاقتصادي، أولاً طبقنا اختبارات جذر الوحدة في ظل الصدمات الهيكلية على مؤشرات التوازن الاقتصادي. ثانياً استخدمنا نهج Gregory-Hansen للتكامل المشترك للكشف الداخلي عن زمن الصدمات الهيكلية. وأخيراً قدرنا معادلات التوازن الاقتصادي قبل وبعد الصدمات والتغيرات الهيكلية (تغيرات النظام).

من خلال ما سبق تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، ومن خلال هذه الأخيرة تم إثبات صحة أو نفي فرضيات الدراسة، كما أشرنا إلى جملة من الاقتراحات، وفي الأخير إبراز الأفق المكمل لموضوع الدراسة.

## أولاً: نتائج الدراسة

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا عدة تقلبات وتغيرات هيكلية مست جوانب الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، المالية، الصحية،،،. وكل ماله علاقة بالتأثير في الاقتصاد الوطني نحو تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية والتي تعبر في مجملها عن التوازن الاقتصادي، وبحكم خصوصية الاقتصاد الجزائري وتبعيته للمحروقات، الأمر الذي أدى بالحكومة الجزائرية إلى مباشرة مجموعة من الإصلاحات والتي أنجر عنها انعكاسات على مؤشرات التوازن الاقتصادي، تم الخروج بمجموعة من النتائج:

✓ لقد كان الانهيار الكبير في سعر النفط في السوق الدولي للبترول خلال سنة 1986 له تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري وكشف عن ضعف المنظومة الاقتصادية في الجزائر في تلك الفترة، وقد أظهرت هذه الأزمة العديد من الاختلالات الداخلية والخارجية، مما اضطر الجزائر منذ سنة 1989 إلى تطبيق العديد من الإصلاحات المدعومة من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما يعرف ببرامج التثبيت (الاستقرار) الاقتصادي والتعديل الهيكلي الهادفة إلى القضاء على الاختلالات ودفع عجلة النمو؛

✓ فشلت السياسات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، من تصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية خاصة على المدى الطويل، حيث كان الأداء الاقتصادي متذبذب طوال فترة الدراسة نتيجة للزمات والصدمات الاقتصادية، الاجتماعية، المالية والصحية، وبالرغم من ضخامة البرامج الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية التي مست الجوانب المختلفة للاقتصاد الوطني لم تستطع السياسات السابقة من تحقيق التوازن الاقتصادي على المدى الطويل، وتم التوصل إلى أن المشكلة تتمثل في العرض وليس في الطلب، على الرغم من البرامج التنموية المسطرة؛

✓ منذ سنة 2001 شرعت الجزائر في تطبيق برامج تنموية متتالية لم يسبق لها مثيل في تاريخها المعاصر خاصة من حيث المبالغ الضخمة المخصصة لها، تهدف في مجملها إلى استرجاع توازنها الاقتصادية الداخلية والخارجية، وزيادة معدلات النمو وتحسين مستوى معيشة السكان؛

✓ حقق التوازن الاقتصادي أداء جيد خلال الفترة (2000-2010)، فمع اقتران أسعار النفط المرتفعة نسبياً بالسياسات الإصلاحية الكلية، والسياسة المالية التوسعية المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي تمكنت الجزائر من تحقيق نمو قوي وتضخم محدود وتخفيض في معدلات البطالة بالإضافة إلى توازن نسبي في ميزان المدفوعات؛

- ✓ للصدمة النفطية وقع حاد على الاقتصاد الجزائري بسبب أن الجزائر بلد ريعي يعتمد على النفط في تسيير اقتصاده، ولقد تجلت آثار الصدمة النفطية لسنة 2014 على مختلف التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري، خصوصا صندوق ضبط الموارد وكذا احتياطي الصرف؛
- ✓ تعرضت الجزائر والعالم سنة 2020 إلى صدمة مزدوجة وهي صدمة "كوفيد-19" والانخفاض الحاد في أسعار النفط. واستجابت سياسة الحكومة كباقي دول العالم، من خلال تدابير الاحتواء وفرض الحجر الصحي، لم تظهر الدراسة القياسية أثر صدمة كوفيد-19 على مؤشرات التوازن الاقتصادي، ولعل ذلك يرجع إلى فترة الدراسة التي انتهت في 2020، ولو أخذنا سنة أو سنتين بعد 2020 لربما كان ذلك أوضح لصدمة كوفيد-19؛
- ✓ تم عرض وتحليل التوازن الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1980-2020) من خلال الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة وميزان المدفوعات)، وتم التوصل إلى أن التوازن الاقتصادي في الجزائر يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في الواقع حقيقة انعدام التوازن الهيكلي بصورة عامة، أي أن الخلل يعتبر هيكلي في الأساس لسببين، الأول ما يتعلق بالصدمة خاصة الخارجية منها والمتعلقة باختيار أسعار النفط، والسبب الثاني السياسات الاقتصادية التي اتخذتها الدولة الأمر الذي أدى إلى عجز في التوازن بشقيه الداخلي (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة) والخارجي (عجز ميزان المدفوعات)، يمكن القول من خلال دراستنا لمؤشرات التوازن الاقتصادي، وذلك بأن الاقتصاد الجزائري يبقى بعيد عن تحقيق الشروط اللازمة للتوازن الاقتصادي؛
- ✓ أشارت نتائج التحليل القياسي إلى وجود تغيرات هيكلية مهمة في مؤشرات التوازن الاقتصادي، بالنسبة للنمو الاقتصادي كان تاريخ الانقطاع سنة 2008، التضخم والبطالة سنة 2002، ميزان المدفوعات سنة 2006. إن معرفة تاريخ هذه الانقطاعات (الصدمة) أمر مهم لتقييم أي برنامج يهدف إلى إحداث تغيرات هيكلية، بالإضافة إلى التغير الهيكلي في مسارات هذه المؤشرات، بالنسبة للنمو الاقتصادي قد يكون هذا مرتبطا بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أما في بداية الألفية فالتغيرات الهيكلية كانت إيجابية نتيجة لتحسن أسعار النفط التي حدثت في تلك الفترة؛
- ✓ تشير النتائج القياسية أيضا أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في حالة إهمال الانقطاعات الهيكلية باستخدام اختبار (Johansen)، ولكن باستخدام اختبار Gregory-Hansen الذي يأخذ بعين الاعتبار الصدمات الهيكلية، أشارت النتائج إلى وجود علاقة قوية طويلة الأجل بين مؤشرات التوازن الاقتصادي

الجزائري ومحدداتها. تظهر الدراسة أن هناك انقطاعات هيكلية تتزامن مع صدمات اقتصادية اجتماعية وسياسية محددة. لا تدعم النتيجة العلاقة قصيرة الأجل بين مؤشرات التوازن الاقتصادي ومحدداتها؛

✓ على صعيد النمو الاقتصادي تبين نتائج اختبار (Gregory and Hansen) أن التكامل المشترك ينشأ على افتراض حدوث تغير هيكلية سنة 2011. حيث تزداد استجابة النمو الاقتصادي للتغير في الإنفاق الحكومي بشكل كبير جدا من (0.74%) إلى (13.85%)، وهو تغير هيكلية كبير جدا، وبالنسبة للانفتاح التجاري من 2.10% إلى 7.78%، نتيجة للصدمات والتغيرات الهيكلية. ولكن لا يمكن إهمال أثر كل من التضخم على النمو الاقتصادي على المدى الطويل قبل التغير الهيكلية. ومع ذلك حتى لو سمحنا للانقطاعات الهيكلية في العلاقة التكاملية، فإن دالة النمو الاقتصادي لا تزال إلى حد كبير مستقرة. وفيما يتعلق بالسياسات، فإن الإصلاحات الهيكلية التي تبادر بها الحكومة والرامية إلى ضمان النمو محدودة القيمة، لأن تأثير هذه الإصلاحات على مسار النمو الطويل الأجل ستقابله صدمات أخرى للاقتصاد؛

✓ بالنسبة للتضخم توضح نتائج اختبار (Gregory and Hansen) أن التكامل المشترك ينشأ على افتراض حدوث تغير هيكلية في سنة 2000. ولكن بعد هذا التغير الهيكلية، تزداد استجابة التضخم للتغير في الواردات بشكل كبير جدا من (-3,17%) إلى (7,96%)، وهو تغير هيكلية كبير جدا، وبالنسبة للأجور من 0,79% إلى 7.78%، نتيجة للصدمات والتغيرات الهيكلية. كما لا يمكن إهمال أثر كل من سعر الصرف والإنفاق الحكومي على التضخم في المدى الطويل قبل التغير الهيكلية. بالنسبة لدالة التضخم فإن استنتاجنا الرئيسي هو أن مؤشر الواردات والأجور يساهمان بشكل أكبر في تفسير التضخم من باقي المحددات في ظل الصدمات والتغيرات الهيكلية، مما يؤكد حقيقة أن انخفاض إنتاج الجزائر وعدم استبدال المنتجات المحلية يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية ويعرضها لمستويات تضخم مستمرة وعالية من خلال الواردات، ولقد ظلت معدلات التضخم مرتفعة في الجزائر، مدفوعة بارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الطازجة. ولجأت السلطات إلى سياسات سعر الصرف والنقد لتخفيف نسق التضخم وكذلك إلى رفع النفقات العامة لدعم القدرة الشرائية للأسر؛

✓ فيما يخص البطالة تبين نتائج اختبار (Gregory and Hansen) أن التكامل المشترك ينشأ على افتراض حدوث تغير (الصدمة) الهيكلية في سنة 2004، تزداد استجابة البطالة للتغير في أسعار النفط بشكل كبير جدا من (-0.41%) إلى (0.51%)، وهو تغير هيكلية كبير جدا نتيجة للصدمات والتغيرات الهيكلية. وقبل التغير الهيكلية لا يمكن إهمال أثر كل من التضخم، عدد السكان والنقود على البطالة في المدى الطويل، يبدو أن الصدمات النفطية تؤثر إيجابا على معدلات البطالة في الأجل الطويل في ظل الصدمات والتغير الهيكلية، ويرجع

ذلك إلى أن حصول صدمة نفطية (زيادة أسعار النفط) ستؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية وبالتالي زيادة النفقات الحكومية على المشاريع المولدة لفرص العمل بشكل مؤقت، وتنتهي أزمة البطالة بانتهاء إيرادات الصدمة ويلى ذلك ارتفاع كبير في معدلات البطالة وبشكل مستمر نظرا لدخول أعداد كبيرة لسوق العمل بشكل سنوي والناجمة عن ارتفاع معدل النمو السكاني في الجزائر؛

- ✓ بالنسبة لميزان المدفوعات (التوازن الخارجي) تبين نتائج اختبار (Gregory and Hansen) أن التكامل المشترك ينشأ على افتراض حدوث تغير هيكلية في سنة 1998، حيث تزداد استجابة رصيد ميزان المدفوعات للتغير في أسعار النفط بشكل مضاعف تقريبا من (1.35%) إلى (2.36%)، وبالنسبة للانفتاح التجاري من 2.25% إلى -8.38%، وهو تغير هيكلية كبير جدا نتيجة للصدمات والتغيرات الهيكلية. كما لا يمكن إهمال أثر كل من الواردات والتضخم قبل التغير الهيكلية على المدى الطويل، يبدو أن التقلبات في أسعار النفط تنعكس بالكامل على رصيد ميزان المدفوعات في الأجل الطويل، لذلك لا بد من الاستفادة من تحسن أسعار النفط خاصة في ظل الصدمات الطاقوية وتحويل الفوائض المالية في دعم الإنتاج الوطني وتقليص فاتورة الاستيراد. وأيضا التغيرات الحاصلة في الانفتاح الاقتصادي ويرجع ذلك إلى الزيادة السريعة في الواردات عن الصادرات الأمر الذي أدى إلى تدهور ميزان المدفوعات، فاستنتاجنا الرئيسي هو أن كل من مؤشر أسعار النفط والانفتاح الاقتصادي يساهمان بشكل أكبر في تفسير تغيرات رصيد ميزان المدفوعات من باقي المحددات في ظل الصدمات والتغيرات الهيكلية، حيث أن الارتفاع في أسعار النفط في بداية الألفية استطاعت الجزائر من خلاله تسديد جزء كبير من المديونية الخارجية، لكن سرعان ما انخفضت أسعار النفط ما عجل بتآكل احتياطات النقد الأجنبية والعودة للاستدانة الخارجية لتحقيق التوازن الداخلي أمام حجم الطلب المحلي المتزايد؛
- ✓ أظهرت الاختبارات التشخيصية لنماذج معادلات مؤشرات التوازن الاقتصادية سلامة النماذج من مشاكل القياسية، لذلك يمكن الاعتماد عليها في التحليل.

### ثانيا: اختبار الفرضيات

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا تم إثبات صحة الفرضيات التي تم وضعها كإجابات أولية على تساؤلات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

- ✓ الفرضية الأولى صحيحة: التوازن الاقتصادي في الجزائر يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في الواقع حقيقة انعدام التوازن الهيكلية بصورة عامة، أي أن الخلل يعتبر هيكلية في الأساس لسببين، الأول ما يتعلق



بالصددمات الهيكلية خاصة الخارجية منها والمتعلقة بانخفاض أسعار النفط، والسبب الثاني السياسات الاقتصادية التي اتخذتها الدولة الأمر الذي أدى إلى عجز في التوازن بشقيه الداخلي (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة) والخارجي (عجز ميزان المدفوعات)؛

- ✓ **الفرضية الثانية صحيحة:** فشلت السياسات الاقتصادية (البرامج التنموية) في الجزائر على استرجاع التوازنات الاقتصادية على المدى الطويل بسبب عمق الاختلالات الهيكلية؛
- ✓ **الفرضية الثالثة صحيحة:** أثبتت النتائج القياسية أن الصدمات النفطية تؤثر على التوازن الاقتصادي أكثر من باقي الصدمات، وذلك لأن طبيعة الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي؛
- ✓ **الفرضية الرابعة صحيحة:** حيث تبين من خلال اختبار جذر الوحدة في ظل وجود انقطاع هيكلية (صدمة هيكلية) أن جميع مؤشرات التوازن الاقتصادي تخضع لانقطاع هيكلية واحد على الأقل؛
- ✓ **الفرضية الخامسة صحيحة:** توجد علاقة طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين مؤشرات التوازن الاقتصادي ومحدداته في الجزائر وذلك في ظل الصدمات الهيكلية خلال الفترة (1980-2020)، حيث أثبتت النتائج القياسية وجود ذلك حسب اختبار (GH).

### ثالثا: الاقتراحات

من خلال النتائج المتوصل إليها لهذه الدراسة يمكن ذكر الاقتراحات التالية:

- ✓ يمكن اعتبار نتائج الدراسة أداة مهمة من خلال الاعتماد عليها في صياغة اقتراحات لمساعدة أصحاب القرار في الجزائر عند رسم السياسات الاقتصادية الكلية وإعداد البرامج والإصلاحات الهيكلية في ظل الصدمات والتغيرات الهيكلية؛
- ✓ ينبغي أن تركز الجهود على التعجيل بعملية تنويع الاقتصاد الوطني، ليس فقط من خلال تقليص الارتباط بأسعار النفط، ولكن أيضا من خلال إدخال المنافسة بين القطاعات وجذب الاستثمارات، وتحسين بيئة الأعمال التجارية، وتعزيز وسائل الاندماج في الاقتصاد العالمي. ومما لا شك فيه أن هذا من شأنه أن يقلل من الضغوط التضخمية الطويلة الأجل الناجمة عن الاعتماد على الواردات؛
- ✓ فيما يتعلق بالسياسات فإن الإصلاحات الهيكلية على مسار النمو على المدى الطويل ستقابلة صدمات أخرى للاقتصاد. وإلى جانب ذلك ينبغي لوضعي السياسات لأغراض أخرى لتحقيق النمو الاقتصادي مستقر، أن

يضعوا استراتيجيات تحرير التجارة على النحو المناسب، وتوجيه الإنفاق الحكومي إلى القطاع الإنتاجي للاقتصاد لتحقيق الاستقرار في النمو الاقتصادي ومن ثم التوازن الاقتصادي؛

✓ بالنسبة للتضخم يسلط هذا التحليل الضوء على عدة نقاط تتعلق بوضع السياسات التي من شأنها المساهمة في استقرار الأسعار (التضخم) في الجزائر، ينبغي تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية للحد من الجمود الاسمي للأجور من خلال تنفيذ الإصلاحات التي تدعم مرونة سوق العمل. ومن المهم أيضا تحسين أداء أسواق السلع والخدمات وتعزيز المنافسة؛

✓ محاولة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة خاصة ذات الاقتصاديات النفطية مثل ماليزيا، المكسيك، النرويج، اندونيسيا والإمارات العربية المتحدة، التي شهدت تغيرا كبيرا في هيكلها الاقتصادي، حيث أن الصادرات غير النفطية أصبحت أكبر من الصادرات النفطية؛

✓ ضرورة استخدام نماذج قياسية أخرى تأخذ بعين الاعتبار الصدمات والتغيرات الهيكلية في تفسير عدم الاستقرار في التوازن الاقتصادي.

#### رابعا: آفاق البحث

مما لا شك فيه أن كل موضوع يحتاج إلى دراسات وبحوث أخرى لتغطية جوانب القصور فيه، وإثراته أكثر من خلال إشكاليات أخرى، كما يفتح هذا البحث عدة آفاق بحثية ذات صلة بموضوع الأطروحة من بينها:

✓ التنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في ظل الصدمات والتغيرات الهيكلية؛  
✓ إعادة الدراسة من منظور نماذج قياسية أخرى تسمح بطرق مختلفة من تغير في المعلمات مثل:

- نماذج المعلمات المتغيرة زمنيا **Time-varying parameter** تفترض أن المعلمات تتغير تدريجيا بمرور الزمن؛

- نماذج العتبة **threshold** تفترض أن معلمات النموذج تتغير بناء على قيمة متغير عتبة محدد؛

- نماذج **Markov-switching** تقدم حلا مختلفا يفترض أن سلسلة ماركوف العشوائية الأساسية هي التي تقود التغير الهيكلية (تغييرات النظام).

يجب أن تقود الاختبارات النظرية والإحصائية قرار أي من هذه النماذج سوف تستخدم.



# قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1. إيمان عطية ناصف وهشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الفتح للتجديد الفني، الإسكندرية، 2008.
2. بريش السعيد، الاقتصاد الكلي: نظريات-نماذج-تمارين محلولة، ط1، دار العلوم، عنابة(الجزائر)، 2007.
3. بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
4. بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2006.
5. بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
6. خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، ط9، 2008.
7. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصري-النقود-البنوك التجارية-البنوك الإسلامية-السياسة النقدية-الأسواق المالية-الأزمة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
8. رحيم حسين، الاقتصاد المصري (مفاهيم، تحاليل، تقنيات)، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، ط1، 2008.
9. سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومه، الجزائر، 2013.
10. صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، الكويت، 1988.
11. طاهر حيدر حردان، مبادئ الاقتصاد، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.
12. عابد فضيلة ورسلان خضور، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2008/2007، سوريا.
13. عبد الفتاح عبد السلام أبو حبيب، التحليل الاقتصادي الكلي النظرية والسياسات الاقتصادية، منشورات جامعة الجبل الغربي الجماهيرية العربية الليبية العظمى.
14. عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
15. عبد الله محمود الحوامدة، النظرية الاقتصادية والاقتصاد الإداري، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
16. عبد المجيد قادي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005.

17. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، ط1، القاهرة، 2003.
18. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية-تحليل جزئي وكلي-مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1998.
19. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2013.
20. عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
21. علي عبد الوهاب نجا وعفاف عبد العزيز عايد، الاقتصاد الجزئي: توازن السوق-تحليل سلوك المستهلك-نظرية الإنتاج-نظرية التكاليف-الاحتكار-المنافسة الاحتكارية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.
22. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
23. مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1999.
24. محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5. بدون سنة.
25. محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة والممارسة، الأمين للنشر والتوزيع، ط1، صنعاء، 2012.
26. محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط4، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2010.
27. محمد بلقاسم حسن بهلول، إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، ط3، 1999.
28. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثاني، 1999.
29. محمد عبد الحميد شهاب، التحليل الاقتصادي الكلي، طبعة 1440-1441.
30. محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ط1، 2003.
31. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 1999.
32. مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007.
33. هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

34. هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2009.
35. يوجين أ. ديوليو، ترجمة محمد رضا العدل وحمدي رضوان عبد العزيز، ملخصات شوم نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة(مصر)، 1984.
- ب- الرسائل والأطروحات:**
1. بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر(1990-2016)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2019/2018.
  2. بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس، 2018/2017.
  3. بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية-الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2011.
  4. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
  5. دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية(دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.
  6. زناقى سيدي احمد، السياسة النقدية لتحقيق استقرار اقتصادي حالة الجزائر 2003-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015.
  7. سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة-دراسة قياسية تحليلية-حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2010/2009.
  8. طالب سومية شهيناز، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة -دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي ليايس-سيدي بلعباس، 2017/2016.
  9. محمد يحي يحي الرفيق، الاتجاهات النقدية والعوامل المؤثرة في سرعة التداول النقدي في الجمهورية اليمنية "دراسة تحليلية قياسية" دراسة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2006.
  10. ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين(1990-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، 2017/2016.

## ج-المقالات المنشورة:

1. أسماء مخاليف، محاولة قياسية لدراسة محددات التضخم في الجزائر باستخدام نماذج شعاع الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1980-2015)، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد 07، مارس 2019.
2. أمال علي إبراهيم، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في مصر باستخدام مربع كاليدور السحري، المجلد 20، العدد 03، مجلة البحوث المالية والتجارية، 2019.
3. بحيح عبد القادر، تحديات الاقتصاد الجزائري أمام صدمات تقلبات أسعار النفط بين أزمة 1986-2015، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي ميلة، العدد 01، المجلد 02، 2018.
4. بروكي عبد الرحمان وعبد الرحمان عبد القادر، الأزمات النفطية وآليات إدارتها في الجزائر "دراسة مقارنة للأزمة النفطية 1986 والأزمة النفطية 2015"، مداخلة ضمن المنتدى الدولي حول إدارة الأزمات في الوطن العربي - الواقع والتحديات - يومي 10، 09 ديسمبر 2015، جامعة أحمد دراية ادرار.
5. بريشي عبد الكريم، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ما بين 1990-2014، العدد 03، مجلة التكامل الاقتصادي، 2015.
6. بسدات كريمة، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، العدد 02، المجلد 03، 2016.
7. بلعباس رابع وزغبة طلال، أثر انخيار أسعار النفط على البطالة في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك، معارف مجلة علمية دولية محكمة، العدد 23، السنة الثانية عشر، ديسمبر 2017.
8. بلغربي فاطيمة ومداحي محمد، أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2020)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022.
9. بن العايب عبد العزيز وكبير مولود، أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2019)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2021.
10. بن ناصر عيسى، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة لحاج لخضر باتنة، المجلد 03، العدد 07، 2002.
11. بوخرص عبد الحفيظ وزواق الحواس، دراسة تحليلية لتجربة الإصلاح الاقتصادي في تركيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 05، 2018.
12. بوعافية سمير ورحالي بلقاسم، دراسة تحليلية تنبؤية لمستويات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 1، 2018.
13. جليط الطاهر، النمذجة وتحليل القياس الاقتصادي لمحددات البطالة في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 26، السنة التاسعة، 2017.

14. جليط الطاهر، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة (1980-2014)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، ديسمبر 2016.
15. جواهر صليحة وششوي حسنى، محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2018) دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2021.
16. حدادي عبد الغني وبن عبد الفتاح دحمان، آثار صدمة انهيار أسعار النفط الأخيرة 2014-2017 على الاقتصاد الجزائري وآليات مواجهتها، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 1، 2017.
17. حسن علي عثمان فطر وسفيان أبو البشر آدم سعد، استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) لقياس محددات النمو الاقتصادي في السودان -دراسة قياسية إحصائية للمدة (1990-2020)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية-المجلد 06-العدد 19، يوليو 2022.
18. حليمي جلال، الأبعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصري تداعياتها وأساليب مواجهتها رؤية مستقبلية، عين شمس، مصر، 2008.
19. حيدوشي عاشور، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة الممتدة 1990-2014)، معرف مجلة علمية محكمة، العدد 19، ديسمبر 2015.
20. خالد عبد القادر، ماهي السياسات الهيكلية؟، عودة إلى الأسس، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2013.
21. دحو سهيلة، الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 6، العدد 1، 2009.
22. دراوسي مسعود، مفهوم التوازن والاستقرار في الفكر الاقتصادي، مع إشارة خاصة للتوازن الاقتصادي العام في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، الجزائر.
23. رانيا الشيخ عطا طه، التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية العدد 18، صندوق النقد العربي، 2021.
24. رحمانى العربي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة المعارف، السنة العاشرة، العدد 18، جامعة البويرة، جوان 2015.
25. رحموني سيد أحمد، تطور حالة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1988-2007)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تامنغست، عدد 01، جانفي 2012.
26. رحيمي عيسى وآخرون، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وأثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، عدد 00، جامعة الطارف، 2018.
27. زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06، جوان، 2017.



28. سعيدي وصاف، محددات رصيد الحساب الجاري للجزائر خلال الفترة(1995-2014)، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد الثامن، 2019.
29. سفيان بوقطاية وآخرون، أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري-التداعيات والحلول، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، جوان2018.
30. سليم مجلخ، محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد13، العدد2، ديسمبر2016.
31. سميرة العابد وزهية عبا، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث، ع11، الجزائر، 2012.
32. شليحي الطاهر وبن موفق زروق، توجهات السياسة المالية في الجزائر على ضوء المخططات التنموية خلال الفترة(2010-2014)، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد5، العدد2، ديسمبر2019.
33. طوال هبة وآخرون، سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة البناء الاقتصادي، المجلد02، العدد02، ديسمبر2019.
34. عبد الرحمان تومي، الجزائر بين محاولتين من أجل التنمية: شروط النجاح وأسباب الإخفاق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد25، العدد113، جامعة بغداد، 2019.
35. عبد الصمد سعودي وبن العارية أحمد، برامج الاستثمارات العمومية كآلية للتنوع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2001-2019)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أدرار، المجلد1، العدد4، 2017.
36. عبد الغفور ميزان وأحمد سلامي، فعالية السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل العولمة المالية-دراسة تحليلية باستعمال منهج البرمجة المالية للفترة(2000-2022)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد03/2017.
37. عبد الله قوري يحي، محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية(SVAR)(1970-2012)، مجلة الباحث، العدد14، 2014.
38. عرقوب نبيلة، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو في الجزائر-دراسة قياسية للفترة(1980-2010)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد28، المجلد2، 2013.
39. عرقوب نبيلة، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري، واليات إنجاحها، دراسات اقتصادية، المجلد5، العدد1، جامعة زيان عاشور(الجلفة)، 2011.
40. عكاش مسيفة وزبيري رابح، انهيار أسعار النفط وتأثيرها على صندوق الثروة السيادي الجزائري والسعودي خلال الفترة(2014-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد19، العدد01، ديسمبر2009.

41. عنتر وكال، أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية للفترة (1990-2020)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 02، 2022.
42. فتيحة بن عليّة وصالح تومي، تحليل وتقييم السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، 2020.
43. فريد بن طالي، السياسة النقدية كأداة للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 03، جوان 2008.
44. فضيلة ملوآح ومكيدي علي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018)، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 17، جوان 2020.
45. كمار محمد ودادن عبد الغني، تحليل تطور النفقات العامة للدولة، مجلة الباحث العدد 01، 2002.
46. لحمش مهدي ومداني جميلة، انهيار أسعار النفط لعام 2014 وتداعياته على التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) - حالة الجزائر 2014-2018، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 01، 2020.
47. لهشمي عبد الكامل وحطاب موراد، أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2019)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2021.
48. محمد صالح سلمان، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة (1980-2005) دراسة قياسية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد. على الرابط التالي: تاريخ الاطلاع: 2022/03/27  
<https://www.iasj.net/iasj/download/15381b1d5f2906e5>
49. محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور - دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010/2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، 2016.
50. محمد كريم قروف، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1999-2011، مجلة الأكاديمية العربية، 2014.
51. ميهوب مسعود، محددات ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (1990-2020) دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 09، العدد 02، ديسمبر 2022.
52. ناجي بن حسين وآخرون، البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية، المجلد 01، العدد 01، مجلة الاقتصاد والمجتمع، 2002.

53. نادية العقون وأسماء محاليف، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية(1986-2017)، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد05، العدد01، 2019.
54. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة(2000-2010)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد12، 2012.
55. نسيمة بن يحيى، طبيعة الصدمات الاقتصادية(صددمات الطلب، صدمات العرض) وسبل علاجها، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد05، جانفي2015.
56. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة(2001-2019)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير2020.
57. هشام لينة ومحمد الهادي ضيف الله، شكل التوازن الاقتصادي في ظل سياسي الانكماش المالي والنقدي دراسة حالة الجزائر 1990-2016، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد04، 2019.

#### د.المنشورات والتقارير:

1. بنك الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر الدكتور محمد لكصاسي أمام المجلس الشعبي الوطني، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر فيما يخص الأزمة المالية الدولية، على الرابط التالي: تاريخ الاطلاع: 2022/06/06.
2. المادة رقم06 من القانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية.
- [https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/intervention\\_apn\\_ar.pdf](https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/intervention_apn_ar.pdf)
3. صندوق النقد الدولي، سياسات الاستجابة لازمة كوفيد-19 على الرابط التالي(2022/06/22):
- <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19>.
4. بوابة الوزارة الأولى على الرابط التالي تاريخ الاطلاع: 2022/06/26:
- <http://www.cg.gov.dz/ar/gouvernement/dossiers-de-l-heure/pre-2020-2024-ar.html>
5. تقرير بنك الدولي حول الجزائر على الرابط التالي : تاريخ الاطلاع: 2022/03/27.
- <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview#1>
6. بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي(2010-2014)، يوم 24 ماي2010، على الرابط التالي: تاريخ الاطلاع: 2022/06/28.
7. مرسوم رقم80-242 المؤرخ في 04 أكتوبر سنة1980 يتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات، الجريدة الرسمية، العدد41، 07 أكتوبر1980.

<http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf>

8. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009.
9. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011.
10. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014.
11. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.
12. مرسوم تنفيذي رقم 205-15 المؤرخ في 11 شوال عام 1436 الموافق 27 يوليو 2015، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 الذي عنوانه سندات عمومية المسجلة تسيير عمليات الاستثمار بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، الجريدة الرسمية، العدد 41 الصادرة بتاريخ 13 شوال 1436 الموافق 29 يوليو 2015.

#### هـ. المواقع الكترونية:

1. الموسوعة العربية على الموقع الالكتروني: تاريخ الاطلاع: 2021/12/30:

<http://arab-ency.com.sy/ency/overview/644>

#### ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

#### A. Ouvrages :

1. Josette peyrard, gestion financière internationale, 5ème édition, vuibert, paris, 1999.
2. MADDALA, G. S.; KIM, I, Unit roots, cointegration, and structural change. Cambridge: Cambridge University Press, (1988).
3. P. Krylov, The Balance Method of Planning, Problems in Economics, v11, 1968.
4. Perron, P. "Dealing with Structural Breaks", Mimeo forthcoming in the Vol. 1 Handbook of Econometrics: Econometric Theory, 2005.
5. Xavier Greffe, comprendre la politique économique, Economica, paris, 1995.

#### B. les Article :

1. Banerjee, A., Lumsdaine, R. L., and Stock, J.H., "Recursive and Sequential Tests of the Unit Root and Trend-Break Hypothesis: Theory and International Evidence", Journal of Business and Economic Statistics, 10, 1992.
2. Charles, Amélie, and Olivier Darné. "Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: A Reappraisal." Journal of macroeconomics 34.1 (2012): 167-180.
3. Christiano, L.J "Searching for a Break in GNP", Journal of Business and Economic Statistics, 10, 1992, pp. 237-249.
4. Clemente, J., Montañés, A., and Reyes, M, "Testing for a unit root in variables with a double change in the mean", Economics Letters, Vol. 59, 1998, pp.175-182.

5. Dickey, D.A and Fuller, W. A, “Distributions of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root”, Journal of American Statistical Association, 74(366), 1979, pp.427-481.
6. Dickey, D.A and Fuller, W.A., “Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root”, Econometrica, 49(4), 1981, pp.1057-1072.
7. Granger C, Newbold P., Spurious regressions in econometrics [J]. Journal of Econometrics, (2), 1974, 111-120.
8. Gregory, A. W. and Hansen, B. E, "Residual-Based Tests for Cointegration in Models with Regime Shifts", Journal of Econometrics, Vol. 70, 1996, P102-103.
9. Gregory, A. W. and Hansen, B. E. Tests for Cointegration in Models with Regime and Trend Shifts, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, vol.58, no3, 1996.
10. Hatemi-j, A. Tests for cointegration with two unknown regime shifts with an application to financial market integration. Empir. Econ, 35, 2008, 497–499.
11. Lee, J. and Strazicich, M.C. “Minimum LM Unit Root Test with Two Structural Breaks”, Review of Economics and Statistics, 63, 2003, pp. 1082-1089.
12. Lumsdaine, R. L and. Papell, D. H. “Multiple Trend Breaks and the Unit Root Hypothesis”, Review of Economics and Statistics, 79 (2), 1997, pp. 212-218.
13. Maki, Daiki, Tests for cointegration allowing for an unknown number of breaks, Economic Modelling, Elsevier, vol. 29(5), 2012.
14. Mehyaoui Ouafâa, Analyse Empirique Des Déterminants De L’inflation En Algérie, Revue algérienne d'économie et gestion , Volume 12, Numéro 1, 2019.
15. Ohara, H.I, “A unit root test with multiple trend breaks: A theory and application to US and Japanese macroeconomic time series”, The Japanese Economic Review, Vol. 50, 1999, pp. 266-290.
16. Osoro Kennedy, DETERMINANTS OF BALANCE OF PAYMENTS IN KENYA, European Scientific Journal, vol.9, No.16, 2013.
17. Perron, P “The great crash, the oil price shock, and the unit root hypothesis”, Econometrica, 57, 1989, pp.1361-1401.
18. Perron, P, “Further Evidence on Breaking Trend Functions in Macroeconomic Variables, Journal of Econometrics, 80(2), 1997.
19. Perron, P. and Vogelsang, T. J, “Nonstationarity and Level Shifts with an Application to Purchasing Power Parity”, Journal of Business, 1992.
20. SI MOHAMMED, K. The Main Determinants of Inflation in Algeria: An ARDL Model. Les Cahiers Du Mecas, 12(1), 2016.
21. Xinchun Chen, Influence of Structural Break on the Power of ADF Unit Root Test, Journal of New Economics and Finance, Vol2, Issue1, 2022.
22. ZAID, H. “Comprendre l’inflation en Algérie”, International Conference on Business, Economics, Marketing & Management Research (BEMM’13) Volume Book: Economics & Strategic Management of Business Process


(ESMB), École Nationale Supérieure des Statistiques et d'Économie Appliquée, Alger, (2013).

23. Zivot, E. and Andrews, K. "Further Evidence On The Great Crash, The Oil Price Shock, and The Unit Root Hypothesis", Journal of Business and Economic Statistics, 10 (10), 1992.

**C. les rapports**

1- Piehal, A,M and all, Testing for structural breaks in the evaluation of programs, 1999, NBER Working Paper 7226.

2- Waheed Muhammad et all, Structural breaks and unit root: evidence from Pakistani macroeconomic time series, MPRA Paper No. 1797, posted 15 Feb UTC, 2007.



الملاحق

الملحق رقم (01): مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)

السنوات	RPIB	INF	CHO	RSB
1980	0.79	9.52	15.80	4.00
1981	3.00	14.65	15.40	3.71
1982	6.40	6.54	15.00	1.93
1983	5.40	5.97	14.30	2.14
1984	5.60	8.12	16.50	-1.76
1985	3.70	10.48	16.90	-3.16
1986	0.40	12.37	18.40	-10.32
1987	-0.70	7.44	20.10	-4.14
1988	-1.00	5.91	21.80	-7.10
1989	4.40	9.30	18.10	-9.87
1990	0.80	16.65	19.80	-1.49
1991	-1.20	25.89	20.30	5.52
1992	1.80	31.67	21.40	1.45
1993	-2.10	20.54	23.20	-1.36
1994	-0.90	29.05	24.40	-3.52
1995	3.80	29.78	28.10	-2.80
1996	4.10	18.68	28.00	5.82
1997	1.10	5.73	28.00	9.57
1998	5.10	4.95	28.00	0.06
1999	3.20	2.65	29.30	5.37
2000	3.80	0.34	29.50	21.28
2001	3.00	4.23	27.30	14.67
2002	5.60	1.42	25.70	9.87
2003	7.20	4.27	23.70	14.37
2004	4.30	3.96	17.70	14.41
2005	5.90	1.38	15.30	23.13
2006	1.70	2.31	12.50	26.89
2007	3.40	3.68	13.80	22.20
2008	2.40	4.86	11.30	19.26
2009	1.60	5.74	10.20	-0.58
2010	3.60	3.91	10.00	7.02
2011	2.90	4.52	10.00	10.10
2012	3.40	8.89	11.00	8.38
2013	2.80	3.25	9.80	2.81
2014	3.80	2.92	10.60	-1.44
2015	3.70	4.78	11.20	-13.35
2016	3.20	6.40	10.50	-14.18
2017	1.30	5.59	11.70	-10.06
2018	1.20	4.27	11.70	-6.32



2019	0.80	1.95	11.40	-6.44
2020	-5.50	2.42	12.83	-11.05

المصدر: معطيات البنك الدولي

الملحق رقم (02): مؤشرات التوازن الاقتصادي ومحدداتها بالصيغة اللوغاريتمية خلال فترة الدراسة (1980-2020)

السنوات	LRPIB	LINF	LCHO	LRSB	LG	LOPEN	LRM2	LIMP	LER	LWR	LPOP	LPOIL
1980	1.9155	2.2534	2.76	2.94444	8.682	4.411	8.245	7.753	1.345	3.176	16.75	3.5835
1981	2.1972	2.6844	2.7344	2.92906	8.775	4.451	8.266	7.904	1.463	2.717	16.78	3.5322
1982	2.5177	1.8779	2.7081	2.82909	8.785	4.434	8.48	7.887	1.524	2.826	16.81	3.4563
1983	2.4336	1.7867	2.6603	2.84141	8.837	4.442	8.599	7.947	1.567	2.728	16.84	3.4045
1984	2.451	2.0943	2.8034	2.58324	8.879	4.429	8.678	7.972	1.605	1.831	16.88	3.3358
1985	2.2721	2.3495	2.8273	2.47148	8.931	4.432	8.769	8.027	1.615	2.236	16.91	3.3142
1986	1.8563	2.5153	2.9124	1.5433	8.845	4.325	8.76	7.779	1.548	2.81	16.95	2.5649
1987	1.6677	2.0069	3.0007	2.38509	8.691	4.259	8.802	7.441	1.579	1.55	16.98	2.8736
1988	1.6094	1.7766	3.0819	2.06686	8.678	4.282	8.843	7.474	1.777	2.235	17	2.6532
1989	2.3418	2.23	2.8959	1.63511	8.739	4.339	8.745	7.629	2.029	2.371	17.03	2.8507
1990	1.9169	2.8124	2.9857	2.60343	8.689	4.324	8.589	7.526	2.193	2.905	17.05	3.1046
1991	1.5686	3.2539	3.0106	3.0214	8.614	4.277	8.347	7.329	2.916	3.735	17.08	2.9232
1992	2.0541	3.4554	3.0634	2.80033	8.62	4.3	8.421	7.374	3.084	3.514	17.1	2.9967
1993	1.361	3.0224	3.1442	2.61301	8.582	4.289	8.364	7.305	3.151	3.039	17.12	2.8792
1994	1.6292	3.369	3.1946	2.44061	8.613	4.287	8.255	7.364	3.557	2.633	17.15	2.7912
1995	2.2824	3.3938	3.3358	2.50144	8.624	4.3	8.094	7.384	3.864	3.046	17.16	2.8679
1996	2.3125	2.9275	3.3322	3.03591	8.581	4.283	8.015	7.241	4.003	2.852	17.18	3.0773
1997	1.9601	1.7457	3.3322	3.20153	8.541	4.326	8.115	7.265	4.055	2.106	17.2	2.9699
1998	2.4069	1.5994	3.3322	2.71204	8.631	4.304	8.326	7.335	4.073	2.307	17.21	2.5603
1999	2.2192	0.9746	3.3776	3.01406	8.63	4.322	8.353	7.352	4.198	1.897	17.23	2.8854
2000	2.2824	1.0788	3.3844	3.59127	8.651	4.349	8.281	7.425	4.321	1.476	17.24	3.3499
2001	2.1972	1.4422	3.3069	3.39014	8.76	4.322	8.718	7.528	4.347	2.274	17.26	3.2129
2002	2.451	0.3507	3.2465	3.21366	8.874	4.347	8.871	7.731	4.378	2.088	17.27	3.2284
2003	2.5802	1.4516	3.1655	3.37997	8.926	4.351	8.942	7.779	4.349	2.138	17.28	3.3683
2004	2.3321	1.3762	2.8736	3.38133	9.003	4.361	8.926	7.895	4.277	2.514	17.3	3.6548
2005	2.4765	0.3221	2.7279	3.641	9.063	4.361	8.887	7.956	4.294	1.899	17.31	4.0008
2006	2.0412	0.8372	2.5257	3.73505	9.107	4.321	8.966	7.941	4.286	2.301	17.33	4.1874
2007	2.2407	1.3029	2.6247	3.61631	9.199	4.312	9.112	8.054	4.238	2.694	17.34	4.3168
2008	2.1282	1.581	2.4248	3.53398	9.299	4.314	9.118	8.199	4.168	3.186	17.36	4.6049
2009	2.0281	1.7475	2.3224	2.66862	9.422	4.275	9.283	8.321	4.286	2.34	17.38	4.1312
2010	2.2618	1.3635	2.3026	3.09195	9.482	4.251	9.261	8.364	4.309	3.161	17.4	4.3839
2011	2.1861	1.5085	2.3026	3.22287	9.512	4.182	9.275	8.308	4.29	3.429	17.41	4.7269
2012	2.2407	2.1849	2.3979	3.15188	9.606	4.181	9.307	8.439	4.351	2.531	17.43	4.7099
2013	2.1748	1.1787	2.2824	2.87976	9.66	4.164	9.389	8.532	4.374	0.859	17.45	4.6964
2014	2.2824	1.0716	2.3609	2.60712	9.694	4.166	9.526	8.613	4.389	1.811	17.47	4.6075
2015	2.2721	1.5644	2.4159	0.50078	9.725	4.166	9.596	8.679	4.612	1.717	17.49	3.9714
2016	2.2192	1.8563	2.3514	-0.1985	9.746	4.154	9.589	8.651	4.695	2.042	17.51	3.8067

2017	1.9879	1.721	2.4596	1.59737	9.777	4.073	9.607	8.577	4.709	0.904	17.53	3.9899
2018	1.9741	1.4516	2.4596	2.16102	9.801	4.024	9.644	8.541	4.759	0.221	17.55	4.2665
2019	1.9169	0.6678	2.4336	2.1471	9.82	3.949	9.646	8.469	4.782	2.001	17.57	4.1657
2020	0.6931	0.8838	2.5518	1.37372	9.741	3.84	9.763	8.25	4.842	1.687	17.59	3.7393

الملحق رقم (03): دراسة الاستقرار باستخدام كل من (ADF) و (PP) لمؤشرات التوازن الاقتصادي

Null Hypothesis: LRPIB has a unit root			: D(LRPIB) has a unit root	
Exogenous: None			: None	
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			: 0	
	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.975251	0.2893
Test critical values:				
	1% level	-2.624057	-2.625606	
	5% level	-1.949319	-1.949609	
	10% level	-1.611711	-1.611593	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Null Hypothesis: LRPIB has a unit root			: D(LRPIB) has a unit root	
Exogenous: None			: None	
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			: 2	
	Adj. t-Stat	Prob.*	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-0.940849	0.3032
Test critical values:				
	1% level	-2.624057	-2.625606	
	5% level	-1.949319	-1.949609	
	10% level	-1.611711	-1.611593	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Null Hypothesis: LINF has a unit root			:D(LINF) has a unit root	
Exogenous: Constant			: None	
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			: 0	
	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.630429	0.0954
Test critical values:				
	1% level	-3.605593	-2.625606	
	5% level	-2.936942	-1.949609	
	10% level	-2.606857	-1.611593	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Null Hypothesis: LINF has a unit root			: D(LINF) has a unit root	
Exogenous: Constant			: None	
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			: 1	
	Adj. t-Stat	Prob.*	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.610454	0.0993	-8.871804	0.0000
Test critical values:				
	1% level	-3.605593	-2.625606	
	5% level	-2.936942	-1.949609	
	10% level	-2.606857	-1.611593	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Null Hypothesis: LCHO has a unit root			: D(LCHO) has a unit root	
Exogenous: Constant, Linear Trend			: None	
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			: 1	
	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.723093	0.2337	-2.782947	0.0067
Test critical values:				
	1% level	-4.226815	-2.627238	
	5% level	-3.536601	-1.949856	
	10% level	-3.20032	-1.611469	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Null Hypothesis: LCHO has a unit root			: D(LCHO) has a unit root	
Exogenous: None			: None	
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			: 4	
	Adj. t-Stat	Prob.*	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.372669	0.5439	-5.483707	0.0000
Test critical values:				
	1% level	-2.624057	-2.625606	
	5% level	-1.949319	-1.949609	
	10% level	-1.611711	-1.611593	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Null Hypothesis: LRSB has a unit root			: D(LRSB) has a unit root	
Exogenous: Constant			: None	
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			: 1	
	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.187857	0.2136	-6.076995	0.0000
Test critical values:				
	1% level	-3.605593	-2.627238	
	5% level	-2.936942	-1.949856	
	10% level	-2.606857	-1.611469	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Null Hypothesis: LRSB has a unit root		: D(LRSB) has a unit root	
Exogenous: Constant		: None	
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		: 38	
	Adj. t-Stat	Prob.*	Adj. t-Stat
Phillips-Perron test statistic	-2.102182	0.2449	-7.048985
Test critical values:			
1% level	-3.605593		-2.625606
5% level	-2.936942		-1.949609
10% level	-2.606857		-1.611593
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

الملحق رقم (04): نتائج اختبار الانقطاع الهيكلية لـ (Lee Strazicich LM) لمؤشرات التوازن الاقتصادي

Lee Strazicich LM unit root test			
Model: Break (C)			
Null hypothesis : LRPIB has a unit root with break			
Minimum test statistic (tau)		-5.032077	-5.483158
Break point		2008	1991 2015
Selectedlag		8	1
Test critical values	1% level	-4.900375	-6.821
	5% level	-4.33925	-5.917
	10% level	-4.059625	-5.541

Lee Strazicich LM unit root test			
Model: Break (C)			
Null hypothesis : LINF has a unit root with break			
Minimum test statistic (tau)		-4.490839	-5.497173
Break point		2002	1990 2000
Selectedlag		7	6
Test critical values	1% level	-4.900375	-6.75
	5% level	-4.33925	-6.108
	10% level	-4.059625	-5.779

Lee Strazicich LM unit root test			
Model: Break (C)			
Null hypothesis : LCHO has a unit root with break			
Minimum test statistic (tau)		-5.275775	-6.159728
Break point		2002	1992 2002
Selectedlag		8	8
Test critical values	1% level	-4.900375	-7.196
	5% level	-4.33925	-6.312
	10% level	-4.059625	-5.893

Lee Strazicich LM unit root test		
Model:	Break (C)	
Null hypothesis : LRSB has a unit root with break		
Minimum test statistic (tau)	-4.95489	-5.234345
Break point	2006	1992 2007
Selectedlag	1	1
Test critical values	1% level	-4.911875
	5% level	-4.349125
	10% level	-4.07175
		-7.004
		-6.185
		-5.828

الملحق رقم (05): دراسة الاستقرار باستخدام كل من (ADF) و (PP) لمحددات النمو الاقتصادي  
تم التطرق سابقا إلى استقرار كل من النمو الاقتصادي (LRPIB) والتضخم (LINF) في الملحق رقم (03)

Null Hypothesis: LG has a unit root		: D(LG) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		: None		
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		: 0		
	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.675541	0.2519	-3.375473	0.0013
Test critical values:	1% level	-4.226815	-2.625606	
	5% level	-3.536601	-1.949609	
	10% level	-3.20032	-1.611593	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Null Hypothesis: LG has a unit root		: D(LG) has a unit root		
Exogenous: None		: None		
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		: 1		
	Adj. t-Stat	Prob.*	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	1.840388	0.9826	-3.406575	0.0012
Test critical values:	1% level	-2.624057	-2.625606	
	5% level	-1.949319	-1.949609	
	10% level	-1.611711	-1.611593	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Null Hypothesis: LRM2 has a unit root		: D(LRM2) has a unit root		
Exogenous: None		: None		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		: 0		
	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.010972	0.988	-4.259882	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.624057	-2.625606	
	5% level	-1.949319	-1.949609	
	10% level	-1.611711	-1.611593	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Null Hypothesis: LRM2 has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			: D(LRM2) has a unit root : None : 1	
	Adj. t-Stat	Prob.*	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			1.691005	0.9761
Test critical values:	1% level	-2.624057	-4.250758	0.0001
	5% level	-1.949319	-2.625606	
	10% level	-1.611711	-1.949609	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Null Hypothesis: LOPEN has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)			: D(LOPEN) has a unit root : Constant : 0	
	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			2.347197	0.9999
Test critical values:	1% level	-3.605593	-4.241408	0.0018
	5% level	-2.936942	-3.610453	
	10% level	-2.606857	-2.938987	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Null Hypothesis: LOPEN has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			: D(LOPEN) has a unit root : Constant : 1	
	Adj. t-Stat	Prob.*	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			2.12848	0.9999
Test critical values:	1% level	-3.605593	-4.250991	0.0018
	5% level	-2.936942	-3.610453	
	10% level	-2.606857	-2.938987	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

الملحق رقم (06): نتائج اختبار الانقطاع الهيكلية لـ (Lee Strazicich LM) لمحددات النمو الاقتصادي  
تم التطرق سابقا إلى اختبار الانقطاع الهيكلية كل من النمو الاقتصادي (LRPIB) والنضخم (LINF) في الملحق رقم (04)

Lee Strazicich LM unit root test				
Model:	Break (C)		Break (C)	
Null hypothesis : LG has a unit root with break			: LG has a unit root with break	
Minimum test statistic (tau)		-4.709846	-5.960447	
Break point		2007	1991 2007	
Selectedlag		6	8	
Test critical values	1% level	-4.90725	-7.004	
	5% level	-4.3455	-6.185	
	10% level	-4.06775	-5.828	

Lee Strazicich LM unit root test			
Model: Break (C)		Break (C)	
Null hypothesis : LRM2 has a unit root with break		: LRM2 has a unit root with break	
Minimum test statistic (tau)	-4.572456	-5.991873	
Break point	2005	2001 2006	
Selectedlag	5	6	
Test critical values	1% level	-4.084	-6.863
	5% level	-3.487	-6.268
	10% level	-3.185	-5.956

Lee Strazicich LM unit root test			
Model: Break (C)		Break (C)	
Null hypothesis : LOPEN has a unit root with break		: LOPEN has a unit root with break	
Minimum test statistic (tau)	-4.422365	-5.516441	
Break point	2015	1991 2006	
Selectedlag	8	8	
Test critical values	1% level	-4.75275	-6.932
	5% level	-4.18225	-6.175
	10% level	-3.89025	-5.825

الملحق رقم (07): اختبار التكامل المشترك لـ (GREGORY-HANSEN) لدالة النمو الاقتصادي

THE GREGORY-HANSEN COINTEGRATION TEST					
MODEL 2: Level Shift		MODEL 3: Level Shift with Trend		MODEL 4: Regime Shift	
ADF Procedure		ADF Procedure		ADF Procedure	
t-stat	-5.150648	t-stat	-6.243619	t-stat	-6.577799
Lag	0.000000	Lag	0.000000	Lag	0.000000
Break	1984	Break	2010	Break	2011
Phillips Procedure		Phillips Procedure		Phillips Procedure	
Za-stat	-42.45062	Za-stat	-47.86695	Za-stat	-42.03004
Za-break	1994	Za-break	2010	Za-break	2006
Zt-stat	-5.216264	Zt-stat	-6.305421	Zt-stat	-6.666661
Zt-break	1984	Zt-break	2010	Zt-break	2011

الملحق رقم (08): تقدير دالة النمو الاقتصادي في وجود انقطاع هيكلية

أ- النموذج (3)

Dependent Variable: LRPIB				
Method: Least Squares				
Date: 09/01/23 Time: 08:52				
Sample: 1980 2020				
Included observations: 41				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-25.15911	4.443321	-5.662232	0.0000
@TREND	0.026963	0.011154	2.417235	0.0212
LG	0.707137	0.475074	1.488477	0.1458
LINF	0.025841	0.075272	0.343305	0.7335
LOPEN	5.576058	0.902255	6.180135	0.0000
LRM2	-0.412555	0.362237	-1.138910	0.2627
@TREND>35-2	0.305196	0.258284	1.181630	0.2456
R-squared	0.625707	Meandependent var		2.062291
Adjusted R-squared	<b>0.559655</b>	S.D. dependent var		0.521596
S.E. of regression	0.346123	Akaike info criterion		<b>0.870206</b>
Sumsquaredresid	4.073237	Schwarz criterion		1.162768
Log likelihood	-10.83923	Hannan-Quinn criter.		0.976741
F-statistic	9.472991	Durbin-Watson stat		1.652577
Prob(F-statistic)	0.000004			

ب- النموذج (4)

Dependent Variable: LRPIB				
Method: Least Squares				
Date: 07/18/23 Time: 12:25				
Sample: 1980 2020				
Included observations: 41				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-10.22628	3.675744	-2.782097	<b>0.0091</b>
@TREND>35-2	-148.4360	89.39427	-1.660464	0.1069
LG	0.741149	0.284465	2.605411	<b>0.0140</b>
LINF	-0.105673	0.045277	-2.333908	<b>0.0263</b>
LOPEN	2.106565	0.650791	3.236931	<b>0.0029</b>
LRM2	-0.361113	0.237785	-1.518654	0.1390
(@TREND>35-2)*LG	13.85715	2.979499	4.650831	<b>0.0001</b>
(@TREND>35-2)*LINF	-0.513771	0.453904	-1.131895	0.2664
(@TREND>35-2)*LOPEN	7.784686	4.301511	1.809756	<b>0.0800</b>
(@TREND>35-2)*LRM2	-1.857335	5.534872	-0.335570	0.7395
R-squared	0.850949	Meandependent var		2.062291
Adjusted R-squared	<b>0.807676</b>	S.D. dependent var		0.521596
S.E. of regression	0.228745	Akaike info criterion		<b>0.095801</b>
Sumsquaredresid	1.622050	Schwarz criterion		0.513745
Log likelihood	8.036087	Hannan-Quinn criter.		0.247993
F-statistic	19.66466	Durbin-Watson stat		1.857814
Prob(F-statistic)	0.000000			



الملحق رقم (09): دراسة الاستقرارية باستخدام كل من (ADF) و (PP) لمحددات التضخم  
تم التطرق سابقا إلى استقرار كل من (LINF) و (LG) انظر الملحق رقم (03، و 05)

NullHypothesis:	:LIMP has a unit root	: D(LIMP) has a unit root
Exogenous:	: Constant	: None
LagLength:	: 5	: 0
AugmentedDickey-Fuller	t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*
test statistic	-2.018464 0.2779	-4.151591 0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.6329	<b>-2.625606</b>
5% level	-2.948404	-1.949609
10% level	-2.612874	-1.611593

Null Hypothesi: LIMP has a unit root	: D(LIMP) has a unit root
Exogenous: None	: None
Bandwidth:2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	: 1
	Adj. t-Stat Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.521523 0.8242
	Adj. t-Stat Prob.*
Test critical values:	
1% level	-2.624057
5% level	-1.949319
10% level	-1.611711

NullHypothesis:	: LER has a unit root	: D(LER) has a unit root	: LWR has a unit root	: D(LWR) has a unit root
Exogenous:	: Constant	: Constant	: Constant, Linear Trend	: None
LagLength:	:0	: 0	:0	: 0
AugmentedDickey-Fuller	t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*
test statistic	-1.8077 0.3716	-4.089404 0.0028	-3.1403 0.1112	-8.756734 0.0000
Test critical values:				
1% level	-3.60559	-3.610453	-4.205	-2.625606
5% level	-2.93694	-2.938987	-3.5266	-1.949609
10% level	-2.60686	-2.607932	-3.1946	-1.611593

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LER has a unit root		: D(LER) has a unit root		: LWR has a unit root		: D(LWR) has a unit root	
Exogenous: Constant		: Constant		:Constant,Linear Trend		: None	
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		:4		:4		: 1	
	Adj. t-Stat	Prob.*	Adj. t-Stat	Prob.*	Adj. t-Stat	Prob.*	Adj. t-Stat
Phillips-Perron test statistic	-1.52136	0.5127	-4.26259	0.0017	-3.5742	0.045	-8.86062
Test critical values:							
1% level	-3.60559		-3.61045		-4.205		-2.62561
5% level	-2.93694		-2.93899		-3.52661		-1.94961
10% level	-2.60686		-2.60793		-3.19461		-1.61159

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم(10): نتائج اختبار الانقطاع الهيكلية لـ (Lee Strazicich LM) لمحددات التضخم  
تم التطرق سابق إلى اختبار الانقطاع الهيكلية للكل من (LINF) و (LG) انظر الملحق رقم (04 و 06)

Lee Strazicich LM unit root test				
Model: Break (C),				
Null hypothesis : LIMP has a unit root with break				
Minimum test statistic (tau)		-4.869592		-6.447576
Break point		2007		1999 2016
Selectedlag		5		5
Test critical values	1% level	-4.90725		-6.691
	5% level	-4.3455		-6.152
	10% level	-4.06775		-5.798
Lee Strazicich LM unit root test				
Model: Break (C),				
		Null hypothesis : LER has a unit root with break		Null hypothesis : LWR has a unit root with break
Minimum test statistic (tau)		-4.587979	-5.137868	-4.992678
Break point		1994	1993 2006	2012
Selectedlag		3	3	7
Test critical values	1% level	-4.712125	-6.932	-4.843125
	5% level	-4.140375	-6.175	-4.278
	10% level	-3.850875	-5.825	-3.991125

الملحق رقم (11): نتائج اختبار التكامل المشترك لـ (GREGORY-HANSEN) لدالة التضخم

THE GREGORY-HANSEN COINTEGRATION TEST					
MODEL 2: Level Shift		MODEL 3: Level Shift with Trend		MODEL 4: Regime Shift	
ADF Procedure					
t-stat	-7.328031	-7.105676		-6.612371	
Lag	0.000000	0.000000		0.000000	
Break	1998	1998		2000	
Phillips Procedure					
Za-stat	-50.38737	-49.01924		-53.53965	
Za-break	1997	1997		1998	
Zt-stat	-8.246587	-7.777199		-8.671744	
Zt-break	1997	1997		1998	

الملحق رقم (12): تقدير معاملات دالة التضخم على المدد الطويل حسب نماذج (GREGORY-HANSEN) النموذج (2)

Dependent Variable: LINF				
Method: Least Squares				
Date: 08/15/23 Time: 18:53				
Sample: 1980 2020				
Included observations: 41				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.177608	4.958600	-0.439158	0.6632
LIMP	-2.794805	1.186460	-2.355583	0.0242
LER	-0.508553	0.153693	-3.308889	0.0022
LG	2.925946	1.503692	1.945841	0.0597
LWR	0.542942	0.150023	3.619046	0.0009
@TREND>35-2	0.684319	0.497922	1.374350	0.1781
R-squared	0.480155	Meandependent var		1.778388
Adjusted R-squared	0.405892	S.D. dependent var		0.926663
S.E. of regression	0.714257	Akaike info criterion		2.299311
Sumsquaredresid	17.85571	Schwarz criterion		2.550078
Log likelihood	-41.13588	Hannan-Quinn criter.		2.390626
F-statistic	6.465563	Durbin-Watson stat		1.566312
Prob(F-statistic)	0.000236			

## النموذج (3)

Dependent Variable: LINF				
Method: Least Squares				
Date: 08/15/23 Time: 18:54				
Sample: 1980 2020				
Included observations: 41				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-42.00193	16.47755	-2.549040	0.0155
@TREND	-0.276545	0.109835	-2.517823	0.0167
LIMP	-5.772006	1.618503	-3.566263	0.0011
LER	0.950680	0.596981	1.592479	0.1205
LG	9.981281	3.132713	3.186146	0.0031
LWR	0.512609	0.140261	3.654683	0.0009
@TREND>35-2	0.515679	0.468611	1.100441	0.2789
R-squared	0.561850	Meandependent var		1.778388
Adjusted R-squared	0.484530	S.D. dependent var		0.926663
S.E. of regression	0.665309	Akaike info criterion		2.177123
Sumsquaredresid	15.04964	Schwarz criterion		2.469684
Log likelihood	-37.63101	Hannan-Quinn criter.		2.283657
F-statistic	7.266504	Durbin-Watson stat		1.640077
Prob(F-statistic)	0.000048			

## النموذج (4)

Dependent Variable: LINF				
Method: Least Squares				
Date: 08/15/23 Time: 18:56				
Sample: 1980 2020				
Included observations: 41				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.292124	5.032333	-0.852910	0.4003
@TREND>35-2	-4.341071	91.33318	-0.047530	0.9624
LIMP	-3.172726	1.361814	-2.329780	0.0265
LER	-0.529912	0.160426	-3.303149	0.0024
LG	3.430067	1.701695	2.015677	0.0526
LWR	0.794008	0.189586	4.188104	0.0002
(@TREND>35-2)*LIMP	7.966818	3.547717	2.245618	0.0320
(@TREND>35-2)*LER	3.040689	3.765403	0.807533	0.4255
(@TREND>35-2)*LG	-7.793603	10.37467	-0.751214	0.4582
(@TREND>35-2)*LWR	-0.980418	0.391505	-2.504227	0.0177
R-squared	0.605490	Meandependent var		1.778388
Adjusted R-squared	0.490955	S.D. dependent var		0.926663
S.E. of regression	0.661150	Akaike info criterion		2.218547
Sumsquaredresid	13.55069	Schwarz criterion		2.636492
Log likelihood	-35.48022	Hannan-Quinn criter.		2.370740
F-statistic	5.286501	Durbin-Watson stat		1.468784
Prob(F-statistic)	0.000220			

الملحق رقم (13): دراسة الاستقرارية باستخدام كل من (ADF) و (PP) لمحددات البطالة  
تم التطرق سابقا إلى اختبار الاستقرارية لكل من (LCHO) و (LINF) و (LRM2)، انظر الملحق رقم (03 و 05)

NullHypothesis:	: LPOP has a unit root		: D(LPOP) has a unit root		: D(LPOP,2) has a unit root	
Exogenous:	: Constant, LinearTrend		: Constant, LinearTrend		: None	
LagLength:	:1		:7		: 0	
AugmentedDickey-Fuller test statistic	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*
	-8.075048	0.000	-4.280239	0.0098	-2.047808	0.0403
Test critical values:	1% level	-4.211868	-4.273277		-2.627238	
	5% level	-3.529758	-3.557759		-1.949856	
	10% level	-3.196411	-3.212361		-1.611469	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.						

Null Hypothesis: LPOP has a unit root			: D(LPOP) has a unit root		: D(LPOP,2) has a unit root	
Exogenous: Constant, LinearTrend			: None		: None	
Bandwidth: 5			: 4		: 2	
(Newey-West automatic) using Bartlett kernel						
	Adj. t-Stat	Prob.*	Adj. t-Stat	Prob.*	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.53754	0.0488	-1.7819	0.0712	-2.012841	0.0436
Test critical values:	1% level	-4.205	-2.6256		-2.627238	
	5% level	-3.52661	-1.9496		-1.949856	
	10% level	-3.19461	-1.6116		-1.611469	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.						

NullHypothesis:	: LPOIL has a unit root		: D(LPOIL) has a unit root	
Exogenous:	: None		: None	
LagLength:	:0		:0	
AugmentedDickey-Fuller test statistic	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*
	-0.144501	0.6276	-6.078706	0000.
Test critical values:	1% level	-2.624057	-2.625606	
	5% level	-1.949319	-1.949609	
	10% level	-1.611711	-1.611593	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Null Hypothesis: LPOIL has a unit root		: D(LPOIL) has a unit root		
Exogenous: None		: None		
Bandwidth: 3		: 3		
(Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
	Adj. t-Stat	Prob.*	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.11713	0.6372	-6.068923	0.000
Test critical values:	1% level	-2.62406	-2.625606	
	5% level	-1.94932	-1.949609	
	10% level	-1.61171	-1.611593	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

الملحق رقم (14): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لدالة البطالة  
النموذج (2)

Dependent Variable : LCHO				
Method: Least Squares				
Date: 08/29/23 Time: 12:14				
Sample: 1980 2020				
Included observations: 41				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-24.56409	20.16852	-1.217942	0.2316
@TREND	-0.029115	0.027096	-1.074495	0.2902
LINF	-0.087130	0.022831	-3.816323	0.0005
LPOP	1.923051	1.180481	1.629040	0.1125
LRM2	-0.430210	0.074077	-5.807592	0.0000
LPOIL	-0.332349	0.070645	-4.704519	0.0000
@TREND>35-2	-0.028427	0.083445	-0.340668	0.7354
R-squared	0.928624	Meandependent var		2.814953
Adjusted R-squared	0.916028	S.D. dependent var		0.366413
S.E. of regression	0.106179	Akaike info criterion		-1.493130
Sumsquaredresid	0.383315	Schwarz criterion		-1.200568
Log likelihood	37.60916	Hannan-Quinn criter.		-1.386595
F-statistic	73.72474	Durbin-Watson stat		1.584894
Prob(F-statistic)	0.000000			

## النموذج (3)

Dependent Variable: LCHO				
Method: Least Squares				
Date: 08/29/23 Time: 12:16				
Sample: 1980 2020				
Included observations: 41				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.989596	1.905208	-1.569170	0.1256
LINF	-0.077383	0.020998	-3.685309	0.0008
LPOP	0.660832	0.116848	5.655488	0.0000
LRM2	-0.454271	0.070767	-6.419202	0.0000
LPOIL	-0.394492	0.040657	-9.702886	0.0000
@TREND>35-2	-0.079591	0.068676	-1.158941	0.2543
R-squared	0.926200	Meandependent var		2.814953
Adjusted R-squared	<b>0.915657</b>	S.D. dependent var		0.366413
S.E. of regression	0.106413	Akaike info criterion		<b>-1.508517</b>
Sumsquaredresid	0.396331	Schwarz criterion		-1.257750
Log likelihood	36.92459	Hannan-Quinn criter.		-1.417201
F-statistic	<b>87.85089</b>	Durbin-Watson stat		<b>1.662262</b>
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

هدفت هذه الدراسة في مجملها إلى اختبار مدى أثر الصدمات الهيكلية على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020) من خلال مؤشرات هامة جدا والتي تعبر عن الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة وميزان المدفوعات)، وتم تفسير الصدمات الهيكلية من خلال الانقطاعات الهيكلية. ولتحقيق هذا الهدف، طبقنا أولا اختبارات جذر الوحدة في ظل الصدمات الهيكلية Lee and Straczich على مؤشرات التوازن الاقتصادي. ثانيا استخدمنا اختبار Gregory-Hansen للتكامل المشترك. وأخيرا قدرنا معادلات التوازن الاقتصادي قبل وبعد الصدمات الهيكلية (تغيرات النظام). أشارت نتائج التحليل القياسي إلى وجود تغيرات هيكلية مهمة في مؤشرات التوازن الاقتصادي، تتزامن مع صدمات اقتصادية اجتماعية وسياسية محددة، أيضا عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات باستخدام اختبار (Johansen)، ولكن باستخدام اختبار Gregory-Hansen الذي يأخذ بعين الاعتبار الصدمات الهيكلية، أشارت النتائج إلى وجود علاقة قوية طويلة الأجل بين مؤشرات التوازن الاقتصادي الجزائري ومحدداتها. لاتدعم النتيجة العلاقة قصيرة الأجل. وفي الأخير أظهرت الاختبارات التشخيصية لنماذج معادلات مؤشرات التوازن الاقتصادية سلامة النماذج من المشاكل القياسية، لذلك يمكن الاعتماد عليها في التحليل.

الكلمات المفتاحية: صدمات هيكلية، توازن اقتصادي، انقطاعات هيكلية، جذر وحدة، تكامل مشترك.

### Abstract :

The thesis aims to study the impact of structural shocks on indicators of economic balance in Algeria from 1980 - 2020. The balance indicators studied are economic policy objectives: economic growth, inflation, unemployment, and the balance of payments. For instance, structural shocks are explained in the studied economic model through Structural discontinuities. The current research was conducted in three main stages. The first stage relied on applying unit root Lee and Straczich tests to indicators of economic balance in the presence of structural shocks. The second stage aimed to use the Gregory-Hansen co-integration test. The final stage estimated the equilibrium equations before and after the structural shocks. The results of the econometric analysis indicated critical structural changes in the indicators of economic equilibrium, coinciding with specific socio-economic and political shocks, as well as the lack of a typical integration relationship between the variables using the Johansen test. Using the Gregory-Hansen test, which considers structural shocks, the results indicated strong long-term relationship between the indicators of Algerian economic balance and their determinants. Also, the result does not support the short-term relationship. Diagnostic tests of the models of the equations of economic equilibrium indicators showed that the econometric models are acceptable.

**Keywords: structural shocks, economic equilibrium, structural breaks, unit root, co-integration.**